في المثل الجمن الخنفساء يقال انها كلما ردت عن صوب وعاب اليه الا اذا نفخ في وجهها
فانها لا تعود وفايدة قوله قيل بقصد التشبيه بين الطرفين ما عرفته قوله لكونه شيا وهميا قد
سبق ان المراد بالوهمي ما لا تحقق له اصلا ولا ما هو ماخوذ من امور كل واحد منهما متحقق فيه
في نفسه كانياب الغول مثلا فان الانسان لما سمع ان هناك نوعا من الحيوان يهلك الناس
ويسمى بالغول اخذ الوهم في اختراع آلة الاهلاك لذلك الحيوان على صورة الناب وصدر
البيت ايقتلني والمشرفي مضاجعي يقال سيف مشرفي اى منسوب المشارف وهي قرى
من ارض العرب تدنو من الريف والمسنونة النصال المحدده والزرق جمع الازرق ومحمر الشقيق
شقايق النعمان في الصحاح ان الشقايق يطلق على الجمع والواحد وانما اضيف الى النعمان
لانه حمى ايضا فكثر فيها ذلك اذا تصوب اى مال الى السفل وتصعد اى مال الى العلو وما ذكر
من اعلام ياقوت كلها ماخوذ من مفردات كل واحد منها موجود محسوس وان لم يكن المركب
الماخوذ منها موجودا اصلا قوله كما في قوله عز من قايل انما مثل الحيوة الدنيا فان المشبه به
فيه مركب من عشر جمل تداخلت حتى صارت كانها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك
بسببه نبات الارض مما ياكل الناس والانعام من الزروع والبقول والحشايش زخرفها
اى ما تزين والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اى تزينت وظن اهلها اى اهل
النبات وانث ضميره لاكتسابه التانيث من المضاف اليه قادرون عليها اى على حصدها
ورفع غلتها فجعلناها اى النبات حصيدا اى شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس
اى كان لم تنبت في زمان قريب غاية القرب يقال غنى بالمكان اقام به وجاز ان يكون
الضماير المونثة في اهلها وما بعده للارض على حذف المضاف فقد شبه في الآية مثل
الحيوة الدنيا اعنى حالها العجيبة الشان التى هي تقضيها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة
بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجاة
وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا بعدما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض
وزين الارض بالوانه وطراوتها وتقوى بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه سلم من
الجوايح فان قلت قد يظن ان المشبه مفهوم مثل الحيوة الدنيا على اطلاقه بل هو حالة مخصوصة
مركبة من معان متعددة ملحوظة في ضمن الفاظ منوية مرادة كما اشرنا اليها ههنا قلنا انها
مقدرة في نظم الكلام اولا ولنا نفيا ذلك الظن من حيث ان مفهوم لفظ المثل امر مبهم يتحدد
بالقصة المخصوصة المفهومة من الفاظ اخر اما مذكورة معه كما في قوله تع كمثل الذي استوقد
نارا الآية او مقدرة او منوية كما في قوله تع مثلهم ومثل الحيوة الدنيا لكن هذا الاتحاد انما

هو من حيث الذات لا من حيث المفهوم على طريقة قولك كل القوم في حماية مدرك الى ان المركب
قد لا يكون بعض الفاظه مذكورة مع كونها مرادة قطعا قوله وما الناس الا كالديار
سيرد عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المعنى قوله خياليا كان او عقليا لا
ان المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية اى سواء كونه خياليا وكونه عقليا وقدم انه
فيه تقديم الخبر وكان في موقع الحال وضمير حاله للتشبيه وفي البعد متعلق بحاله لانه
كالقصة والبناء والحديث يصح عمله في الظرف قال واما كون التشبيه مقبولا فالاصل
فيه هو ان يكون الشبه اى التشبيه كما في بعض النسخ صحيحا وقد تقدم معنى صحة التشبيه
وهو ان يكون وجه الشبه شاملا لطرفيه والابتذال الامتهان وذلك بان يكون كثير
الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره وقوله مثل ان يكون مثال لكون التشبيه كاملا في تحصيل
ما علق به من الغرض وانما قال محسوسا لان الاصل في المشبه به ان يكون محسوسا سواء
كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله لون مخصوص سائر لا مر من جهة تعلق ببيان حال
المشبه وقوله فالنفس تعليل لمعنى الكلام اى اذا كان المشبه به محسوسا اعرف شيء بما هو
وجه الشبه في بيان الحال والمقدار كان التشبيه وافيا بالغرض مقبولا لان النفس الى
الاعرف عندها اميل وهذا مبني على القاعدة السادسة وعلى الخامسة ايضا كما اشار
اليه بقوله لا سيما فيما الفهم به اكمل اى لا مثل القبول في الاعرف الذي ميل النفس اليه اكمل
وهو المحسوسات والظرف اعني قوله فيما الفهم به اكمل صلة للموصول في لا سيما قوله لكن
يجب في الثالث اى في بيان مقدار حال المشبه على ما هو عليه في نفس الامر كون المشبه به مع
ما ذكر اى مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه لا ازيد ولا انقص قوله اتم محسوس في امر
هو وجه الشبه زاد ههنا اعتبار كون وجه الشبه حسيا اشارة الى ان الاصل فيه ايضا
ان يكون محسوسا وتنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل يتناول التشبيه المقلوب ايضا
الا ان النقصان والكمال هناك بحسب الادعاء كما ترى في قوله وبدا الصباح كان غرته
قوله مثل ما تقدم المراد بما تقدم هو ان النفس الى الاعرف اميل وله متى صادفته ادل
والمراد بمثله هو ان النفس الى الاتم الاكمل اميل وله اقبل وقوله مسلم الحكم معروف كالمسك
فان خروجه عن مرتبة الدماء لا بواسطة الفضيلة امر مسلم معروف فاذا شبه به حال من فاق
نوعه بحيث يعد في نوع اشرف اسكان الوجود وقد سبق منا بيان كون المشبه به في الكون
والمتلونية اعرف بوجه الشبه واما كون مسلم الحكم معروفة في التزيين والتشويه على ما توهم فلا يجدي نفعا
لانهما من الاعراض والكلام في وجه الشبه وقد سبق مثل هذا التوهم في الاستطراف قوله بمتعلقه

عن التصور هذا الجنب المعنى قايم مقام مطلقا ومن غير حسن عطف قوله او نادر الحضور
مع المشبه على قوله نادر الحصور في الذهن ولم يكن من عطف الخاص على العام بلا نكتة قوله
يطلع عليها اى يطلع ذلك النادر على النفس لما يتصور اى لما يتصور في النفس لوبرا اى
لدى النادر من لذة التجدد يتمثل اى لما يتمثل ويتصور في النفس من تعرى النادر من ثقة
كراهة معاد وقد وجدت في نسخة مصححة هذان الفعلان اعنى يتصور ويتمثل بالتذكير على
انهما لازمان مسندان الى الضمير ما وحاصل المعنى على التقديرين ان النفس تميل الى
النادر ولا ينفر عنه لاشتماله على لذة التجدد وتعريه عن كراهة الاعادة وهذا تفريع على
القاعدة السابعة قوله هذا كما ذكر وضمير مسلكه للقرب قوله في القبول صفة للمجذوب
اى لغرابة في شى من القبول وقوله في سلكه اى سلك القبول فاذا عرفت اسباب
القرب عرفت ان اضدادها اسباب للبعد والغرابة واذا عرفت اسباب القبول عرفت
ان اضدادها اسباب للرد والرد افلذلك طوينا ههنا ذكر اسباب الرد واعتمدنا في
معرفتها على تفطنك لايقال فعلى هذا كان ينبغى ان لا يتعرض هناك لاسباب البعد
بعد تعرضه لاسباب القرب لانا نقول كان يمكنه ذلك الا انه تركه بناء على ان البعد
والغرابة في التشبيه اهم فالتعرض لاسبابه اولى ولم يترك اسباب القرب بل تعرض لذكرها
هناك ايضا لان التشبيه القريب تشبيه صحيح وقد يكون مقبولا ومطلوبا بخلاف المردود
فانه انما يعرف ليحترز عنه لا ليطلب فاستحسن ان يفوض معرفة اسبابه لا معرفة اسباب
ما يقابله قوله ولم يذهب عليك يقال ذهب عليه كذا اذا فاته بسبب الغفلة عنه
قوله ويجرى اى التشبيه لذلك اى لتفاوت الاسباب في شان قبوله ورده على نحو مجرى
التشبيه في شان قربه وبعده يعنى انه متى كان اسباب القبول او الرد اقوى كان
تشبيها اكمل واشد على قياس تفاوت القرب والبعد نقصانا وكما لا بحسب تفاوت
الاسباب قوة وضعفا   واعلم ان ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه عبر
من اداة التشبيه بالكلمة تنبيها على انها قد يكون حرفا نحو كان زيدا لاسد وقد يكون فعلا
نحو يدل يشبه الاسد وقد يكون اسما نحو زيد مثل الاسد وقد يكون دايرة بين الاسمية والحرفية
نحو زيد كالاسد قوله عدا اى عد قولك زيد اسد تشبيها مثل التشبيه في قولك كان زيدا
اسد الا ان كونه اى كون زيد اسدا ابلغ اذ قد حكم فيه نظرا الى الظاهر بانه هو هو وحكم ثمة بانه
يشبه الاشبه وكم بينهما قوله ولا ذكر المشبه لفظا اى ذكرا لفظيا وانما اعتبر هذا
القيد لان المشبه المحذوف قد يكون مذكورا تقديرا الا ترى ان استقامة التركيب في اسد

بيان لذلك المعنى وتفريع
لنظيرت الاسباب بعدم
هذا التفصيل انا هو المكان
انه مايلة
الكيس قبل الم الشرح كالصديق

اى عدم التعرض الا انه يتركه
اى عدم التعرض معرض
له

نعم هو ان يعرض فيه لطف
ان تكون كما في كانت
مضافا فيه اضافة لح
الى

ان زيدا بالاسد ولذا انه في بعض المواضع يكون
حرفا كما في هذا المثال وفي بعض اخر يكون
اسما كما في قوله بعضهم كالبرع المهم ولا
جنس فيه وان كان يحدد حدد انه ينبغي ان يعض
المثال فقد تامل انتهى الشرح في
الحواشي

يتوقف على تقدير زيد بخلاف الاداة المحذوفة فى زيد اسد فانه يحتاج اليها لتصحيح المعنى
دون التركيب قوله اى اسد معناه كامل فى الاسدية وهو عطف على اسد عطف الخاص
على العام وقوله كفى جواب اذا وفاعله مستتر عايد الى كون المشبه محذوفا حذفا مثل حذفه
فى ذلك اسد والقصر بكسر الكاف وفتح الصاد مصدر قصر فهو قصير بشرايطه اى بشرايط
الحذف من قيام القراين الحالية او المقالية موجبة كانت للحذف او مجوزة قوله فى قوة
الافادة ظرف لكفى اى كفى ذلك الحذف الذى هو ذكر تقديرى فى قوة التشبيه على الوجه البليغ
كما كان الذكر اللفظى مفيدا له كذلك وانما كفى لان مسافة التفاوت فى المشبه بين الملفوظ
والمحذوف ذلك الحذف قصيرة لا تصل الى قوة تلك الافادة ليخل بها والسر فى ذلك ان
منشأ تلك القوة هو الحمل بالمواطاة وهو مشترك بينهما قوله وانما الواجب يعنى الواجب
فى التشبيه ليس هو ان يذكر المشبه ولا ان يترك ذكره اصلا بل الواجب فيه انه اذا ترك المشبه
لم يكن معرضا عنه اعراضا بالكلية مثل الاعراض عنه فى هذه الامثلة المشتملة على المرفوع
والمنصوب والمجرور فان مثل ما ذكر من الامثلة لا يعد تشبيها بل استعارة وسيأتيك
بيان حاله فان قلت ما معنى الاعراض عنها بالكلية قلت هو ان لا يكون المشبه مقدرا
لاتمام الكلام به ولا منويا مرادا ايضا وقد عرفت مثال المقدر لتصحيح الكلام واما مثال
المنوى المراد من غير احتياج الى تقديره لاتمام الكلام لفظا فهو الذى ذكر فى الكشاف
انه مطوى على سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات
سايغ شرابه وهذا ملح اجاج اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة
بل اريد البحران حقيقة كما تشهد بذلك سياق الاية الى قوله وترى الفلك فيه مواخر
عند من له ذوق سليم شهادة قاطعة واريد تشبيه الاسلام والكفر بهما فكانه
قيل الاسلام بحر عذب فرات والكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه منوى فى الارادة غير
مقدر فى نظم الاية لكونه مغير النظمها وفى مثل هذا الموضع يلتبس التشبيه بالاستعارة
فيفرق بينهما بان اسم المشبه به فى الاستعارة يكون مستعملا فى معنى المشبه بحيث لو اقيم
اسم المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انه تفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفى
التشبيه يكون مستعملا فى معناه الحقيقى فلا يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه قطعا وبذلك
يعرف كون اسم المشبه مرادا منويا وان لم يكن مقدرا فى نظم الكلام كما فى هذه الاية
واذا تحققت ما صورناه اتضح عندك ما ادعيناه من ان التركيب فى طرفى التشبيه
التمثيلى قد يكون بالفاظ مقدرة فى الكلام او منوية فيه فتذكر قوله وقرينة المحذوف المبتدا

واراد بقرينه نحو اسد واى اسد وانما قال غير جملة اشارة الى ان الجملة لا يتحد بالمبتدأ قوله
استد عى اى ابتاعك اسد اخبر الزيدان يكون هو اى زيدا بابه اى الخبر الذى هو اسد
كونا مثل كون زيد عين الخبر في زيد منطلق يعنى فيما كان الخبر المفرد فيه صفة وقوله فى ان
الذى ظرف بمعنى المماثلة والا اى وان لم يكن هو اياه كان زيد اسد مجرد تعديد بلا اسنا
بينهما ولا استحقاق اعرابها والمعتبر خلافه قوله فيلزم يعنى لا بد في تصحيح معنى هذا الكلام
من احد امرين اما جعل اسم الجنس الذى هو اسد وصفا بمعنى شجاع واما حمله على حذف
اداة التشبيه والاول ممتنع فوجب المصير الى الثانى فان قلت لا امتناع في ان يستعمل اسد
بمعنى شجاع مجازا قلت لا تشبيه عليك لانه اذا استعمل اسد في مفهوم الشجاع كان مجازا
مرسلا لانه باب اطلاق اسم الذات على الصفة الحالة فيه المشبه عليه الاستعارة اذ لا
تشبيه مفهوم الشجاع بذات الاسد واذا احمل اسد بهذا المعنى على زيد لم يتصور ايضا
تشبيه لكنا نعلم قطعا ان هناك قصدا الى التشبيه في الجملة فامتنع جعله وصفا امتناعا
عرفيا وانما تعلق الجار به فى مثل قوله اسد على وفى الحروب نعامة وليس لان اسم الجنس
اخرج عن معناه الحقيقى استعمل في معنى جرى احيانا على ما يوهم بل لانه لوحظ مع معنا
الحقيقى على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه في الجملة وهذا القدر كاف للاعمال في
الجار واذا قلت رايت زيدا اسدا ابوه جاز وكان ابوه مرفوعا بمعنى التشبيه اى مشبها
بالاسد ابوه قوله واذا عرفت ان وجود طرفى التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه
وذلك لانك لما عرفت ان المشبه ما لم يكن متروكا بالكلية مضروبا عنه صفحا لم يخرج
الكلام عن التشبيه الى الاستعارة لان الكلام ح يشعر بالقصد الى ابيات المشابهة وذلك
مناف للمبالغة المطلوبة في الاستعارة بجعل المشبه عن المشبه به على ما ذكر هناك عرفت
ان وجود طرفى التشبيه سواء كان وجود المشبه هناك لفظيا او تقديريا او معنويا يمنع
حمل الكلام على غير التشبيه اى الاستعارة واذا عرفت هذا فقد عرفت ان فقد كلمة
التشبيه مع وجود الطرفين لا يؤثر في اخراج الكلام عن التشبيه الا بحسب الظاهر حيث
يظن ان مثل زيد اسد ليس تشبيها بل استعارة لخروجه عن الهيئة الاصلية للتشبيه
ثم عرفت ايضا ان نحو هذه الامثلة المشتملة على وجود الطرفين صريحا من باب التشبيه دون
الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه او لا فقوله رايت بفلان اسدا ولقينى
منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان ينتزع من امر ذى صفة امر اخر مثله في تلك الصفة
مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها كانه يتكرر في هذين المثالين بلغ فلان في الاسد

اى صار كان على سبيل الاستعارة اوغيرها
ثم ان اسدا بمعنى جرى على نعامة
بمعنى جبان فكلاهما نعلق بها
لكن رح

ويسمى مثل هذه البا في تجريديه
٥ منه

من يتصح معها ان ينتزع منه اسد اخر وح لخفي تقدير اداة التشبيه وقد يجي التجريد في غير
التشبيه كقولك فمن فلان صديق حميم اى بلغ من الصداقة مبلغا صح معه ان يستخلص
منه صديق حميم آخر وقوله وهو اسد في صدره انسان من قبيل من حمل فيه على المشبه به
الا انه وصف بما لا يلائم المشبه به كقولهم هو بدر يسكن الارض وشمس لا تطلب في مثل
ذلك الحسن فيه تقدير اداة التشبيه الا بتغيير صورته كان يقال هو كالاسد الا انه في
صورة الانسان وهو كالبدر الا انه يسكن الارض قوله واذا نظرت اليه لم تر الا اسدا
فيه يغ هو اسد مع زيادة حصر في الاسدية ولا بعد في تقدير الاداة كان يقال لم تر
الا مثل اسد وان رايته عرفت حميه الاسد يدل على لزوم الاسدية وتقدير الادلة
بعيد وفي قوله ليلقينك منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم مع التجريد وقوله فعليك بفلان
يدل على لزوم المشبه للمشبه به كان الاسد منحصر فيه وقوله وليس هو آدميا بل هو اسد
ينافيك قوله انما هو اسد في افادة حصره في الاسدية ويمتاز عنه بالتصريح بالنفي
وبان المسلم في انما هو اسد يحتمل ان يكون شيا آخر غير الادمي من الحيوانات التي توصف
بالجراة وقوله كل ذلك تشبيهات جملة اسمية وقعت خبر القول ان قولهم ان لقيت بفلان
اسدا الخ قوله لا فرق اى بين هذه الامثلة وبين قولك هو كالاسد الا في شان المبالغة
فانها ابلغ منه او اراد انه لا فرق بين هذه الامثلة في انفسها الا ان يكون بعضها ابلغ من
بعض وانما لم يندرج شى منها في الاستعارة لاقتضائها كون المشبه به المذكور في الكلام
مستعملا في غير معناه الحقيقي وليس الامر في شى من هذه الامثلة كذلك فهى من باب التشبيه
اذ لا واسطة بينه وبين الاستعارة عنده وان ذهب جماعة الى ان التجريد الواقع في
صورة التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من قال ان نحو زيد اسد من قبيل الاستعاره
لانه اجرى فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه وهذا خلاف لفظي
راجع الى تفسير الاستعارة لانه اجرى فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه
وهذا خلاف لفظي راجع الى تفسير الاستعارة والتشبيه بحسب الاصطلاح قال الشيخ
عبد القاهر فان ابيت الا ان تطلق عليه اسم الاستعاره فان حسن دخول ادوات
التشبيه لم يحسن باطلاقه كقولك زيد الاسد وهو شمس النهار وان حسن دخول بعضها
دون بعض هان الخطب في اطلاقه كقولك زيد اسد لا لا يحسن ان يقال زيد كالاسد
ويحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شى منها الا بتغير صورة الكلام
كان اطلاقه اقرب قوله فالخبط الاسوض هذا تفريع على ما تقدم اى اذا كان في حوض

كقولك فلان بدر يسكن الارض

الطرفين مانعا عن الحمل على غير التشبيه كان الخيطان في الآية معدودين من باب التشبيه
شبه اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق بالخيط الابيض وشبه ما يمتد معه من ظلمة
الليل بالخيط الاسود وقوله من الفجر بيان الخيط الابيض صريحا ويعلم منه بيان الخيط
الاسود ضمنا لانه قيل من الفجر وما يمتد معه من غبش الليل ولولا بيانهما لكان من
الاستعارة اذا اريد بهما المشبهان على تقدير عدم البيان فان قلت هذا ترك البيان
فلم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة قلت لما في هذه الاستعارة
من نوع خفا لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا اصلا فاحتيج الى زيادة
بيان في حكم هو من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد الا ترى الى ما نقل من اشتباه الحال
مع البيان على عدي بن حاتم فانه عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت وسادته
وكان يقوم بالليل وينظر اليهما واخبر بذلك رسول الله عليه السلام فضحك وقال انكان
وسادك لعريضا انما ذاك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان هذا الاشتباه
قبل نزول البيان بقوله من الفجر قوله والحاصل من مراتب التشبيه ذكر في صدر الاصل
الاولات التشبيه يستدعي طرفين ووجه شبه انه لا ينساق اليه الا الغرض وان حالات متفاوت
بين قرب وبعد وقبول ورد ويعلم منه ان الطرفين والوجه اركان له لتوقفه عليها
دون الغرض فان فايدة الشيء خارجة متوقفة عليه بحسب الوجود وكذا الحال الشيء
صفة له متاخرة عنه وقد نبه عن قريب على انه ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه
ولا ذكر المشبه لفظا ويفهم منه ان ادلة التشبيه من اركانه صرح بالمثال فلا زيد كالاسد في
الشجاعة فصارت اركانه اربعة ولما اشار الى ان في حذف ادلة التشبيه مبالغة المشبه به
لانه قطعا وجب اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه
الشبه او يحذف صارت الاقسام اربعة وعلى التقادير اما ان يذكر الادلة او يحذف صارت
الاقسام ثمانية والضابط في القوة والضعف ان حذف الادلة يفيد قوة من حيث
حمل انه المشبه كانه نفس المشبه به وان حذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى من حيث انه يعم
المثال بحسب الظاهر فالمشتمل على هذين الحذفين جامع لماتي القوتين كالسابع والثامن
والمشتمل على حذف الوجه وحده فيه القوة الثانية كالخامسة والسادسة وما ليس
فيه شيء من هذين الحذفين لا قوة فيه اصلا كالاولى والثانية وقد لنا ديقوله وهي ايضا قوية
لان القوة الحاصلة بحذف الادلة اكمل من القوة الحاصلة بحذف الادلة الحاصلة من القوة
الحاصلة بحذف الوجه وانما قال في مرتبة الادلة فيهما نوع قوة بزيادة لفظ نوع لانه

اهمله لما قيل ان علي البيان على حصا ... الاصل ٥ مد
لا نراد وخلا به سلك النسب وهو لمن ناسب ان سلكه الادوات ذكر ٥ مد

ومن اهمل هذا الفهم كلمة في موضع جعل ذكر الادوات متوقفا لذكر المشبه ٥ مد

انما قال بحسب الظاهر لان المعنى من الشمس وجه الشبه في الوصف الخاص عند الاطلاق ٥ مد

لان دعوى اقوى لا تدعو من المشابهة بلا شبهة وفيه عموم لوجه ايضا ٥

لم يصرح هناك بحسنه القوه فاشار اليها اجمالا بانها نوع من القوه ومن قال انه راد لفظ نوع اما ولما ان هذه القوه تعلى الموه الحاصل لحذف الوجه فسدهم فان قيل حذف المشبه جايز كما في قولك في جواب قول القايل من تشبيه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه شبيه الاسد زيد فلا ينحصر المراتب في تلك الثمانية احسنه بانه ليس مشبه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسايل وان سلم فالكلام في تشبيهات البلغا ولم يرد مثله فيها قوله ان الشبه اي الحنسا به يقال بينهما شبه اي تشابه وتماثل ولم يرد بما ذكره انه جعل التضاد الذي هو كون الشيين متنافيين بحيث لا يجتمعان وجه شبه بينهما لاشتراكهما فيه لانه على تقدير صحته لا تمليح فيه ولا تهكم بل اراد ان الوصفين المتضادين لما اشتركا في صفة المضادة جاز ان يجعل احدهما عين الآخر بحسب الادعا فنسبة احد موصوفيهما بالآخر وقصد للتمليح اي اتيان بشي مليح او الى تهكم اي استهزاء وسخريه مثلا لجعل الجبن شجاعة فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد ولجعل البخل سخاوة فيقال للبخيل انه حاتم بان وكل واحد من المثالين يصلح للتهكم والتمليح بل قد يقصدان معا فقوله نزل منزلة شبه التناسب اشارة الى جعل احد المتضادين عين الآخر حتى حصل هناك معنى واحد مشترك بين موصوفي المتضادين على قياس وجه الشبه في صورة التناسب والتماثل وما تقدمه توطية لهذا التنزيل ومعنى قوله حاتم بان انه واحد آخر مشارك للاول في الجود حتى كانه سمي حاتم ونقدير ادلة التشبيه فيه ليس بمستحسن اذ لم يرد انه كحاتم ثان قال الاصل الثاني من علم البيان في المجاز وتضمن التعريض للحقيقة يريد ان التعريض للحقيقة على سبيل التبع لما بين مفهوميهما من شبه التقابل اذ قد اعتبر في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي مفهوم المجاز الاستعمال في غير الموضوع له ولا شك ان تعقل غير الموضوع له يتوقف على تعقل الموضوع له وايضا تحقق المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة ولم يستلزمها ايضا الا انه متوقف على المعنى الحقيقي قطعا فناسب ان يذكر الحقيقة في اصله ضمنا وتقدم في الذكر عليه قوله والكلام في ذلك اي في بيان المجاز متضمنا لبيان الحقيقة مفتقر الى تقديم التعريض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها وذلك التعرض هو بيان ان سبب دلالاتها اما هو ذاته او هو الوضع او ادوات الكلم ومستوفي الا تقديم التعرض لمعنى الوضع بتفسيره والمواضع مالاشارة الى من هو وان كانت على طريقة التزايد وانما افتقر الكلام في ذلك الى ما ذكره لما سياتي من ان اخذ الوضع والدلالة في تعريفي الحقيقة والمجاز وفي تقسيمهما الى اللغوي والشرعي وغيرها قوله في حقيقته اي في ثبوته اللفظ لانه وجوده في نفسه لان الاختصاص امر اعتباري قوله لحكم

التقسيم اى العقل الحاضر بلا شبهة اما الذات اى ذات اللفظ قوله من يحكي عنه اراد عباد بن سليمان
الضيمري واشار بلفظة يحكي الى ان اختياره للاولى ليس بثابت نقينا لما سنذكره
من احتمال التاويل والاشعري وكثير من المحققين اختاروا الثاني والبهشمية اختاروا الثالث
قوله لكان يمتنع نقله اى لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم
منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز واما بوضعه له كما في
العلم المنقول لكنا نعلم قطعا انه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم في شيء من الالفاظ قوله
على معلمة الهندية اى اللغة الهندية لا يقال لعل هناك شرطا فقدت حقنا فلذلك امتنع
دلالتهما ايانا على معانيهما لانا نقول يلزم لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ
وحده كما لا نة على اللافظ قوله لما تقدم اشارة الى ما ذكره من ان الناهل اسم للريان و
الطلاقة على العطشان من باب التفاول قوله لاستلزامه من ثبوت المعنى مع انتفائه
لم يرد بذلك انه يلزم ح من قولك هو جون ان يكون ذلك الشخص في نفس الامر متصفا
بثبوت السواد وعدمه معا فان لزومه باطل قطعا اذ لم يقل احد بان تحقق الالفاظ
في انفسها فيستلزم تحقق معانيها المفهومة منها كما ان تحقق اللفظ في نفسه فيستلزم
تحقق اللافظ بل اراد انه يلزم ان يفهم منه ثبوت السواد له وانتفاؤه عنه معا لامتناع
انفكاك الدلالة عليهما عن ذات اللفظ كما يمتنع ان ينفك عنه دلالة على وجود اللافظ
بمعنى فهمه منه بخلاف ما اذا كانت دلالته على العينين المتنافيين بالوضع لجواز تخلف
الدلالة عن اللفظ وقد يقال يمتنع اللفظ بذاته على معنيين متنافيين لامتناع مناسبة
ذاته لهما معا وهذا مع كونه غير قطعي اقرب مما ذكره المصنف لان من سمع المشترك بين المتنافيين
انتقل ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين بالمتكلم معا نحو قوله
ناهل ولا شك ان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى
منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم فتدبر قوله ان للحروف خواص بالظاهر ان القائل بهذا الخواص
اهل علم الاستقاق والقائل بخواص الاوزان اهل علم الصرف ذلك ان بينهما معا الى الكل
والجهر اشباع الاعتماد في مخرج الحرف ومنع النفس ان يجري معه والهمس ما يقابله وتحقيق
ذلك ان النفس الذي هو وظيفة حرف ان يكيف كل بكيفية الصوت حتى يحصل
صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت جرى مع الحرف كان الحرف مهموسا
والحروف هي المجموعة في قولك ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة هذا هو المشهور والمختار
عند ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولهم قد فركا ابحم ونطاس وان ما عداها مهموسة

والصحيح في النسخ التي بخط
المصنف اسرع في المجمع
هذا يكون للاستعمال

والشدة ان ينحصر صوت الحروف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري كما في حروف اجدك
قطبت والرخاوة اي جري الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجري
كما في حروف لم يرعونا قوله وغير ذلك يريد به الاستعلاء والانخفاض والاطباق و
الانفتاح والقلقلة وغيرها من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها ومستدعية صفة
خواص وضمير منهما ومنها للحروف وضمير منهما للحروف والمعنى وقوله ان لا يهمل التناسب
دال على ماهو عامل فيه اذا اخذ ومثلا ما ترى صنعه فصا وما يعني منسوب الى ما بين
اي بين الشدة والرخاوة قوله فان للوكسات عطف على ان للحروف وتحريك العين
من الفعلان والفعلى اينا يعب ان يكون معناها فيه حركة كالنزوان وهو ضراب الفحل
والجمزى وهو الحمار الذي يعدو على عن طلمه لنشاطه وقوة الصم في فعل يناسب
ان يوضع لافعال الطبايع اللازمة وهذا لم يغير العين في مضارعه لان افعال الطبيعة
ثابتة والسرية في فعل يناسب التكثر في معناه قوله وفي ذلك نوع تاثير لا نفس الكلم
في اختصاصها بالمعاني لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب
خواص الحروف والتركيبات سائغ في بعض الكلمات كما ذكر واما اعتباره في جميع كلمات
لغة واحدة فالظاهر انه متعذر مما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله والحق بعد
اي الحق بعد ما اشرنا اليه من ان لا نفس الكلم باعتبار خواص حروفها وافرادها نوع تاثير
في اختصاصها بالمعاني احد المذهبين الاخيرين لا المذهب الاول لان ذلك النوع
من التاثير ليس كافيا في الاختصاص المقتضي للدلالة بل هو كما صرح به لا غنى على تعيين
بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني دون بعض وترديده الحق بين مذهبين الاخيرين
مشعر بالتوقف لتعارض الادلة من الجانبين كما بين في موضعه والتوقيف من الله اما الخلق
علم ضروري بان هذه الالفاظ وضعت بازاء تلك المعاني واما بالوحي الى واحد او جماعة
واما بالالهام على احد الوجهين . ولما كان الالهام اقرب هذه الوجوه اختاره وعطفه
على التوقيف كانه تفسير له وصرح بالوضع في المذهب الثاني ليعطف عليه الاصطلاح
ويشير الى انه لا يتاتى من واحد بل لا بد فيه من توافق من جماعة ولم يصرح ههنا بطريق الاعلام
لظهور انه الترديد والقرائن كما في الاطفال بل صرح به في المذهب الاول لنوع خفاء فيه
وقوله في الموضعين منصوب على انه مصدر مؤكد لنفسه قوله والوضع عبارة اراد به الوضع
المتعلق بالكلم لان الكلام في هذا الوضع دون وضع الشامل للدوال الاربعة واختار
اللفظ على اللفظ اشارة الى اختصاص الوضع بالمفردات عنده وقال معنى ما بالكسر

١٠

اى معنى كان وتعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها قد يكون على وجه جزئي كتعيين لفظ الهر
بازاء معناها ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون على وجه كلي كما في اوضاع المشتقات مثل اسم
الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب والفعل الامر والفعل المبني للمفعول الى غير ذلك مما
يتعلق بالهيئات فانها ليست موضوعة بخصوصياتها بل بقواعد كلية كان يقال مثلا
اسم الفاعل من كذا على صيغة كذا ويسمى هذا وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع بالتفسير
المذكور لا شخصي ولا نوعي اذ لا بد في تعيين المجاز بازاء معنى من اعتبار قرينة اما تخصيصه وهو
ظاهر او كلية كما في اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازية فانه لم يكتف باعتبارها
وحدها بل اعتبر معها ان يكون هناك قرينة ما دالة على المعنى المراد ومن قال في المجاز
وضع فان لم يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها فوجب عنده ان يكون اعتبار الواضع
للعلاقات وضعا نوعيا لكنه متفرع على وضع سابق فيكون وضعا ثانيا قوله اذا
عينه بازاء ما اردته اى ما اردته من المعاني اى معنى كان لكن يجب ان يكون بعكس هذا
على قانون العلاقات المعتبرة في اللغة قوله وان الوضع تعيين الكلمة ابدال ههنا اللفظة
بالكلمة اشارة الى ان اللفظة بما ذكره من التعيين صارت كلمة مع ان المذكور في تعريفات
الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وما شرع فيه الان تمهيد للشروع في تعريفهما
قوله غير ممتنع وذلك لجواز ان يكون بينهما مناسبة مصححة لانتقال الذهن من المعنى الاول
الى الثاني كما نبهت عليه في صدر فصل علم البيان قوله على ذا اى على ما ذكر من ان الكلمة
المستعملة يطلب بها تارة معناها فيكون حقيقة واخرى معنى معناها فيكون مجازا وانما
لم يذكر من الكناية بدخولها في الحقيقة كما سيصرح به حيث سمى خلاصة اصل المجاز
والكناية ومبنى دخولها في الحقيقة ان يجعل ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه في
الحقيقة اعم من ان يكون وحدها كما في التصريح او مع ارادة معنى المعنى كما في الكناية واما ارادة
معنى المعنى على الانفراد فهي في المجاز وحده فالحقيقة قد سبق توجيه التعرض
لما في اصل المجاز وتقديمها عليه والتاويل في الوضع هو ان لا يكون وضعا حقيقيا
بل ادعائيا اذ لا بد من ان يكون مبنيا على تاويل وذلك اعني الوضع التاويلي انما يوجد في
الاستعارة بان يستعار المعنى الموضوع له لغيره بطريق الادعاء مبالغة ثم يطلق عليه اللفظ
فيكون مستعملا فيما هو موضوع له ادعاء لا تحقيقا وسيرد عليك في مباحث الاستعارة تحقيق
التاويل الذي هو مبنى ذلك الادعاء وانه لا يقتضي كون المستعار مجازا عقليا او حقيقيا
لغويا بل هو مجاز لغوي ثم ان الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة مما لا حاجة اليه في

صحة الحمل لان لفظ الوضع وما يشتق منه اذا اطلق يتبادر الفهم الى ما هو بالتحقيق دون التاويل
لكنه اراد دفع الوهم لمكان الاختلاف في الاستعارة مثل المجاز لغوي او حقيقة لغوية
ونظيره في دفع الوهم الاحتراز في حد الفاعل بقيد تقدم الفعل عليه عن المبتدا في زيد
قام وعن الحال في حد النعت عند الاطلاق وقوله على اصح القولين لا يجوز ان يتعلق
بقوله بعد لان اصح القولين هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي هو حقيقة لغوية
بناء على ذلك الادعاء فكيف يصح ان بعد الاستعارة مستعملة فيما هي موضوعة له على القول
الاصح بل هو متعلق بقوله ليحترز اي انما احترز في حد الحقيقة عن الاستعارة على القول الاصح
الذي هو انه مجاز لغوي واما على القول وهو انه مجاز عقلي وحقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز
عنها لكن الانسب ان تقدم قوله على الاصح القولين على قوله في الاستعارة لئلا يقع
فاصلا بين بعد وما عطف عليه اعني ولا سيما واعترض على هذا الحد بانه لا بد فيه
من التقييد في اصطلاح التخاطب كما هو المشهور لئلا ينتقض في بلفظ الصلوة مثلا اذا
استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة لاشتمالها على الدعا فانه مجاز قطعا مع
في الحدود مع بان الحيثية مراده اي المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له و
في المثال ليس كذلك وغير وارد قيد اصطلاح التخاطب في حد الحقيقة اراد انه مزيد التوضيح
او توهم ان الحيثية لا تعتبر في الحدود له قولك ان تقول وضع في هذا الحد قوله ما تدل عليه
بنفسها موضع ما هي موضوعة له في الحد السابق بناء على ان الوضع اعني تعيين اللفظة
بازاء معنى بنفسها تستلزم دلالتها بنفسها عليه بل هما متلازمان اذا خصصت الدلالة
بالوضع مدخل فيها ووضع ايضا في هذا الحد قوله دلالة ظاهرة موضع قوله من غير تاول
في الوضع في الحد السابق فاحترز ايضا عن الاستعارة فورد عليه ان الاستعارة وان
فرضناها استعملت فيما هي موضوعة له بناء على ان الوضع اعم من الحقيقي والتاويل ليست مستعملة
فيما وضعت له فقد جعلها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة
اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة عند كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها الدفع
مزاحمة المعنى الاخر لا لتحصيل الدلالة على المعنى المراد لكن يتجه ان لا يكون دلالة المشترك
الملحوظ مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما في الاستعارة فيخرج المشترك
عن الحد ايضا ويمكن ان يدفع بان ذلك في الاستعارة ادعائي دون المشترك تحقيقي فلا يلزم
من عدم الظهور في الاستعارة عدم الظهور في المشترك قوله او القرينة دخول المشترك في الحد الاول
للحقيقة ظ بخلاف دخوله في الحد الثاني فلذلك عرض لما نزع بعضهم ان معنى قوله او القرينة

قوله

قوله منتبها الى الوضعين هو ان القرء مثلا لما وضع لكل واحد من معنييه صريحا لزم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعنى مفهوم الاحد الدائر بينهما وذلك لان تعيين اللفظ لكل واحد بخصوصه تعيين اللفظ للاحد المطلق لا لمجموع المعنيين من حيث انه مجموع فانه عين لازم فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا اى غير مقيد بالتبيين الاحد وضعيه كان مستعملا في الاحد المطلق الدائر بين معنييه فان الاحد المطلق معناه الذى يدل عليه بنفسه ما دام منتبها الى الوضعين فقوله ان لا يتجاوز اما بتاويل مصدر بمعنى الفاعل اى وكاستعمال القرء في غير المتجاوز وهو الاحد الدائر واما بتقدير مضاف اى وكاستعمال في ذى ان لا يتجاوز وهذا كما ترى مردود جدا اما اولا فبان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع المفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما وهو ما لا يستريب فيه ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ووجب اذا اطلق لفظ القرء فقد اريد به احد معنييه بعينه الا انا لا نعلمه وكيف يقال ان المقصود به ذلك المفهوم الكلى وان اللفظ مستعمل فيه واما ثانيا فبان الحكم بكونه موضوعا للقدر المشترك يستلزم كونه متواطئا بالقياس الى معنييه مع كونه مشتركا بينهما وذلك مما لم يقل به احد ولا يرضى بالتزامه من له ادنى معرفة باللغة فالصواب ان يقال الاكم ان القرء اذا لم يخصص باحد وضعيه يتبادر منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه او اما ذاك بعينه وكل من هذين المعنيين وضع اللفظ بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه لما عرفته من ان الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه ولا شك ان هذين المعنيين متساويان في التبادر اجمالا وان اللفظ لا يتجاوزهما الى معنى ثالث فيكون دلالته على ذلك المعنى المراد ظاهرة لانها ليست مرجوحة بالقياس الى الدلالة على المعنى الآخر مع كونها راجحة بالقياس الى ما عدا ذلك المشترك على معانيه المجازية فقوله في ان لا يتجاوز لم يرد به ان اللفظ مستعمل في عدم التجاوز بل اراد انه في ذلك الاستعمال لا يتجاوزهما فكانه مستعمل في عدم التجاوز واشار بقوله عن مجموع بينهما الى ان المشترك لا يصح استعماله في جميع معانيه اما مطلقا كما ذهب اليه الجمهور واما على الخصوص اعنى اذا كانت المعانى متضادة كما في لفظ القرء ونظايره قوله اما اذا خصصته باحد التخصيص في قوله القرء بمعنى الطهر طاهر ولهذه قوله القرء لا بمعنى الحيض فلانه لا ثالث للمعنيين فنفى الحيض تعيين للطهر فقوله كما كان الوضع عينه بازايه بنفسه يعنى ان تعيين لفظ القرء بازاء الطهر بنفسه يقتضى ان يكون هو الدال عليه بنفسه ولهذا احتيج الى المخصص لدفع المزاحم فالقرينة في المشترك لتعيين الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز لتحصيل الدلالة فهى جزء من مقتضى الدلالة ههنا لا للاستفادة

مراده ايضا قوله عن مجموع ... المفهوم الكلى ... الكتاب ... التوجيه

ادلة ... عبر ...

لا هذه التدقيقات التي اوضحناها قال وانه اي ما ذكره من حال المشترك بخصوصها باحد
وضعيه وعن تخصيص مطلقه فضل تامل منك فاحبط اي استعمل الاحتياط في التامل قوله
المستعملة في معناها او بالتحقيق خرج بقوله معناها ما عدا الاستعارة من المجازات لان
المتبادر من لفظ المعنى اذا اطلق ما وضع اللفظ بازائه وخرج بقيد التحقيق الاستعاره
فانها مستعملة فيما هو معناها بالتاويل والكتاب داخلة في الحدود الثلاثة للحقيقه
كما نبهناك عليه ولا بد من الحدين الاخيرين ايضا من اعتبار قيد الحيثية او التصريح باصطلاح
التخاطب قوله وهذا المأخذ يريد به ما ذكره من انه متى تعين عندك صاحب الوضع
بسبب الحقيقة اليه يعرفك اي يجعلك عارفا فاما مكان انقسام الحقيقة الى اكثر من تلك
الثلاثة وذلك بان يتعين مثلا ان الوضع من النحاه او المتكلمين فيقال حقيقة نحوية
او كلامية وقد يسمى امثال هذه اصطلاحية وعرفية خاصة قوله واما المجاز ذكر
ههنا كلمة اما اهتمام نسيان المجاز لكونه مقصودا اصليا واورد له حدودا ثلاثة مقابلة
لحدود الحقيقة على ترتيبها وقوله بالتحقيق متعلق لموضوعه اي متى مستعملة في غير الموضوع
له التحقيقي فيتناول الاستعارة المستعملة في الموضوع له التاويلي ولما لم يمكن اعتبار الحيثيه
ههنا كما اعتبرت في حد الحقيقة اذ لا معنى للاستعمال في غير الموضوع له من حيث انه مغاير له
احتاج الى ذكر قيد اصطلاح التخاطب في المشهور ولذلك اعتبر كون المعنى المستعمل فيه غيرا
بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى اذا كان نوع حقيقتها لغويا فوجب ان يكون تلك
الكلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في اللغة مطلقا وخارج ان يكون ذلك
المعنى المغاير غير معناها الشرعي والعرفي مثلا ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة
في الاركان المخصوصة ولفظ الغائط قضاء الحاجة فانهما مجازان داخلان في الحد
انما قلنا مطلقا احترازا عن المشترك المستعمل في بعض معانيه الحقيقية فانه مستعمل فيما
تغاير الموضوع له معينا لا مطلقا وكذا اذا كان نوع حقيقتهما شرعيا وجب ان تكون
تلك الكلمة مستعملة في غير معناها الشرعي مطلقا مع جواز كونه غير معناها اللغوي مثل
ان يستعمل الشارع لفظ الصلوة في الدعاء وقس على ذلك اذا كان نوع حقيقتها عرفيا
والباء في قوله بالنسبة متعلقة بالغير وكانه اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا الجار وفي
ذكر استعمالا في التبعية اظهار المعلق الجار بالداخل على الغير وقوله احترازا ان لا يخرج اما
محمول على حذف اللام دون عن اي احترازا لئلا يخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما في لئلا
يعلم اي احترازا عن ان يخرج وقوله نظرا تعليل الاحتراز ولا بد في قوله احترازا عما اذا اتفق

193

من المتدين مضاف اى عن خروج ما اذا انفق وقوله لا بالنسبة معطوف على محذوف اى
فيما يكون موضوعه له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وانما جعل
اطلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار بطريق المجاز بناء على انه في العرف مخصوص بالفرس
والبغل قوله فيقع اى الكناية مستعملة في غير ما هي موضوعة له وذلك لانها ليست موضوعة
للمكنى عنه بل للمكنى به وهي مستعملة في المكنى عنه لانه المقصود الاصلي من الكناية لا المعنى
الموضوع له اعنى المكنى به فانه على انه وسيلة الى ذلك المقصود الاصلي وههنا بحث وهو
ان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم يكن مستعملة فيه لما سيصرح به
فلا يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا ويكون تقييده فيما سيأتي للحقيقة بالتي ليست
بكناية لغوا ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح في آخر بحث في الكناية بان اللفظ اذا استعمل
فاما ان يراد به معناه وحده وهو الحقيقة اى التي ليست كناية او يراد به غير معناه وحده وهو
المجاز او يراد به معناه وغير معناه وهو الكناية وعلى هذا الكناية مستعملة في مجموع المعنيين
في ذلك وقد يقال ايضا انها مستعملة في كل واحد منهما لكونه داخلا في الغرض الاصلي
ولا سيما اذا كان احد جزئي الغرض الاصلي وسيلة الى الجزء الآخر فبهذا الاعتبار يدخل
الكناية في حد الحقيقة ويحسن تقييد الحقيقة بالتي ليست بكناية هذا وانت تعلم
انه لا يقصد بالكناية معناها الموضوع له اصلا كما في قولك فلان طويل النجاد لانه طويل النجاد
قصدا الى طول قامته واما ما يقال من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي
في ذهن السامع ليتوصل منه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث
التصوير دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي
المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا بالتصوير في الكناية
دون المجاز تحكم فالاولى ان تقتصر في الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له لعدم وجوب
القرينة المانعة عن ارادته في الكناية بخلاف المجاز فان هذه القرينة واجبة فيه وحينئذ
انحصار الكناية فيما ذكر قوله على حدة توله في معنى معناها بالتحقيق هذا الظرف اعنى قوله
بالتحقيق متعلق بمعناها حال منه والعامل فيها معنوي كانه قيل المستعملة فيما يناسب معناها
ملتبسا بالتحقيق وفائدته ان لا يخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست مستعملة في معنى معناها
مطلقا لكونها مستعملة في معناها بالتأويل قوله استعمالا في ذلك اى في معنى معناها مطلقا
والجار اعنى بالنسبة متعلق بمعنى المغايرة المستفادة منه يتعلق معنى معناها وقوله في
ذلك النوع واعترض على حدود المجاز بانه يجب ان يراد فيها قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا

[margin note:] فلا يكون الغرض المكنى عنه

[margin note:] زعم لا حظ معنى طول القامة وان لم يكن مرادا اصلا بل مقصود بالاطلاق الطول العامة منه

[margin note:] وهذا معنى معناها وان كان معناها مطلقا الاصل ولكن معقولا فاذا اريد بهذا الطريق لانه معنى مناسب له فيكون معناها مقبولا منه

القرينة شيء الكتاب في بذلك وذلك القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما دفع لم على وجه يصح
واجيب بان عبارة الحدود مشعر بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر الغلط وهو عند
اذ ليس المراد به ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطاء في اللغة صادرا عن قصد قوله واعلم
اراد به تحقيق قيد الاستعمال الماخوذ في تعريفات الحقيقة والمجاز وهو كلام حق لان معاني
التراكيب ليست فيما استعمل فيها الالفاظ ولما كان هذا التحقيق منافيا لادراج الكناية في
الحقيقة فقد اشرنا اليه والى ما له وما عليه قوله ومن حق الكلمة في الحقيقة بيان بسبب
استغناء الحقيقة عن القرينة وقيدها بغير الكناية لافتقارها في دلالتها على المكنى عنها الى
القرينة وان لم يفتقر اليها في دلالتها على معناها الاصلي والباء في بنفسها متعلقة بان
يستغني وقوله لتعينها تعليل للاستغناء عن غيرها فان تعين الكلمة بنفسها للمعنى بحكم
الوضع يقتضي ذلك الاستغناء قوله واما ما يظن بالمشترك يعني قد يظن ان المشترك مع كونه حقيقة
غير كناية يحتاج الى قرينة فلا يصح الحكم بان الحقيقة غير الكناية على الاطلاق مستغنية بنفسها
عن الغير وذلك ظن فاسد فان المشترك اذا دار بين وضعين يتبادر منه الفهم الى الموضوع له
وان لم يعلم بعينه لكن لما لم يذهب الفهم الى غير الموضوع له كان في دلالته على الموضوع له
اجمالا مستغنيا عن القرينة واذا خصص باحد وضعيه انتصب دليلا دالا بنفسه على
معين وذلك التخصيص لدفع المزاحمة لا لتحصيل الدلالة واتصافها بها كما مر قوله ومن حق الكلمة
في المجاز بالغ في احتياج المجاز الى القرينة حيث قال ومن حق المجاز ان يترك لفظه من مكان
حقه منحصر في عدم الاستغناء عن القرينة وقوله لتعينها على صيغة المضارع تعليل لعدم
الاستغناء اي لتعين وذلك لغير الكلمة لما يراد منها قوله وسميت الحقيقة حقيقة اراد بيان
المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي قوله لمكان التناسب اي لوجوده
على ان المكان مفعل بمعنى الكون اي الثبوت والوجود جاز ان يكون لفظ المكان مقحما
لاجل البهاء اي بمنزلة التناسب قوله اذا وجب اي ثبت ولهذا فسر الواجب بالثابت
كيلا يتوهم منه معنى اللازم عقلا او شرعا قوله واجب لها ذلك اي ثبوتها في موضعها
وقوله تاكيد قوله ثابتة في موضعها الاصلي رعاية لما تقدم من قوله فمعناها الواجب قوله
في عندي للتانيث في الوجهين اما على الوجه الثاني وهو كونها فعيلا بمعنى فاعل فظ
لانها في الاصل صفة للكلمة فلا بد من التانيث واما على الوجه الاول وهو كونها فعيلا
بمعنى مفعول فيحتاج الى تكلف وهو ان تقدير لفظ الحقيقة في الاصل صفة موصوف غير
يجري على موصوفها اعني الكلمة فيجب التانيث كما يقال مررت [illegible] من فلان [illegible]

١٩

هذا المتكلف جريا على ان الاصل في الباب هو التانيث وذهب الجمهور الى ان التا على وجه الاول للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الاكيلة والذبيحة والنطيحة قوله لان المجاز مفعل من جاز المكان يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اى الجائز بمعنى المتعدى ثم نقل الى الكلمة التي تعدت مكانها الاصلي اى جاوزته وانما فسر قوله غيرما هي موضوعة له بقوله وهو ما لا يدل عليه بنفسها لمزيد اظهار بتعديها عن مكانه الاصلي ولما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم الى ان قولهم جعلت هذا مجازا الى حاجتي طريقا لها من جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه وسلك اليه قوله واعتبار التناسب لما ذكر انه دعي التناسب في تسمية الكلم بالحقيقة والمجاز اشار الى ان اعتبار التناسب منزلة اقدام الاشتباه الاسم الذي روعي فيه التناسب بالصفة على اقوام بسبب اعتبار المعنى القايم بالغير في كل منهما في بين الفرق وازال الاشتباه بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذلك الاسم على غيره فاذا سمي انسان رجل باحمر كان المسمى به ذاته المخصوص وكان اعتبار الحمرة لترجيح تسميته باحمر على تسميته باصغر فيكون الحمرة خارجة عن المسمى حتى اذا زالت الحمرة كان العلم باقيا على حاله والا على خصوص ذاته بحيث لا يصح اطلاقه بهذا الوضع على انسان آخر له حمرة واعتبار المعنى في الوصف ليصح اطلاقه على ما قام ذلك المعنى به فلفظ احمر اذا كان وصفا لم يعتبر في مفهوم لفظ احمر وصفا بلا خصوصية ذات فيصح اطلاقه على كل ما قام به الحمرة مطلقا وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت او الاثبات خارجا عن مفهومه غير مصحح للاطلاق بذلك الوضع على غير تلك الكلمة واذا كان صفة صح اطلاقه على كل ثابت او مثبت بوضع واحد فان قلت ماذا تقول في كتاب واله اسماء من قبيل الاسما ام الصفات من قبيل الاسما لكن الا انه اعتبر في مفهومهما مع خصوصية الذات خصوصية الذات المعنى ايضا وصار ابعد اقرب الى الصفات من نحو احمر علما فظهر ان اعتبار المعنى في الاسما على وجهين احدهما ان يكون خارجا عن المسمى كما اذا سمي باحمر اى جعل علما له والثاني ان يكون داخلا فيه ملحوظا مع خصوصية الذات كنحو كتاب واله وان اعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون داخلا في المفهوم ماخوذا مع ذات ما مبهمة على الاطلاق والضابط انما اعتبر فيه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم سوا لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه خارج عن المسمى سوا كان اسم جنس كالحقيقة او علما كاحمر او على انه داخل فيه ككتاب والاله

ثم علم انه لا حاجة الى ... بالمعنى لفي ... التنا ... ه

لان كونه مجازا المعقول وكونه معبودا لتستحيل انفكاكهما عنه ٥ منه

والمعاند في تسميتها الاسماء التي دخلت في مفهومها تمنا المعلل عن الصفات ان يوصف ولا يوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا اله واحد قديم ولا يقال شي اله قوله ان ينزل له بفتحتين مضاف اليه او بالتنوين محاذر ان ينزل قوله يصحح اطلاقه عليه اى على الانسان الذى وصف بالجر وقوله عن الآخر متعلق بمانع اين من معنى البعد قوله وان كثيرا سوءا اى بين التسمية باعتبار المعنى وبين الوصف قوله لكونه مجاد عقول اسفاقا من كذا اى عن اله بالكسر اذا احاد واصله وله قوله او لكونه معبودا اشتقاقا من كذا اى من اله بالفتح الاهة اى عبد والمقصود ان لفظة الله علم لخصوصيته ذاته تعالى وان احد هذين المعنيين معتبر فيه لم تصح التسمية به سوا قيل انه خارج عن مدلول العلم كما هو الظن في الاعلام او داخل فيه اذ لا تفاوت الحال ههنا بخلاف احمر علما لجواز زوال الحمرة فينزل العلم ان كانت الحمرة داخلة في مدلوله قوله فظنوها اسماء اى حيث جعلنا لفظة الله بسبب هذا الاشتقاق واعتبار المعنى فيه من قبيل الصفات التي يجب اطرادها فيخرج عن كونه اسما ويلزم جواز اطلاقه على غيره تعالى بزمن اى دس بما والحال ان موضع السبب مكانهم الذى هم فيه ليلا ونهارا قوله عن الا اغفر لهم اما صدر عنهم من سبنا الى الباطل في شبههم ابانا قال وحد الحقيقة والمجاز عند اصحابنا في هذا النوع اى في علم البيان وهو ظرف لاصحابنا وايراد كلمة كل في الحدود شايع في عبارات الادبا لان ذلك اقرب الى افهام المتعلمين واضبط كانه قيل كل كلمة اريد بها كذا فهى حقيقة ولا شك انهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على كل فرد من الحقيقة اعنى الكلمة لو يدبها كذا فيحصل المقصود بالحد مع تقريب الى الفهم واشارة الى الضبط فقولهم كل كلمة اريد بها ما وقعت في وضع بمنزله ان يقال هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما في حده ويخرج الاستعارة بقيد الوضع لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق كما مر فلا حاجة الى التقييد بعدم التاويل كما ذكره في حده وخروج بانه المجازات بقيد الوضع ظاهر فقد ساوى حدهم حده قوله ليتم واضع اللغة وغيره وذلك لان تنكيره وابهامه دال على انه اريد به واضع ما اى واضع كان ولو عرف لتبادر الفهم الى واضع اللغة لان الاصل والسابق في الاعتبار هو موضوع وبلية الاوضاع متاخرة عنه لان اصحابها ينقلون الفاظا موضوعة في اللغة لمعان الى معان آخر قوله وانما يذكرون هذا القيد تقرير للمعنى الاول فان قلت هل احمل على الاحتراز عن المجاز مطلقا فان المعنى المجازى يستند في اللفظ

اى مصاحبين لنا في هذا العلم فيه اشارة الى ان اهل هذا العلم كثيرون اصحابه ... كل منها طايفة

196

لا غير الوضع اعنى العلاقة المصححة لاطلاقه عليه مع استناده الى وضعه لما هو موضوع له

فاما الغلط فانما لم يحمل عليه لان معنى وقعت له فى وضع انها وضعت له فلا ما وان المجاز

الا المجاز الذى اخرجناه بقيد الحيثية ولا يمكن اخراجه بعدم الاستعمال فى الوقوع اى غير

الوضع قوله والذى يقع كالكلمة فى غير الوضع هو ما بيناه وله عقلا بواسطة الوضع لا

هذا تفسير للاعم بالاخص فان الكلمة قد يقع فى غير الموضع مثلوكا الذى لا لزما عقليا بل

عاديا او اعتقاديا الا انا نقول قد يتسامح فى العبارة فذكر ما هو المعتبر فى الدلالة عند الكل

على قصد المثال دون الحصر ولا بأس عليه فى ذلك لانه بصدد بيان ما ذكر تقرير المعنى الاول

وكان ان يقول اراد بالتناول العقلى ما يعم العادى والاعتقادى ايضا قوله فانه يكون

واقعا لجنسه وخمسه ان ارادته وقوع العشرة الكل واحدة من الجنسين على الانفراد فالا

ط والدلالة تضمن وان اراد به وقوعها مجموعها كان الامر مبنيا على ما قيل من ان

العدد لا شركة بين الاعداد التى تحته وكانت الدلالة التزاما قوله فى حد المجاز كل

كلمة اريد بها غير ما وقعت له فى وضع واضع يتناول المجاز الاستعارة لانها لم توضع

لما اريد بها فى وضع واضع حقيقا ويتناول المجاز المستعمل فى ما بوضع آخر وقولهم لملاحظة

بين الثانى والاول اى لملاحظة علاقة بينهما يخرج الحقيقة المستعملة فى غير ما هى

موضوعة له بوضع آخر ويخرج الغلط ايضا لكن يرد على حدهم الكناية اذا لم يقيد بالقرينة

المانع عن ارادة الموضوع له كما يرد على حد الغلط بعد تساوى هذان الحدان ايضا

ولم يحصل مقصوده بقوله فتامل قوله وقولهم فتامل قوله واعلم ان الكلمة حال

اللغوى الكلمة اسم ان وخبرها الجملة الاسمية اعنى قوله حقها ان لا يسمى للظرف اعنى

حال وضعها معمول لا يسمى بحسب المعنى واللام لما عرفت متعلق بما فى حقها من معنى

الفعل وجاز ان يتعلق به ايضا حال وضعها فيقدر الكلام هكذا يرجحها حال

وضعها ان لا يسمى لما عرفت والحاصل ان الاستعمال معتبر فى حدى الحقيقة والمجاز والا

حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز قوله كالجسم حال من المستتر من ان لا يسمى حال الحدوث

طرف لقوله لا يسمى ساكنا ولا متحركا وانما لم يسم بذلك لان السكون هو الكون الثانى فى

المكان الاول والحركة هو الكون اولى فى المكان الثانى والجسم حال الحدوث له كون اول فى

مكان اول فلا حركة ولا سكون قوله واما حال الحدوث له كون اول فى مكان اول فلا حركة

الوضعين الآخرين اى الشرعى والعرفى فحق الكلمة كذلك اى ان لا يسمى حقيقة ولا مجازا الكونهما

حال الوضع الاول اى اللغوى ان لا يسمى بهما على الاطلاق اى لا يكون حقيقة ولا مجازا

الحقيقة الشرعية ولا يكون في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية ولا مجازا الحقيقة العرفية
ولما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعها لانها الاصل ذكر المجاز بطريق الاضافة الى
الحقيقة ولم يقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا قوله وان كان الاطلاق قد يحتمل
وذلك بان يعرض نقل الشارع او العرف اللفظ الى معنى آخر بعد الوضع اللغوي وقبل
استعماله في معناه بحسبه فلا يكون الكلمة حقيقة ولا مجازا اصلا ولا حاجة في اثبات
هذا الاحتمال الى فرض اختراع الشارع واهل العرف لفظا لم يوضع في اللغة اهمال
قوله في الاصلين اي المجاز والكناية فقد اشار بلفظ التلخيص الى انه كان في كلامهم
انغلاق تعقيد كما صرح باشتماله على الحشو ايضا قوله ولن نسوقه اي نسوق ما عند
السلف ومر بيانه منه وكذا قوله معربا والاوابد الوحوش يقال ابدت البهيمة
تابد وتابد بالضم والكسر اي توحش والاماطة الازالة واللثام ما على الفم من النقاب
ومفاعلين حال من فاعل نسوقه كما ان منهمين كذلك قوله اجرو البدي اي اركاب الكادم
وللباد الغاية اناخوا اي اناخوا تلك الركاب لديه فاذا استيناخا اي ما بدونه
وما نحن نزله على الخصوص في الجحوجة اي وسط داره اي درى تاملك وهو بالفتح
الكشف والسر بالضم جمع ذروة اي درى تاملك وهي ما على الشيء على استطلاع طلعها
اي غرض طلب الاطلاع على حقيقة ما يروفه وما نحن نزله قوله اعلم ان المجاز معنى مما
يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المفسر فيما سبق فانه في المفرد والكلمة فلا يتناول المجاز
العقلي الذي هو في الجملة والنسبة قوله واللغوي قسمان الظاهر انه اراد به اللغوي الذي
فسره بقوله وهو ما تقدم فتحصح ان الراجع الى الحكم الكائنة لا يندرج في اللغوي المفسر
بما تقدم اصلا وقد اجيب بان المصنف كما سيجيء يعترف باحرم للمجاز العقلي عن تناول
للمجاز الراجع الى الحكم الكائنة ويعترف ايضا بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون هذا التقسيم
على رأي السلف كالتقسيم الاول لكن يرد ان عدم المذكور للمجاز العقلي لا ينافي
فالاولى ان يقال اراد بالمجاز اللغوي الذي جعله مقسما ما يطلق عليه المجاز العقلي اللغوي
واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية كقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لا يندرج
في المجاز اللغوي ايضا لاختصاصه بالمفرد فلا يحتاج في دفعه الى التأويل بما يطلق عليه
المجاز اللغوي بل يكفيه ان يقال قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه كالابيض اذا جعل قسما
من الحيوان قوله ولها انقسامات اي وللاستعارة انقسامات كثيرة ومباحث جمة كما
سيرد عليك قوله مجاز لغوي قدم اللغوي على العقلي لان الاول في المفرد والثاني في الجملة وقدم

اللغوي

اللغوية الراجع الى المعنى على الراجع الى حكم الكلمة لان الثاني ملحق بالمجاز وقدم من اقسام
الراجع الى المعنى غير المفيد لان المتضمن للفائدة لان بمنزلة المركب بالقياس اليه وكذلك
المتضمن للمبالغة في التشبيه بمنزلة المركب بالقياس الى الخالي عنها مع ان مباحث غير المفيد
اقل من مباحث المعنى الخالي وهي اقل من مباحث الاستعارة فقدم ما كان مباحثه اقل
تقريبا للضابطة في التوجيه الى الاكثر قوله ويتلوه الكلام اى يتلو المجاز العقلي الكلام في الحقيقة اى
يتبعه في فصله كما هو حق التابع بالقياس الى متبوعه لانه فصل على حدة واما تقديم الحقيقي
الكلمية على مجازها فلانه احدهما في حدوده قال الفصل الاول المجاز اللغوي الراجع
الى معنى الكلمة لكان يجعل قوله المجاز اللغوي خبرا للفصل الاول كما يقتضيه عدم ... للفصل
الجملة وكان الظاهر ان يجري في جميع الفصول على سنن واحد الا انه تفنن. وعدل عن ذلك
في الثلاثة الاخيرة فاستعمل فيها كلمة في بناء على التاويل الذى عرفته في الاصول والفنون ذلك
ان يجعل الخبر في الفصل الاول الثاني محذوفا لقرب العهد بما يدل عليه فتقديره هكذا الفصل
الاول في المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد ويكون قوله المجاز اللغوي الخ مبتدأ خبره
ما بعده اعني قوله هو ان يكون الكلمة الى ساقية في جملة ان يكون على ما هو مسلحه شائعة
في الكلام ولابد من تقدير مضاف يصح به الحمل اى هو ذو ان يكون الا ان التصحيح بهذا المضاف
في الكلام مستتبع جدا قوله مع قيد ان يكون انف مرسون يدل على اعتبار هذا القيد في
مفهوم المرسن استعماله في الرسن مع ان نقل ائمة اللغة وتبادر الفهم من موارد الاستعمال يشهد
به وبالاعتبار قيدي المشفر والحافر في مفهوميهما ايضا وقد سبق منا ان ما دل عليه كلامه
هنا من ان الانف والشفة والرجل مطلقة لا تختص بالانسان لا ينافي ما ذكره في مباحث
وجه الشبه من اختصاصها بالانسان قوله استعمال الانف من غير زيادة قيد اى يستعمله
مع الانف الذى هو معرى عن ذلك القيد فيصير مطلقا وصدر البيت ومقلة وحاجبا
مزججا اى مدققا مطولا وفاحما اى شعرا اسود كانه فحم واختار ان مسرجا ماخوذ من السراج او
بقولهم سرّج الله وجهه اى حسنه وبهجه وقيل معناه كالسيف السريجي في الدقة والاستواء
فاياما كان ففي الكلمة غرابة يخل بفصاحتها والقرينة الدالة على كون المرسن في البيت مطلقا
نسبته الى الانسان لا يقال هو قد استعمل مقيدا بقيد آخر لا مطلقا لانا نقول لم يستعمل
هو في خصوصية عضو الانسان بل في المطلق الموجود في ضمنه على قياس قولك رايت رجلا
فانك لا تريد به خصوصية زيد مثلا قوله او مثل المشفر اى مثل ان يستعمل المشفر استعمال
الشفة بان يجرده عن قيد كونه شفة بعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا ولهذا احتاج

نولك فلان غليظ المشفر مع استعماله في الانسان لا قرينه داله على ان المراد هو تشبيه
لا غير لجواز ان يراد به تشبيه شفته بشفة البعير في الغلظ فيكون المشفر استعارة
غير مفيد ولا مجال لهذا الاحتمال في قوله وهو سنا قوله يسمى هذا القبيل استيلا الكلام
بيان وجه التسمية قوله لاختصاصه بمكان الاصل لحكم الوضع اي لان وضع كان
فيكون التصرف فيه في امر وضعي وهو المراد بكونه لغويا اعنى ما يقابل المجاز العقلي الذي
يكون اختصاصه بمكان الاصل لحكم العقل فيكون التصرف فيه عقليا قوله عند المصنف
بقيامه مقام احد المترادفين يعني انه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما
مقام احد المترادفين فلما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك
المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا ذلك الحقيقة
اعنى العضو المخصوص وذلك القيد الذي هو سبب الحقيقة عند تابع عارض لها كان بمنزلة
امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق
الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم في آذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد
على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهرها وايضا في كل من هذين الاطلاقين اسما
الشيء تنبيه كما سيأتي وليس ذلك في المشفر لاتحاد المعنى حقيقة نعم اذا اريد تشبيه انف
الانسان وشفته ورجله بمرسن الدواب ومشفرها وحافرها واستعملت هذه الالفاظ
في تلك المعاني المشبهة لمعانيها الاصلية حال كانت مفيدة من قبيل الاستعارة والا استحالة
في كون لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد صالحا لان يكون باعتبارين مجازا فيه نوعين
متباينين قال الفصل الثاني المجاز اللغوي الراجع الى المعنى اي الى معنى الكلمة لا الى
حكم لها قوله هو ان تعدى الكلمة لم يذكر في هذا التفسير ما امر هذا القسم غير المفيد و
الاستعارة اما اعتمادا على ما تقدم في تقسيم المجاز الى اقسامه واما نظرا الى انه لا تعد من
الاستعارة بناء على ادعاء كون المشبه عين المشبه به ولانه غير المقصد ايضا لبقاء اصل المعنى في
في قوله لنقل النعمة بها متعلق بان يراد وما بينهما اعتراض وفي قوله تصدر عن العين اشارة
الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعل للنعمة واشتهار الايادي بمعنى النعم لا ينافي في الاصل مجازا لغويا
قد صار حقيقة عرفية قوله وكذا اذا اردت اي بلفظ اليد القوة او القدرة كانه اراد بهما معنى
واحدا كما يشهد به قوله لان القدرة الخ والمشهور ان القوة صفة يتمكن بها الحيوان من الافعال
الشاقة والقدرة صفة يترتب على وفق الارادة واستعمال اليد في المعنى المشهور للقوة غير معروف
واشار بقوله اكثر ما يظهر سلطانها في اليد الى ان اليد كالسبب المادي للقدرة ولو قال ان بها

ومع يكون لفظ واشارة الا انه يعبر عنه تارة بلفظ القوة واخرى بلفظ القدرة فالاقرب على تقدير اتحاد المعنيين تعطفها بالواو على سبيل التفسيرية

يكون

يكون البطش ليكون تعليلا لظهور سلطان القدرة في اليد لكان اظهر بشهادة الفطرة
السليمة قوله ولذلك اى ولان ارادة النعمة او القدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق بين المعنى
المراد والمعنى الاصلى لجذم لا يطلقون لفظ اليد على ما لا يلابسه بينه وبين الجارحة
اذ لابد في العلاقة المصححة في المجاز المتعدي عن معناه الحقيقي قوله ونحو ان يراد المزادة بالراوية
المزادة ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية قال ابو عبيد لا يكون المزادة الا
من جلدين تقام بجلد ثالث بينهما لتتسع وجمعها المزاد واما الظرف الذي يجعل فيه الزاد اى
الطعام المعد للسفر فهو المزود وجمعه المزاود قوله او ان يراد الشعر اذ كرهنا لفظ نحو
لقربه مما تقدم اذ هناك اطلاق اسم الحامل على المحمول وههنا عكسه ولهذا عطف باو وقال
نحو من الجهة المذكورة اى بالمحمولية التي هي قريبة من الحاملية والحفص بفتح الحاء المهملة والفاء اسم
لابيات البيت واسقاطه في الاصل ثم يسمى في الشعر الحامل له حتى ظن انه مشترك بينهما
كما يشعر به عبارة الصحاح والرتبة الطليعة في ربات القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان
عالي طلبا للمبالغة لفوقه وعلامه ولم يرد بقوله كانها الشخص كله ان هناك تشبيها حتى
يتوهم انه استعارة الا ترى انه لو حمل على ظاهره الذي هو التشبيه لكان في تقييد اطلاق
اسم المشبه على المشبه به حقيقة لا ادعاء كما في الاستعارة المكنية بل اراد تحقيق العلاقة و تاكيد
الاشارة الا ان اسم الجزء لا يطلق على الكل الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط
بحيث كانه الكل بعينه قوله للوقوف في حيثيتها اى يكون العين في جهة السما للعين مبني له المحل
والسبب قوله او بالسنام عطف على بالنبات اى او ان يراد العين بالسنام فانه ايضا من
اطلاق اسم المسبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان الغيث سبب قريب بعيد للسنام و صدد
السبب اصلا في السنق من رمانه يصف عينا يقال اسبق الفرس اذا دفع يديه وطرحهما
معا فتحني برجليه والربات السحاب التي يبيض قوله ومن هذا اى ومن اطلاق اسم الابل على
العشب او من اطلاق اسم المسبب على السبب البعيد نوعي وجه تفسير من فسر انزال الازواج
ما من انزال الماء فانه جعل لفظ ثمانية ازواج من الانعام منطلقا على سبب البعيد الذي هو العشب
ويجعل الانزال باقيا على حقيقته ومنهم من عكس فجعل انزال مجازا بمعنى قضى او قسم لان قضاياه
وقسمه يوصف بالنزول من السماء حيث وانها كتبت في اللوح قوله لا سيما اذا نظر الى ما ورد
يعني انه اذا نظر الى ما ورد في الحديث كان وجه ذلك لفظه اظهر اى انه لا نظر ان سلاما امرها
بعينها على انزال الماء من السماء ونزول ما يتوهم من انها قد تعيش سنوات ليس من ما
يوصى ماء الارض والصخرة هي صخرة بيت المقدس وقيل كل صخرة هي جبل قوله وقيل هذا

حيث تبرز في الحفص بالتحريك البعير الذي يحمل حرية البيت والحفص ايضا اتباع البيت اذا هي ليحمل له

فيكون اطلاق السماء على العنب من اطلاق اسم السبب على المسبب كاطلاق العنب على النبات

أي ما ورد في الحديث من انزال البلايا الصخرة ثم فتمته هو معنى قوله الم تر ان الله انزل من السما
ما الا الصخرة فسلكه ينابيع في الارض اي عيونا ومسالك ومجاري في الارض كالعروق
في الاجساد يقال سلكت الشي في الشي وانسلك فيه قوله ومما نحن فيه اي ومن اطلاق
اسم المسبب على السبب قوله رزقا اي مطرا هو سبب الرزق وكذا رزقكم اي في السما المطر
الذي هو سبب رزقكم وقال بعضهم يجوز ان شبه التلبس الذي بين الرزق والسما بتلبس
الظرف فيه وكون الرزق في السما فيكون مجازا حكميا لا لغويا الا انه لما كان اللغوي اكثر كان
الحمل عليه احسن وهذا سهو لان ما ذكره مجاز لغوي ايضا الا انه في كلمة في على طريقة الاستعارة
وانما يكون هنا مجاز حكمي ان لو نسب طرف غير السما للرزق الى السما فتدبر قوله ومما نحن
فصله عما سبق لانه قد ذكر فيه التجوز في الفعل مع الاختلاف في هداه الله واضله الله لانهما
على حقيقتهما عند اهل السنة وهذا السلك اشارة الى اعتبار علاقة السببية المتاخرة
لاطلاق اسم المسبب على السبب كما في اكثر الامثلة وعكسه كما في الاكاف والدم ومعنى الطف
به الصوت اللطف يقال الطفه بكذا اي بره به فهو متعد بنفسه وفسر الهداية باللطف
يقال الطفه بكذا اي بره به فهو متعد بنفسه وفسر الهداية باللطف دون تحلو الاهتدا
رعاية لما هو مذهبه من استحقاق المكلف بالاهتداء ثوابا فلا بد ان يكون فعلا له اختياريا
وفسر الاضلال بالخذلان لا بخلق الضلال لما ذكر وللاحتراز عن نسبة القبيح اليه تعالى
اي العباد المستلزم للنار هذا صريح في ان اسم النار المسبب عن العباد اطلق على سببها الذي هو
العناد وعند صاحب الكشاف ان اتقا النار كناية عن ترك العناد فلا مجاز ههنا قوله
لاستلزام اموال اليتامى اياها اي النار دال على ان اسم النار اطلق على سببها اعني اموال اليتامى
اياها اي النار دال على اسم النار اطلق على سببها اعني اموال اليتامى فيكون المعنى انما ياكلون
في بطونهم اموال اليتامى المودية الى النار فاندفع توهم التكرار وفي بعض النسخ لاستلزام
اكل اموال اليتامى اياها بزيادة لفظ اكل اشعارا بجهة سببية تلك الاموال للنار وكون
السبب ان لنا احمرة عجافا والاحمرة جمع حمار والعجاف جمع اعجف على غير قياس حملا له
على سمان وقوله اي علفا بثمن الكاف بيان لوجه سببية الاكاف للعلف كان قوله للتعلق
بين ذلك العلف وبين كاف اشارة الى علاقة السببية الثابتة للعلف وقد يتوهم ان
قول القايل مبتدا والتعلق خبره وكذا قولهم مبتدا والتعلق بينهما اي التعلق سببية
الدية للدم خبره وعلى هذا يصح ان يفسر قوله هذا السلك باطلاق اسم المسبب على السبب
لكنه كما ترى بعيد عن سياق الكلام قوله وهو امر له الحال لما كان التعبير بالفعل عن ارادته وقوعا

الموارد شايع الاستعمال فصله عما قبله مع ان اطلاقه ما وضع للمسبب على السبب وقوله
استعملت على صيغة المبني للمفعول مع التانيث مستدلك قرأت بتاويل اللفظ وانما
ذكر المصدر اعني استعمال الاطمار مشعولى المجازية قوله بقرينة الفا ووضعه بجار بالمسم به كون
قولا استعملت مع ملاء حيزه بيانا لقوله ومن امثلة المجاز قوله تعالى فاذا قرأت قوله والسنه
بالجر عطف على الفا يعني ان القرينه مجموع الفاء والسنه المستفيضه ووجه دلالتها ان الفاء دلت
على تاخير الاستعادة على المعني المراد بقرأت والسنه المستفيضه دلت على تقدم الاستعادة
على نفس القراه فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرأت معنى غير القراه والاشبه يراد هنا هو
ارادة القراه قوله ولا يلتفت قد نقل عن القراه ان قوما ذهبوا الى تاخير الاستعاده عن القراه
منهم ابو هريرة والنخعي وابن سيرين وليس ذلك مخالفا للمعقول او فيه احتراز عن الوسوسة
الموحشة العجب بالقراه والاعتداد لهذه الطاعة الا ان الجمهور على التقدير طلب للخضور المبهم
في حال القراه فلذلك نهى عن الالتفات الى من يوخر الاستعاده وعدها خيرها من ضيق
مجال الموخر في اساليب الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات وقلة اعتداده بالطرق
المشهورة قوله بقرينه فقال رب قد يقال جاز ان يكون فقال تفصيلا لنادى على قياس
ما قيل في فقتلوا انفسكم على تقدير كون القتل نفس التوبة بناء على ان حق التفصيل ان يعقب الاجمال
في الذكر واذا احمل محي الناس على الاهلاك كان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها ليصح
محي الناس بعد ما اريد بالاهلاك وقد م انه عد من باب القلب وانه فسر محي الناس
بالحكم المحيه واشتداده واما حمل الناس على عذاب القبر وعذاب الاخرة فمما لا يصح لان
الحال اعني قولهم بياتا او هم قايلون يا باه كل الاباء وانما خص وقت البيات ووقت القيلوله
لمحي الناس لانهما وقتا الغفله والدعه فيكون العذاب فيهما اشد واقع قوله لقرينة
انهم لا يرجعون قرى ان هذه بالفتح على ان لا زايدة فالمعنى وحرام انهم يرجعون اي ممتنع رجوعهم
عن معاصيهم بعد لان الله اياهم او على ان هناك مبتدا محذوفا اي وحرام عليهم ذاك اي المذكور
في الاية السابقة من العمل الصالح والسعي المشكور لانهم لا يرجعون عن معاصيهم فيكون
اللام محذوفة عن ان حذفا مطردا وقرى ان بالكسر فلا بد من حذف المبتدا وعلى
التقادير كلها هو قرينه على ان معلكناها بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية
لا يتصور فيمن اهلكوا حقيقة بل فيمن ابدا هذا لهم قوله ومنه ما امنت فصله عما قبله اما
لخفا قرينته واحتياجه الى مزيد بيان واما لان صاحب الكشاف حمله على حقيقة حيث قال
انهم يؤمنون يدل على انهم اعني من الذين اقترحوا على انبياهم الايات وعهدوا انهم يؤمنون عندها

كان الوضع فالتعاطي فالنقل مع الايضاح ما يتعاطى البنات
وضع فاترك العناد المتعاظم ومحبت الاعزه مياه
ولعل ذلك لان الكل الناس وبرك العباد
ثم قال وهذا باب الكلام الذي
نعمت سعد ... انفس

الى كل ما يصححها اثنيه على عدم ...

اذا السند المستفيضه

وما اريد بالاهلاك هو ارادة الاهلاك
فيه تسامح لان في عبارة
الكتاب ما هلها
ه م

الناس العذاب والباس الشدة في الحرب يقال
منه باس الرجل يباس اذا كان
شديد الباس فهو بئس على
فعيل اي شجاع وعذاب
بيس اي شديد ه

فلما جاءتهم بكشوا وخالفوا فاهلكهم الله فلو اعطيناهم ما يقترحون لكانوا كذلك وانما ذكره المص ادق معنى وابلغ في الوعيد وذلك ان ترتب اهلاكهم على ما سبق ان يكون الوصف بالاهلاك مدخل فيه وذلك بان يحمل الاهلاك على ارادته وتقدير في الكلام اراده اهلاكه هو لاخفي فيكون معنى الآية كل قرية اردنا اهلاكها لا يؤمنون واحدة من تلك القرى فهؤلاء يؤمنون ونحن على ان نهلكهم وفي هذا من الابناء عن اصرارهم على عدم الايمان وفي الوعيد بارادة اهلاكهم ما لا يخفى قوله واذا حملت الاشاع اي امتلاء من يوخر الاستعمال عما ذكرت من كون فراتي بمعنى اردت القراءة على ضيق العطن اي ضيق محال الشرع فنون المجاز وهو في الاصل مبرك الابل حول الماء ليشرب علا بعد نهل لانها اي لان التجوز بالفعل عن الارادة معنى حرى فيما هو من كون عرات بمعنى اردت القراءة حريا مستعملا مشهورا لا يكاد اي ذلك الذي المستفيض وقوله من اذا تكلم مفعول ثاني لريبك وكلمة اذا متعجبه وجاز ان يكون صلة اي من يكون في زمان تكلمه وكمن صلة بعير قبله مفعول ثالث اي يكاد يدلك المتكلم خلافه كمن خالف السنن المرضية التي يلقاها اولوا العقول بالقبول الا ترى انك اذا قلت احرت في الركبة ضيق كان منكرا احد المجاز فيه ذلك الاستعمال المشهور المقبول قوله واحد بيان لجريان التجوز بالفعل عن الارادة فيما هو ابعد حريا مستفيضا فان قوله فسر اشاده اي ان له نظاير كثيرة لان كل احد يقول للبنا وسع البيت وللخياط ضيق الكم وطول الثوب وللكاتب دور الميم وفرج السين الا غير ذلك والاخص ولذا قال كما يشهد له عقلك مع ان اختصاص الالفاظ بمعانيها انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم التضييق بحسب الوضع جعل الشيء ضيقا واما اقتضاء هذا المفهوم ان يكون هناك سعة سابقة فبشهادة العقل قطعا واراد بقوله التوسعة معنى السعة بجوازا قوله فتنزيل اي كل واحد ويروى بصيغة الخطاب ايضا وكذا الحال في ثم بامره قوله بجوازا ارادة اي مراده المجوز والمفهوم ارادة بحسب التجوز ارادة وهو السعة والحاصل انه جعل السعة المجوز ارادتها كالواقع بينزام تبعتها فقد تجوز بالتعلق الموضوع العرا السعة عن بعض السعة المعتبرة هكذا قيل وليس كذلك اذ لا يكون المثال حينئذ من قبيل التجوز بالفعل عن الارادة اصلا فلا يظهر كونه ابعد من التجوز في قرات فالحق ان يقال نزل الارادة المتوهمة المتعلقة بالسعة منزلة السعة فعبر عنها بالسعة لان مال هذه العبارة اعني ضيق الا غير ذلك غير السعة يعني غير ارادة السعة لا ارادة هناك ينكشف كونه ابعد من التجوز بالفعل عن ارادة المحققة والى ما ذكرناه اشار بقوله انما الذي هو مجرد تجويز ان يريد اي الخياط السعة اي هناك ارادة مجوزة متوهمة ثم قال فنزل مجوز مراده

السيد المراد انما اراده السعد لامعناها الحقيقي كما توهمه ذلك القايل وبنى عليه كلامه مع كونه
متعرضا بان ضيق لم الركبة من شرط ارادة الشي ومنزلة ذلك الشي في التعبير عنها به فقد كان
احداث الشي ضيق من توابع معنى الضيق اعني التعبير من السعة الى الضيق فيستعمل اللفظ
فيه مجازا فانه اقرب كيف انما تكلفه المص قوله اما الحب جواب امية جرى على معنى يجب ان يكون
ذلك التجوز في الاقرب الذي هو فرايد احرى واحرى ولما كان احرى مع العطف نظرا الى
استفاضته من بابه في الاعد كانه قال يجب ان يكون في الاقرب اولى للجريان واكثر
استفاضته في الاستعمال قوله وامثال ذلك بالرفع عطفا على المرفوعات السابقة ومن امثلة
المجاز امثال ما ذكر من الامثلة المتقدمة وقوله مما تعدى الامثال ولفظة الكلمة مظهر وقع
موقع العايد الى الموصول كانه قيل من الكلمة التي تعدى عن معناها الاصلي وقوله التعلق
بينهما متعلق بتعدى وقد بالغ في تعميم وجه التعلق بقوله فوما كان الى لكنه اراد انه
مشروط بان يكون نوعه معتبرا في اللغة اذ ما من شيين الا وبينهما تعلق بوجه ما مع القطع
بانه لا يصح التجوز بين جميع الاشيا قوله والتعلق هذا تعليل لقوله يحتمل والمراد ان مذهب
الجمهور هو ان كلمة لا في ان لا تسجد صلة اي زايدة كما في قوله لئلا يعلم وذلك لانه لا يتجه
على احداث المانع انما منع ابليس عن السجود لا عن تركه فالمعنى ما منعك عن ان تسجد
وعندي انه يجوز ان لا يكون كلمة لا زايدة بل يكون مرتبة للمجاز في منعك وبيان ذلك
ان بين المانع الصارف عن الفعل وبين الداعي الى تركه تعلقا معتبرا هو ان الداعي
الى الترك يستلزم كونه صارفا عن الفعل الجابر ان يستعمل منعك بمعنى دعاك ويكون الجار
المحذوف مع كلمة لا وقت كلمة عن اي ما دعاك الى ان لا تسجد والظان يقال مراد انه دعا
بعدم الالباس ويجوز ان يقال لو اراد بالضمير في به لفظ منعك المؤول كلمة ما كانه قال ما
منعك بمعنى ما دعاك قوله ونظيره ما منعك اذ رايتهم يعيد الجمهور لا مزيدة الى ما منعك
عن ان تتبع وعنده منعك بمعنى دعاك اي ما دعاك الى عدم اتباعي في الغضب لله وشدة
الزجر على المعاصي والمقابلة بحزاز مع من كفر ولذا عدم نحو فكتني البحر بي عنها وقع من الفتنة
ولا يكون فيما بينهم قوله ومن امثلة المجاز المستثنى منه فصله المكان الاختلاف فيه ولانه ما
على حاله وتحقيق الكلام في كونه مجازا مسوغا التعرض للتناقض وذلك لان قولك له علي
عشرة الا واحدا كلام متناقض بظاهره لاقتضا اوله ثبوت الواحد في ضمن العشرة واقتضا
آخره نفسه وقد افترقوا في التفصي عن هذا الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان المستثنى منه
ورداه الاستثنا بمنزلة كلمة واحدة حتى كان العرب وضعت بمعنى واحد كذلوك التسعة مثلا

قال السيد في التعبير عن السعة الى الضيق بان معناه احداث الشي ضيقا وفيه بعد لا يخفى منه

يعني وذلك لا اعتراف فيناف كذلك التوجيه منه

في النحو العربي على البنا للفاعل فيناسب لا يلطف بان يقال يحمل منعك ان يكون مراد او دعاك منه

قال بيت الوعظ الخ ... فاتبع ... اي ليس الغرض ... منعك ... ظاهر العبارة بل لا ... منعك المقرون بهما منه

عبارتين احدهما مختصة بلفظ تسعة والاخرى مطولة كعشرة الا واحدا وضعفه ظاهر فيهم
من اهل اللسان اراد بلفظ عشرة مثلا آحادها باسرها واخرج باداة الاستثناء بعضها
عن تعلق النسبة الذي يقتضيه العبارة بظاهرها من حكم بالثبوت او الانتفاء فعلى هذا
لفظ عشرة باق على معناها الحقيقي الذي يدل عليه حال افرادها وقد اخرج بعض احادها
عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ما ذكره المص من كون المستثنى منه مجازا فيما بقي
بعد الاستثناء فالعشرة مثلا مستعملة في التسعة وقرينة المجاز قولك الا واحدا فيكون من
باب اطلاق الكل على الجزء فان قلت اذا اريد بلفظ العشرة التسعة لم يدخل الواحد فيها فلم يخرج
الا واحدا آخر اذ لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل
اخراج الشيء انما دخل فيه غيره قلت قد اجاب عنه في فصل الاستثناء بان دخول الواحد في
كلم العشرة ليس مقدرا من قبل المتكلم بحسب ارادته والا لناقض آخر كلامه اوله بل من قبل
السامع لتناول العشرة للواحد بحسب الوضع فظهر ان تحقيق كون المستثنى منه مجازا
مبني على لزوم التناقض فالاولى ان يوخر الكلام في الاستثناء الى الفراغ عن العلم الباحث
عما للناقض من المباحث والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات قوله لما تقدم يعني ان
تسميته هذا النوع من المجاز لتعديه عن مكانه الاصلي ولغويا لاختصاصه بمكانه الاصلي
بحكم الوضع لا الحكم العقلي ومعنويا لتعلقه بمعنى الكلمة لا بحكمها واما تسميته مفيدا فلتضمنه
سنة شاهد لتحقق المعنى الذي اريد بها سيأتي في آخر بحث الكناية من ان مبنى المجاز على
الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا شك ان تحقق الملزوم شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا
كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد فاذا ذكر لفظ اليد فقد اثبت معه ما اريد به من النعمة
او القدرة بمعونة القرينة انما قال شاهد لان المعنى الاصلي ليس مرادا حتى يكون شاهدا
حقيقة نعم لفظه مذكور فهناك شبهة ولما كان حقيقة اصل المعنى هو المراد في نحو المستعار سموه
شاهدا لتحقق المعنى الذي اريد به قال الفصل الثالث في الاستعارة التصريحية في المشبه
كما في الاستعارة بالكناية واراد بالتشبيه التشبيه المعنوي وهو ان لا يصرح هناك بما
يدل على جعل احد طرفيه مشبها والاخر مشبها به مع كونه مقصودا قوله ومن يريد بالطرف الاخر
ارادة الطرف الاخر اما على سبيل التحقيق كما في الاستعارة المكنى عنها حيث ذكر المشبه واريد
المشبه به ادعاء لا حقيقة وقوله مدعيا حال من فاعل يريد وقوله دالا على ذلك اي على
ادعاء المذكور حال من فاعل مدعيا واراد بما يخص المشبه به من فاعل يريد ما يخصه اما مطلقا
او بالقياس الى المشبه فقط او لفظ اسم جنسه كما في التصريحية وما يكون من لوازمه كما في

المنية والمقصود بذكرها الاين اعني مدعيا ودا لاخفى ما بنى عليه الاستعارة لا الاحتراز
عن شئ قوله بافراده في الذكر يعني بذلك ان اسم المشبه ليس مذكورا معه لا لفظا ولا تقديرا ولا
على ما مر تحقيقه قوله ان المشبه اثبت اى اعلقت اظفارها وهذا المثال موزون وفيه اشارة
الى البيت المشهور لابى ذويب وقوله بادعا السبعية لها اى للمنية تصريح بان المراد من لفظ
المنية هو السبع الادعائي المنية المصورة لا السبع الحقيقي وقوله من حيث متى ادعينا وفي
معرض طرف لبني بعد تقييده بالظرف الاول اعني فيما صادف وقوله نظرا تعليل لتبديل على
تصحيحكم بوجوده نظرا الى الحال قوله ظهرت مع ذلك اى ظهرت المنية مع المخلب او الناب
المثبت لها ظهور نفس السبع مع المخلب او الناب في ان السبع كذلك يمنع وهو ان يكون له مخلب
او ناب ولفظ ذلك من المرتين معنى وانت خبير بان ما ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة
في لفظ المنية كما يقتضيه مذهبه في الاستعارة بالكناية بل على ثبوت معناها في اثبات
المخلب للمنية وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عند غيره كما ستعرفه قوله فكذلك الصورة
المتوهمة على شكل المخلب او الناب تسمية في الاستعارة التخييلية على مذهبه وسيرد عليك
تحقيقه وانما قال في تسميتها اى في صورتها مسماه دون تسميتها لان البرور بواسطة السبع
الذي هو بمنزلة اكتساب الشجاع اسم الاسد لا بواسطة التسمية الا ان يجعل مصدرا من المبني
للمفعول وقيد عدم الفرق بالنظر الى الدعوى لانه اذا نظر الى الحقيقة كان الفرق ظاهرا اذا
المحقق مسماه باسم المخلب وضعا دون المتوهمة قوله وههنا سوال وجواب ذكر في فصل
الاستعارة بالكناية لان الاحتراز على ادعا كون المشبه كالمنية مثلا داخلا في جنس المشبه به
كالاسد مثلا في الاعتراف بحقيقة المشبه ولا اعتراف بها اقوى من التصريح باسم جنسه
فيلزم الجمع بين الانكار البليغ والاعتراف الكامل واجاب عنه بالتاويل في اسم المشبه كما
ستعرفه قوله ويسمى المشبه به سوا كان هو المذكور كما في الاستعارة المصرح بها كقولك في الحمام
اسدا والمتروك كما في المكني عنها كقولك اظفار المنية مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به كلفظ
الاسد في المثال الاول ولفظ السبع في الثاني مستعارا وهذا اعتراف منه بان المستعار في
اظفار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة
في لفظ المنية لكنه هو الحق الذي لا محيد عنه كما سياتيك تحقيقه في مباحث الاستعارة
بالكناية والاولى بظاهر عبارته ان تقول والمشبه مستعارا له الا انه داعى لطيفة فعبر عن المشبه
بالمشبه به قصدا الى ان في اسم المفعول مستترا راجعا الى الموصول وان الضمير المجرور في به
راجع الى المشبه به المذكور سابقا ومن المعلوم انه لا مشترك السابق بل الجار والمجرور العائد

الا الموصول فاعل لاسم المفعول وقد نقل عن المصانه قال الالف واللام في قولي المشبه به
مستعار له اسم موصول بمعنى الذي بخلاف قولي ويسمى المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب ذلك
توجيه كلامه كما عرفت مع ابائه على ان يجعل لفظ المشبه به في عداد الاسماء عند قصد الى معنى
الفعل كالمؤمن والكافر فيكون الضمير في به راجعا الى الموصوف المقدر كما في المنكر اعني قولك مشبه به
وجعل لفظ المشبه المذكور هنا بمعنى الوصف دون اسم او مجاز الاول على مذهب الحازمي والثاني
على مذهب الجمهور قوله ان الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السر في
امتناع دخول الاستعارة في الاعلام وذلك لان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال
المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه
ولا شك أن الاجناس مشتهرة باوصاف لما صح ان اسماءها بنى عن اوصافها ابنا ما
واما الاشخاص فعلمها مشتهرا باوصاف كذلك فلا يقع الاستعارة في الاعلام الشخصية
الا نادرا كما اذا تضمنت نوع وصفيه اي دلت عليه التزاما بسبب خارج اي عارض فلما سبق
عرضه يستعار الاعلام فيقال رايت اليوم حاتما اما ما درا قوله وما جرى مجراها يعني
كنحو سحبان الفصاحة وباقل العي والنهاهد قوله واما عد هذا النوع لغويا مبني الا الى وجه
في تسميته مجازا ومعنويا ومفيدا وتضمنا للمبالغة في التشبيه لظهوره مما تقدم بل تعرض لكونه
لغويا او فيه خلاف قوله احدهما انه لغوي نظرا اي قال بعضهم انه لغوي نظرا الى ان لفظ
الاسد مستعمل في غير ما وضع له عند المحقق وقوله فانا وان ادعينا الخ بيان لكونه مستعملا
كذلك والفاء في قوله فلا يتجاوز زائدة لانه خبر ان لا اجل وان ادعينا ويجوز ان يجعل جزاء
له فيكون الواو الداخلة على الشرطية مزيدة بين المبتدأ والخبر على القياس ما قيل في قوله
وكنت ما بينهما منى الوعيد والصورة اشارة الى هيئة المجموع من حيث هو مجموع والمراد بالهيئة
هيئة بعض اجزائه بالنسبة الى بعض وعبالة العنق غلظه ومن سائر بيان ما له من الصفات
بيان لسائر اي وما للاسد مما في جنس ذلك المذكور من الصفات التي لا شك في ثبوتها
الاسد لكونها ظاهرة لحواس الابصار مدركة بها واللام في ولين وكانت ابتدائية
لا بوطية وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن اللغة اي وان كانت الشجاعة من
اوصاف الاسد اختصاصا به ومن اكثرها اي اقواها مكنا فيه لم تصر مجرد ذلك نفس المعنى
الحقيقي للاسد وانما يكون كذلك أن لو كانت اللغة وضعت اسم الاسد لها كما ان اللغة
لم يضع الاسم لها وحدها بل وضعته للشجاعة كائنة في مثل الجثة الاسدية وقد تسامح
في هذه العبارة او مقصوده ان الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة في الواقع بالشجاعة لا انه

موضوع للشجاعة المخصوصة اولها مع تلك الصورة حتى يدل الاسم عليها مطابقة او تضمنا وكذا قد
تسامح في قوله ولو كانت وضعية لتلك الشجاعة اى الكاملة التى يعرفها اذ مراده بانه لو كانت وضعية
لمفهوم الشجاع لزم امور اربعة ان يكون لفظ الاسد صفة كلفظ الشجاع لا اسما وان يكون استعماله
في الانسان الواصل في غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لانه فرد من افراد مدلوله
والجراءة بالمد وفتح الجيم بمعنى الشجاعة يقال جرؤ جراءة فهو جرى والمقدم مصدر ميمى من الاقدام
ان لا يكون في اسم الاسد المطلق على الانسان الشجاع شائبة استعارة لان الاستعارة مبنية
على التشبيه ولا تشبيه على ذلك التقدير ولئن يصير المطلوب بالقرينة معلوما على وجه اذ كان
المطلوب بها منع الكلمة عن حملها على ما يصف له وقد صار المطلوب بها الآن ايجاب حملها
على ما وضعت له واللوازم كلها منتفية اتفاقا فكذا الملزوم قوله وثانيهما انه ليس بلغوى اى
بل هو مجاز عقلى بمعنى ان التصرف في امر عقلى وذلك ان المتكلم قد اثبت الاسدية للرجل
الشجاع بطريق الادعاء وكان لفظ الاسد باقيا على معناه اللغوى الا ان ثبوت ذلك المعنى
متصرف في الفعل على وجه الاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا قوله ويمتنع فاعله ان يكون
اطلاق اسم الاسد ولفظة ذلك اشارة الى كون الاطلاق اعتراف وقوله لا يكون متعلق بعد
اى قد في جواب هذا الاستفهام وموضع يعجب خبر يكون واسمه لفظ قوله اى قول ابن العميد
وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما بعاطف واحد حيث قال او موضع نهى عن
التعجب قوله لا تعجبوا بنصب موضع وقوله والحاصل انه لا معنى للتعجب في تظليل انسان صح
الورد الآخر بل انما يتعجب من تظليل الشمس الحقيقية وكذا لا معنى النهى عن التعجب بل من بلى
الكتان بملابسته للانسان انما نهى عن التعجب من بلاه بملابسة القمر والبدن الحقيقى والعلا
شعار ملتبس تحت الدرع او الثياب فيكون هو الملاصقة للبدن يقال زر القميص او اشد
ازراره ولمحه اى ابصره بنظر خفيف والمعجر بكسر الميم ما تشده المراة على راسها قوله ومع الاصرار
يريد قد ثبت ان المتكلم بالاستعارة يدعى للرجل مثلا معنى الاسدية ولا يعترف اصلا
بانه رجل فهو مصر على انه اسد وعلى انكار انه شىء غير الاسد ومع هذا الاصرار يمتنع ان يقال
لم يستعمل الكلمة فيما وضعت له بل يجب ان يقال انها مستعملة فيه فلا يكون اسم الاسد
مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى الذى عرفته وانما عطف قوله وانه شمس وانه قمر بالواو اعتمادا
على ظهور المراد مما سبق من العطف بما وجب تارة او اطلاق اسم الشمس والقمر قوله وملاذ
بل هذا الامام هذا مصدر منهى ومبتدأ خبره على هذين الوجهين وليس قوله تارة واجرى
ظرفا للترديد اذ ليس الترديد حاصلا في كل منهما بل هو ظرف للقول المستفاد منه اى نقول

وانما وصف لمفهوم الشجاع بصفة ... الاسد لا احد لا ... [illegible]

تارة انه لغوي واخرى انه عقلي والمراد بهذين الوجهين هو النظر الى كونه مستعملا في غير ما هو
له عند التحقيق وبالنظر الى الدعوى المذكورة والاصرار عليها قوله لا ما لو يعلمها اي لا من كر
ذا اللوح هو المعصة ويقال لا ما الوك نصحا اي لا امنعك قوله لكنك اذا وقعت المباشرة وجه
كل واحد من القولين شرع في بصرة القولين الاول اعني كونه مجازا لغويا فاشار الى ان بناء
اصل المستعير على ادعاء الاسدية للرجل وبين نصبه قرينة دالة على ان ليس الهيكل المخصوص
مدافعة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما اكشف لك ذلك الوجه لنظاع هذين القولين
ولا كان الصواب هو القول الاول لانه يظهر بذلك الوجه ان الاسدية المدعاة للرجل
راجعة الا غير المتعارف ولا شك ان لفظ الاسد موضوع للمتعارف فقط فاستعماله
في غير المتعارف انما يكون على سبيل المجاز اللغوي وقوله مصدقة على صيغة المفعول صفة
لقرينة معناه مسلمة عنده اي عند المستقر وانما اعتبر التسليم عنده لانه معتاد وابهام التنافي
المدافعة قوله على نحو ما ارتكب متعلق بقوله على ادعاء ان افراد جنس الاسد قسمان بطريق
التاويل والمعنى على ان يدعي ذلك ويرتكبه كائنا على نحو ارتكاب المتنبي هذا الادعاء في
عد نفسه واصحابه قوما من الجن بواسطة صدور امور غريبة وحالة منهم وفي عد جماله
جنس من الطير بسبب سرعتها في السير فانه جعل كلا واحد من الجن والطير قسمين متعارفا
غير متعارف الاموي انه ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه اذ لا يصح ان يقال الجن كقوم من
الجن في زي ناس فوق ما هو كطيرها تحوص الجمال وقوله حسبهما لحالة من افعال الى يعني
هاتك صفة دعواك والمراد بالمخالب العرضية العصا ما التي يوقع في النفس خيالا مقبولا
في العرف بالتصديق بها وقوله في نحو حكمهم بيان للمخيلات وتصمن التاويلات المناسبة
لما مثل الدعوى من ان الاسد لا يهرب من الدنية وان الانسان لا يكون بحيث لا يتقاه
احد والرواية في انه ليس باسد فتح الهمزة اي في نحو حكمهم بانه ليس باسد وكذا الحال
في انه ليس بانسان وانما هو اسد وقد يروى انما وجده بالكسر وللكسر مجال في القبول
في الكلام على تضمن الحكم معنى القول قوله وان خصص عطف على ان يبني يعني ان وجه التوفيق
هو بناء دعوى الاسدية على التقسيم على المتعارف وغيره وتخصيص القرينة المصدقة
بنفيها المتعارف قوله ومن البناء على هذا التنويع اي تنويع افراد الشيء الى متعارف وغير متعارف
فان الاخبار عن التحية بالضرب الوجيع يدل على ان التحية قسمان متعارف السلام عليك
وحياك الله اي سلمك قال يعقوب التحيات لله معناه الملك لله وغير متعارف هو الضرب
الوجيع في اولها النلانة اذ لا تصال الكلام على اثبات التحية ولم يرد ايضا كتحية بينهم

٢٠٢

ضربا وجمع واول البيت وحمل ورد لفت لما الجبل وكذا الاخبار بالسيف عن العتاب
مبنى على انه نوعان متعارف هو مخاطبة الادلاك ومذكره الموجود غير متعارف هو اعلال
السيف عن العتاب مبنى على انه نوعان متعارف وليس المعنى على تقدير ادلة التشبيه في
عتابك وتقديرها ان السيف بالحل قطعا ولما قوله عز وجل الامر انا الله بقلب سليم فان حمل
على تقديره الاسلام من اتى الله برفع السلامة على الابدال كان مبنيا على ان افراد المال
والبنين نوعان متعارف وغير متعارف اذ ليس المعنى على قصد التشبيه وتقدير الا ادا
اى يوم لا ينفع كمال وسنان ويجوز ان يجعل قوله لا ينفع مال ولا بنون بمعنى لا ينفع شئ
فيصح ابدال السلامة ملا سوى ذلك ايضا ان ينصب السلامة المقدره ليجعل الاستثناء منقطعا
ولكن لا تقديرها اصلا ويجعل من بلا منصوب المحل على معنى لا ينفعان احدا الا سليم القلب
الذى انفق ماله في سبيل الله دولا ابناه على طريق الرشاد قوله ومنه ويلزم فصله لاحتمال
ان يقال ادخال المختص في المستثنى منه هنا ليس مبنيا على التنويع المسلم وجوده بل على التعليق
بالمحال كما صرح به في الكشاف اى انما يكون فيها انيس ان لو كان هذه الاشياء انيسا وحمل
الآية السابقة على هذا التعليق مما يأباه نظمها يقال ما بالدار انيس اى الاشيا احد والعفور
ولد الظبية وولد البقرة الوحشية ايضا والعيس الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة واحدها
اعيس والانثى عيسا قال الشاعر جعل افراد الانيس قسمين متعارفا وغير متعارف اى ديار نائرة
قطعها ليس بها انيس الا هذه الوحوش والابل قوله يفارق الدعوى الباطلة اراد بالدعوى
الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها الصريح لا متصور
من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره و
اراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك
القرينة كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكذاب المذكور ليس شأن ذلك المدعى في
البيرو عن قصد التاويل في نصب القرينة فلذلك اكتفى هنا بان نفى نصب القرينة في
اقتصر في الدعوى الباطلة على ذلك البير ولا مرادا ابرى عن التاويل عن نصب القرينة اشد
بيرا فقد ظهر وجه التخصيص في كل واحد من البيرو ونفى نصب القرينة لم كان له قلب قوله
مجاز وصف الاستعارة اراد بوصف الاستعارة حدها فانه قال في اول علم الاستدلال
وهنا ساوى قوله اما حسيا واما عقليا اى محققا حسيا او محققا عقليا وقد عرفت معنى
الوهمي المحض وهو ان يكون صورة مخترعة المتخيلة باستعمال الوهم اياها كصورة الناب والمخلب وفي ما
في المنية المشبهة بالسبع قوله ثم تقسيم كل واحد من المحققة والتخييلية تقسيم الى قطعية واحتماليه

نسرع ما قبل من انه لا وجه لذلك التخصيص اذ طريقتهما
في الدعوى الباطلة والكذب ايضا
فالاستعارة يفارق كليهما
بكل منهما

رفع ما في بعض النسخ المعتبرة والمصنف وجه
ظاهر وكذا الاداة في شرح ... ان
الاستعارة ... فانه ... شرعا
في تلك النسخة والمصنف وجه ظاهر

الا ان الاقسام الحاصلة من تقسيمها معا ثلاثة لان الاحتمالية المندرجة في كل منهما اقسام
في الحقيقة ولا اختلاف الا بالعبارة والاعتبار فلذلك قال فهذه اقسام اربعة او
خمسة وقد اشار الى اتحاد العبارة ايضا بقوله الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال التحقيق
والتحسن فان قلت لما دام يعتبر التحقيق والتحسن في الاستعارة المكنى عنها ايضا باعتبار
التشبيه المذكور على قياس اعتبارها في المصرح بها اما بحسب الصورة او بحسب المعنى قلت لانه
لم يوجد هذا الانقسام فيما ورد في استعمال البلغاء من الاستعارات المكنى عنها قوله
وربما قسمت كلمة رب اشارة اما الى قلة وقوع هذا التقسيم في كلامهم او الى تحقيقه لما هو
المختار عنده من رد التبعية الى الاستعارة بالكناية قوله والمراد بالاصلية ان يكون معنى
التشبيه داخلا في المستعار دخولا اوليا وذلك بان يكون المعنى الاصلي للمستعار صالحا
للموصوفية كالمصادر معنى التشبيه وسائر اسماء الاجناس واما الافعال والصفات المشتقة
منها وما في حكمها من اسماء المكان والزمان والالة والحروف فلا يدخلها معنى التشبيه
الا تبعا اما المصادر فها كما في الافعال وما اشتق منها واما المتعلقات معانيها كما في
الحروف وسيأتيك تحقيق ذلك في مباحث الاستعارة التبعية قوله وربما الحق او ورد كلمة
التعليل لان اكثر الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح واشار بذكر الحقوق الى انهما
انما يعتبران بعد تمام الاستعارة بقرينتها ولم يذكر الاستعارة الخالية عنهما ولا الجامعة
بينهما اذ لم يشتهر شيء منهما باسم على حدة ولا حاجة لشيء منهما الى بيان فلذلك قال هي
اي الاقسام الحاصلة من هذه الانقسامات ثمانية وان كانت الانقسامات اربعة انقسام
الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وانقسام المصرح بها الى التحقيقية والتخييلية و
الاحتمالية وانقسام الاستعارة الى الاصلية والتبعية وانقسامها ايضا الى المجردة والمرشحة
قال القسم الاول في الاستعارة المصرحة بها المحققة مع القطع قدمها على سائر الاقسام
ولانها العمدة في باب الاستعارة وقد سبق ما عن قريب وجه ايراد كلمة في امثال هذه
العبارة وقوله اذا وجدت معمول لقوله ان يدعى على التوسع في تقدم على عامله الواقع
في حيز ان والمراد بالحقيقة ما يعم الكلية والجزئية فزيد وحاتم مختلفان في الحقيقة الشخصية
اعني الهوية المخصوصة ولما لم يكن للامور الوهمية حقيقة لاختصاصها بالمحقق كانت التخييلية
خارجة عن الحد المذكور واذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية ايضا خارجة
عنه قوله على وجه التسوية بينهما اي بين الوصف الاضعف والاقوى وقوله اي مدعى جنس
هو دخل هذه المسامحة لعدم الالتباس في المراد كيف وفي عباراتهم والضمير في باقراده راجع الى الاسم الموضوع الاقوى

وتوصلا تعليل لندعى وبذلك اشارة الى اطلاق اسمه عليه والمطلوب هو الالحاق على
وجه التسوية وفاعلا وبابنكها الان من المرئي ندعى وذلك اشارة الى الاطلاق المذكور
قوله كيلا لحملها اي المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي على ما سبق منه والتاويل المذكور
هو جعل افراد الشي قسمين متعارفا وغير متعارف واللام في لكيلا متعلق بسابقا ولفظ الحمل تعين
صفة لدلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينة لان كلمة بين الثانية مقحمة فالعامل في الدلالتين
واحد فلا يلزم تعدد العامل في الصفة ووجه التمانع بين الدلالتين ان الافراد بالذكر مع قطع
النظر عن القرينة يدل على ان المراد باسم الاسد مثلا مدلوله الحقيقي والقرينة يدل
على ان المراد به غير ذلك المدلول وانما خص الامتياز عن الدعوى الباطلة بالذكر لزيادة
قربها من دعواك فيكون الامتياز عنها اهم من الامتياز عن الكذب قوله مثال اي مثال
ما ذكرناه في تفسير هذه الاستعارة التي تجب بصددها وقد اكثر من الامثلة وما
لزياده التوضيح ونبهنا على ما بينها من الاختلاف فان المستعار منه والمستعار له
في الامثلة الثلاثة الاول حسيان الا ان وجه الشبه في المثال الاول عقلي متعدد اعني الجراة
والقوة وفي الثاني حسي متعدد اعني الاشراق والاستدارة المليحة وفي الثالث عقلي
واحد اعني كثرة المنفعة والمستعار له في المثال الرابع عقلي والمستعار منه حسي ووجه
الشبه عقلي مركب وهو الاباء عن قبول الزيادة والنقصان قوله فتدعى الاسدية بالنصب
عطفا على ان يكون لا على ان بالجر لفساد المعنى فنقول بالنصب عطف على ندعي لجري منه
القسر وهذه الثلاثة المتعاطفة معها في حيزها خبر واحد للمبتدأ الذي هو مثال ذلك
وقولنا وان يكون عندك وجه جميل هذا مع ما عطف عليه اعني فتدعيه ماخوذ من مع
ما يتلوهما خبر ثان لذلك المبتدأ معطوف على الخبر الاول بالواو وقايلا حال من فاعل فتدعيه
وقوله بعد ما جرت العادة اشارة الى ان يشبه العالم بالبحر لالحاق كثرة فوايده بكثرة
فرايده انما الحسن الحسن البليغ بناء على ما اشتهر من سعة فوايده بفرايده في كونهما حسن
بسبب رعونتها فيهما ولولا هذا التشبيه واشتهاره لم يحسن ذلك التشبيه الاستحسان
الكامل وقد يقال لما لم يعتبر كون الفوايد والفرايد كشي واحد لم يحصل هناك معنى مشترك
هو وجه الشبه بين العالم والبحر وسلوكك في ذلك المسلك المعهود هو مثل ان رايت جوادا
يتكلم وللقسطاس هو القرسطون اعني القبان قوله ومن الامثلة انما فصله لانه نوع من الاستعارة
التي هو بصددها مبني على انتزاع شبه التضاد والحاقه بشبه التناسب وهذا النوع
يخص باسم الاستعارة التهكمية والتمليحية ولها امثلة كثيرة كقولك رايت حاتما اي بخيلا

واعلم ان قرينه الاستعارة ربما كانت معنى واحدا كالذى رايت فى الامثلة المذكورة وربما كانت معانى مربوطا بعضها بالبعض كما فى قوله وصاعقة من نصله ينكفى بها على ارؤس الاقران خمس سحايب اراد حين اراد استعارة السحايب الانامل يعنى الممدوح لخمس تقريعا على ما خرجت به العادة من تشبيه الجواد بالبحر الفياض تارة وبالسحاب الهطال اخرى ماذا اصنع ذكر ان هناك صاعقة ثم قال من نصله فبين ان تلك الصاعقة من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد جميع انامل اليد فجعل ذلك كله قرينة لما اراد من استعارة السحايب للانامل ٥ م م

وخالدا اى حيانا وسميا نا اى ذا الكنه وعى وذلك لانيا فى كونه مثالا لما هو فيه اعنى كونه جزئيا اضافيا له وقد تحقيق انتزاع الشبه من نفس التضاد فى آخر مباحث التشبيه الا انه المصنف هناك على ما ذكر الضدين المتشاركين فى التضاد ولم يرد بهما المتنافيين بالمتشاركين فى التنافى على الاطلاق وعطف هنا النقيض على الضدين فاراد بالضدين ما وراء النقيضين من المتقابلين لكنه اراد بالتضاد هنا ايضا التنافى مطلقا قوله ثم ادعا عطف على بوساطة وشروع فى اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه وانما اورد لفظة ثم لان ادعا كون احد الضدين او المتناقضين من جنس الآخر اشد استبعادا من انتزاع الشبه من نفس المتضاد قوله تواترت عليه البشارات اى الانذارات قوله ربما كانت معنى واحدا كالذى رايت فى الامثلة المذكورة يعنى به ما مر من يرمى وفى الحمام وتبسم وينكلم والاضافة فى ميزان امرنا وكذا قوله يقتل وينهب اموال الروس اولاده فان كل واحد من هذه الثلاثة قرينة على حدة لاستعارة البشارة للانذار قوله وربما كانت معانى مربوطا بعضها ببعض مربوطا لمجموع تلك المعانى المربوطة بعضها ببعض يكون قرينة واحدة كانها خاصة مركبة للمستعار له بالقياس الى المستعار منه ومعنى ينكفى ينقلب عن كفات الاناء اى قلبته والبا فيها للتعدية اى يقلبها خمس سحايب والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو فى الحرب وقوله لفظ شرع فى بيان تركيب القرينه وحين اراد طرف بماذا اصنع مع تقدمه عليه وقد سبق له نظاير وتقريبا يعنى موزعة حال من مفعول اراد اعنى استعارة السحايب فان استعاره خمس سحايب لانامل الممدوح انما حسنت لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب المطال اى المتتابع قطره وبالبحر الفياض اى الكثير ماءه والقرينه المركبة فى هذا المثال من عدة معانى هى ثبوت الصاعقة وكونها من نصل سيفه وقلب خمس سحايب اياها على اروس اقرانه مع هذه القرينه الملتئمة من تلك المعانى لا يبقى شبهة فى استعارة السحايب للانامل وكانه اراد تقسيم القرينه الى هذين القسمين فى القسم الاول من الاقسام الثمانية للاستعارة لظهور تركيب القرينه فى هذا المثال الذى هو من القسم الاول من اقسام الاستعارة قوله وفى الامثلة استعارة وصف احدى صورتين هذا نوع آخر من الاستعارة المصرح بها المحققة مع القطع لا يكون الا مركبا وهو ان ينتزع صورة من امور متعددة ويشبه بصورة اخرى مثلها ويدعى دخول الصورة الاولى فى جنس الصورة الاخرى ادعا للمبالغة فى التشبيه فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ المركب الدال على الصورة المشبه بها فيكون المجموع فى مجموع ذلك اللفظ المركب لا فى شىء من مفرداته بل يكون من مفرداته على حالها قبل هذا التجوز

٢٠٣

من كونها حقيقة او مجازا فاذا اشبهت مثلا صورة تردد المعنى بصورة تردد من قام ليذهب واراد خروج
الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبه بها وقلت اراك انما المعنى بعدم رجلا وتؤخر اخرى لم تكن
حينئذ تقدم وتؤخر متعينة ولا رجلا استعارة اصلية اذ لم تقع لهذا التجوز تصرف في هذه
الالفاظ بل هي باقية على معانيها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بالمجموع
من حيث هو مجموع اذا عرفت هذا فنقول اراد بالوصف في قوله استعارة وصف احدى
صورتين اللفظ الدال على الصورة المشبه بها فان المستعار هو لفظ المشبه به ابدا خصوصا
في الاستعارة عبر عنه بالوصف لان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى ولم يقل اسم احدى صورتين
لان المركب من الاسم والفعل مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف في قوله
لوصف الاخرى معنى البيان وكانه قال استعارة لفظ الصورة الاخرى فيكون اللام في
قوله لوصف الاخرى دالا على الغرضية لا صلة للاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الاخرى
لكان اولى واخرى كما ينبهه له قوله فنكسوها اى صورة المشبه وصف المشبه به اى لفظه و
اضافة الصورة الى المشبه به بيانية كما مر اليه قوله فيشبهها بصورة تردد انسان في معنى
يقدم رجلا ويؤخر اخرى يقدم رجلا تارة ويؤخرها اخرى فان هيئة المتردد في الذهاب
هكذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة فان المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف
قوله وهذا هو الذي تسميه التمثيل على سبيل الاستعارة دلت هذه العبارة تصريحا على ان
الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكره من الاستعارة الا احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف
الاخرى ولا يخفى على ذى بصيرة ان الصورة المنتزعة من امور يجب ان يلاحظ فيها كل
واحد من تلك الامور على حدة حتى يعتبر منها بالآخرة صورة وحدانية منتزعة منها ولا يشتبه
عليه ايضا ان ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور لا يكون الا بالفاظ متعددة اما مذكورة
او مقدرة في نظم الكلام او منوية في الارادة فوجب ان يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية
مركبا على احد هذه الانحاء وكذا وجب ان يكون كل من طرفي التشبيه التمثيل مركبا كذلك لان كل
تشبيه تمثيلي بحيث اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة كان استعارة تمثيلية فان قلت
ماذا تقول في قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد فانه بعد تسميتها تمثيلا مع ان طرفيه مفردان
قلت اذا جعل هذا تشبيها تمثيليا فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة
فيما تقدم من الآيات والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه وليس شيء من هاتين
القصتين المخصوصتين مفهوما من لفظي المثلين اما في المشبه به فظاهر واما في المشبه فلان المعنى
مثلهم في اظهار الايمان وابطان الكفر الاخفى قصتهم فتلك الالفاظ منوية في الارادة بل

على ذلك ان صاحب الكشاف جوز ان يكون هذه الاية من التشبيه المعرف وجعل ذلك الاشياء المشبهة
مطويا على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه في الامر بعد عليه ولا شك انه لا فرق في
المركب الا بان تلك الاشيا في المفرق يعتبر كل واحد منها على انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون
هناك تشبيهات متعدده وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث هو ويشبه بمجموع اخر يناسبه
فيكون هناك تشبيه واحد ولما كان تلك الاشيا في المفرق منوية للتخالف كانت ايضا في
المركب كذلك فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف في قوله كمثل الذي استوقد و كمثل
الماء داخلة على المشبه به حقيقة كما لم يدخل عليه في قوله تعالى كما انزلناه من السما قلت
نعم ومن قال انها في الايتين الاوليين داخلة على المشبه به دون الاية الاخيرة وقد يوسع نظرا
الى ان المثل يحتمل بالقصد المخصوصة من حيث الذات بخلاف الما فانه لا يحتمل بقصد اصلا
قوله ولكون الامثال كلها مثلات على سبيل الاستعارة لم يذكر ههنا قيد نفس الاستعمال
اعتمادا على ما سبق في اخر مباحث التشبيه المثلي وقد حققت هناك التشبيه في عدم وجدان
التعبير اليها سبيلا قال القسم الثاني قوله تقدرها اي تقدر الصورة الوهمية المحضة وتفرضها
مشابهة لها اي الصورة المحققة وهذه الجملة صفة ثالثة لصورة فان المحضة صفة لوهمية ومفردا
على صفة اسم الفاعل حال من الضمير لشبهي اي هي ان يشبه حال افرادك لاسم المحققة في الذكر
واستحسن بعضهم جعله على صفة المفعول حالا من اسم صورة ولقد تسامح في بيان ما سبق
لقوله من كونه مسماه شيئا محققا لان الظاهر ان يقال من مسماه المحقق والاغتيال الاهلاك
ومعنى ساس تعسا بفتح الميم وضم الباء مشرفة دون من الرحمة والشفقة يقول انعطفت على فلان
اذا رحمته وسبيتها مصدران ثم كان المنية قوله فيما اخذ بالنصب عطفا على انسية وما
يكون عطفا على ما يلائم والعادا عن على الخصوص حال من ما كون الا انها توسطت بينه
وبين عاطفه من الاثبات بيان له وتمام عطف على قوام يقال قرينه الاسد ولم يسمه
اي دون عنقه قوله لم يطلق بالنصب عطف على فيا اخذ وانه لو قطع تم اشارة الى ان انحى رتبة
اطلاقك عن احد الوجهين التصوير قوله على سبيل الافراد اي افراد اسا مي المحققة وان يصفها
عطف على الافراد وقوله ما قوام كلام المتكلم به مفعول فيهم و لو قال وهو صورة اللسان وترك
لفظ التصوير لكان احسن بحسب المعنى واوفق لقوله فيما بعد وهو صورة الزمام وانما صرح بالتشبيه
في الامثلة الثلاثة التي اوردها للاستعارة المصرح بها التحقيقية القطعية حيث قال المشبه بالسبع
والنعم بالمتكلم والنفس بالناقة ليظهر ان الاستعارة في الاثبات واللسان والزمام لا في
المنية طالب والحكم فيختص المثال بالتخييلية ويصح ايضا ان التخييلية قد يوجد عنده بدون الاستعارة

٢٠٥

بالكناية لكن يتجه ان يقال هذه الامثلة التي صرح فيها بالشبيه ثم توجد في تراكيب البلغاء انما الذي وجد فيها قولهم اظفار المنية ولبانها ولسان الحال وزمام الحكم ونظايرها ولا حاجة في توجيه ذلك الا ما ارتكبه من اختراع صورة وهمية محضة فانه تعسف ظاهر بل تكفيه ما ذهب اليه غيره من ان هذه الالفاظ اعني الاظفار واخواتها لم ينقل عن معانيها الاصلية حتى يندرج في المجاز المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بل هناك تصرف عقلي هو اثبات معانيها الاصلية للامور المشبهة بالسبع والمتكلم والناقة وهذا التصرف العقلي هو المسمى بالاستعارة التخييلية على سبيل الاشتراك اللفظي في الاستعارة وهذا فسر والحقيقة بجعل الشيء والتخييل بجعل الشيء للشيء القسم الثالث قوله هي كما ذكرنا ان يكون المشبه المتروك قد تسامح في جعل ان يكون خبر القول على ما هو في تقدم كما ذكرنا وهو مصدر ولان يكون على عام وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اول ولان يكون خبرا ثانيا وقوله من وجه المتعلق بصالح لانا الحمل ايضا اي هو صالح من وجه للحمل على المحقق ومن وجه اخر للحمل على المحقق على اخرى قوله ونظيره اي ومثاله الملحق فيه من الاستعارة المصرح بها الاحتمالية قول زهير صحا القلب اي افاق عن سكر هوى سلمى واقصر باطله اي امتنع دعوى من عدمه جعلته عريانا والعين اما من قولهم هو صبي بين الصبى بالكسر والقصر والصبا بالفتح والمد واما من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابي والرواحل ما يركب من الابل ذكرا كان او انثى قوله وجمع النفس اي قهرها ومنعها عن التلبس بذلك اي بما كان من تكبه اوان الصبى ومعرضا حال من امسكه وقوله فقال عطف على او اوان يبنى وانما اقتصر على ذكر المصراع الثاني لان الدال على الاعراض الكلي والمشتمل على الاستعارة المطلوبة والضمير في الاهما للافراس والرواحل وارادة بالركوب ركوبها وبالارتكاب ارتكاب ما كان يرتكبه اوان الصبى وقاليه خبر نعتت اي ما نعتت على صحة القيام فهي هاهنا من الافعال الناقصة وقوله حرفة بيان لنوع والظرف اعني متى وطت معمول لما دل عليه الكلام اي كعدم بقاء الالات في اي نوع فرصته ومتى وطئت النفس على احسانه وقوله فنقل مرتب على وطئت ماخوذ منها عطف عليه اعني دفع وقطع قوله انزامنها اي من تلك الالات والادوات والنفر بكسر العين العناد فبقيت عطف على ما بقيت اي بقيت الافراس والية داخل لذلك اي لعدم بقاء الة من الايها معراه لا الة ولا اداه لما قوله نحو قوله اي اذا كان مراده بيان ما ذكرناه فالذي نحو ويليق بقوله افراس الصبى ورواحله ان يعد استعارة تخيلية وذلك لان المتبادر الى الفهم من تركيب الافراس والرواحل منزلة اثبات المنسم ومخالبها بان تشبيه الصبى بمعنى الصبوة اوتسه ما يركب اعوان الصبى اي الصغر الضعف في جهة من جهات المسير

اشارة لاما مرة ان قوله لاحتمال ان يكون المشبه المتروك صالح للحمل لا اخره ٥ منه

فيه رد على ما قيل من ان قوله هنا من وجه ومن وجه اخر قايم مقام قوله هنالك تارة واخرى فيكون متعلقا بالحمل ايضا وانت خبير بان الظرف عن معمولة من قوله من وجه فالاوضح ما ذكرناه الا انه تركه هنا لفظ تارة واخرى للطافة ٥ منه

المخايل افراس و رواحل كالحج والتجاره فيخترع له صوره كالافراس والرواحل ويطلق عليها
اسماء الامور المحققة ثم اذا اعرض عن وكذا التصلب في الاعراض الكلي صار كبلد الجهة او اقطع منها
الوطر فاصبحت الالهامات تعطلت بالكليه قوله وان كان اي وان كان قوله افراس الصبي
ورواحله يحتمل احتمالا بعيدا ان يجعل الافراس والسير والرواحل استعارة لامر محقق اما
عقلي كدواعي النفوس وشهواتها وقواها واما حسي كالاموال والخدم والاعوان في الاهتمام
اسناد بقوله اوعن الاسباب التي قلما ساعد بيعا في اتباع الغي والجهالة وحرادها الضلال
والمطالب الاوان الصبي واول العمر وعلى التقديرين يكون الاستعارة في الافراس والرواحل
تحقيقية لا تخييلية والمطالبة بالكسر عدم الاستعارة بالمهمات قوله وكذلك وقد قوي
زهير في احتمال التخييل والتحقيق قوله علت كلمته فان الذي ظهر من لفظ الناس عند اصحاب
بالعلم فيه هو الحمل على التخييل بان شبه الجوع في التاثير بذي لباس قاصد للتاثير مبالغ
فيخترع له صورة لجامع على التحقيق وذلك بان يستعار لما يحيط بالانسان عند جوعه
من انتقاع لونه اي تغيره ورثاثة هيئته فيكون من قبيل استعارة المحسوس للمحسوس هذا
خير بان الحمل على التخييل لا يلائم بلاغة القرآن لان الجوع اذا شبه بالموذي القاصد الكامل
فيما اولاه ناسب ان يخترع له صورة ما يكون آلة للتاثير لا صورة اللباس الذي لا مدخل له فيه
واما التحقيق الذي ذكره فانه محل بحسن ايقاع الاذاقة على اللباس فالاولى ان يجعل اللباس
مستعارا لامر محقق معقول هو ما يدركه الانسان من الضرر عند الجوع والخوف فلذلك
الضرر من حيث انه يغشي الانسان ويلازمه كانه يحيط به شبه باللباس فاستعير له اسمه
ومن حيث انه مستكره مستقر عنده بطعم المر والبشع فاوقع عليه الاذاقة المستعمل في شدة
الاصابة لان الادراك بالذائقة يستلزم الادراك باللامسة من غير عكس ففي اللباس استعارة
بان صرح بها ومكني عنها وقد يقال اللباس الجوع من باب التشبيه كلجين الماء اي اذاقها الجوع
الذي هو في الاحاطة كاللباس واحترازا اذ اوقعها على كسائها المناسب في تشبيه بتقوية المعنى الاضافي
قال القسم الرابع في الاستعاره بالكنايه قد اختلف فيها على اقوال ما ذهب اليه الجمهور وهو
ان المستعار في مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه به المسكوت عنه اعني
لفظ السبع مثلا وما اثبت للمشبه المذكور الذي هو المنية من لوازم المشبه به اعني الاظفار كما
عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية قال في الكشاف من اسرار البلاغة ولطائفها ان سكتوا
عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه فاذا قلت
شجاع يفترس اقرانه وعالم يغترف منه الناس فقد نبهت على ان الشجاع اسد والعالم بحر في هذا

انوكر

القول هو الصواب الذي لا خلاف فيه لفظا ولا معنى ما ذهب اليه بعضهم وهو انه قد يضمر التشبيه
في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص
بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية ويتجه عليه انه لا مناسبة في تسميته استعارة
وعلى القولين لفظ الاظفار في المثال المذكور باق على حقيقة معناه واثباتها للمنية استعارة
تخييلية كما مر ما ذهب اليه المصنف ان الاستعارة بالكناية هي لفظ المنية المستعمل في السبع مثلا
فانه ادعى للمنية السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها ويرد عليه ان لفظ المنية في المثال
المذكور مستعمل فيما وضع على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز مستعمل
في غير ما وضع له واما ادعاء السبعية للمنية فلا يجدي نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كونها
موضوعا لها لفظ المنية حقيقة كما ان ادعاء الاسدية للشجاع في الاستعارة المصرح بها
لا يجعله موضوعا له لفظ الاسد وربما اجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى
الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية
مستعملا في غير ما وضع له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فتامل ويرد عليه ايضا
ما مر من انه ينافيه ما قد صرح به فيما سبق من ان المستعار هو اسم المشبه به سواء كان هو المذكور
او المتروك وقوله ان يذكر المشبه بنفسه للمعنى المصدري للاستعارة بالكناية ومنه يعلم قطعا
ان الاستعارة بمعنى المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك ايضا من تحديد مطلق الاستعارة الشاملة
للمصرح بها والمكنى عنها وقوله منصبها صفة موكدة لقرينة جعله بعد اضافة نصب اليها
وقيد المعنى بنصب القرينة الاستعارة وقوله ان ينصب وتصنيف بالواو ويروى ما وقعا للتشبيه
كما في مثل قولك دلت شجاعا بفرس اقرانه وللاضافة كما في قولك مخالب المنية ولسان الحال
وزمام الحكم وانما دعت ان يطوى ههنا في الامثلة الثلاثة سمة المضاف اليه وترك ذكر
المشبه به ليكون مثالا للاستعارة المكنية كما ان المضاف ايضا مثال للتخييلية وفي قوله وفي قولك
التشبيه بالسبع وهو قولك المشبه بالمتكلم مسامحة ظاهرة لان ضمير هو راجع الى المشبه به فيشبه
ان يقال وهو السبع وهو المتكلم وقد يقال ضمير هو راجع الى ذكر المشبه به ولفظ قولك محمول
على معناه المصدري قوله لا ينفك عن الاستعارة التخييلية اي لا يوجد الاستعارة بالكناية
بدون الاستعارة التخييلية وذلك لان الاستعارة المكنية على ما ذكره لا بد فيها من ان يثبت
للمشبه شيء من لوازم المساوية للمشبه به وهذا الاثبات لا يتيسر الا بطريق التخييل واختراع صورة
وهمية تناسبه تلك اللوازم وفيه بحث لان التخييل عند الاصحاب كما هو المشهور اثبات تلك اللوازم
بعينها للمشبه من غير ان يخترع صورة تشبيهها ويطلق عليها اسمها وهنا فلا يمكن التخييل بالمعنى الذي ذكره

اشارة الى ان هذا الجواب لا يتم لان اللازم على ذلك التقدير ان يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له ادعاء ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له ادعاء ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له ادعاء وذلك لا يجدي نفعا لان الوضع الماخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز هو الوضع حقيقة لا ادعاء منه

اي ما كان خارجا اذا اعتبر معها الجزء [illegible] ... [illegible]

لان ما بالكمية عندهم واما التخييلية يعني اثبات اللازم بعينه مستعرق انه ايضا ليس لازما للمكنية
عندهم فلا يصح حينئذ قوله هذا ما عليه مساق كلام الاصحاب في عدم انفكاك الاستعارة
بالكناية عن الاستعارة التخييلية مقتضيه مساق كلامهم قوله وستقف اذا انتهيت الخ هذا الفصل
يعني انه الاصل الثالث في المجاز على تفصيل هنا او في قرينة الاستعارة بالكناية فانه
ذكر هناك ان قرينتها قد يكون امرا مقدرا وهميا كاثبات المنية وقد يكون امرا محققا
كانبات الربيع فتعلم من هذا انفكاك المكنية عنده عن التخييلية وقد سبق منه انفكاك
التخييلية عن المكنية في نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا لزوم منهما عنده اصلا واما
عند غيره فالتخييلية لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها كما في قوله تعالى
ينقضون عهد الله فان العهد هنا شبه بالحبل والنقض مستعمل في ابطال العهد كما صرح
به في الكشاف فيكون النقض استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل
ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية فهنا استعارة مكنية
في العهد وليس معها تخييلية فان قلت اذا كان النقض مستعملا في ابطال العهد لم يدل على
ان في العهد استعارة مكنية قلت بلى يدل على ذلك من حيث ان الاستعارة فيه للابطال
انما ساغت من حيث تشبيههم العهد بالحبل فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح
استعارة النقض للابطال فالضابط في قرينة الاستعارة بالكناية عند غيره ان يقال
اذا لم يكن للمشبه المذكور ما يغني تشبيه لازم المشبه به كان ذلك اللازم اذا اثبت للمشبه باقيا
على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة تخييلية كما في اظفار المنية وان كان له تابع كذلك كان
اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعارة تصريحية كالنقض المستعار للابطال
العهد وكالافتراس المستعار لبطش الشجاع وفتكه وكالاعتراف المستعار لانتفاع الناس
بالعالم فقد ظهر ان المكنية لا تستلزم التخييلية عندهم اصلا هذا وقد يقال المراد بنفيهم لا
عن الاستعارة التخييلية ان الاستعارة بالكناية لازمة للتخييلية لا ينفك عنها عندهم وح
يصح الحكم ويكون قوله وستقف اشارة لما ذكره في آخر فصل الاستعارة من ان التخييلية قد
يوجد بدون المكنية حيث قال ان حسن التخييلية بحسب المكنية اذا كانت تابعة للمكنية
كاثبات المنية ولهذا الحسن البليغ اذا لم يكن تابعة لها كما في الملازم لكون [illegible] هذا
الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو اثبات المنية الشبيهة
بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة قوله ولهذا يذكر عقيبه في السؤال والجواب المذكور انه لما نبهناك اول
فصل الاستعارة قرينة السؤال ان مبنى الاستعارة مصرحة كانت او مكنية على ادعاء الحقائق [illegible]

اي لا بالمعنى الغير عندهم اي التخييلية لا بالمعنى الذي اعتبره السكاكي

٢٠٧

داخل في جنس المستعار منه دعوى اتحاد ولا شك ان مثل هذا الادعا ما في الاعتراف بحقيقة
المستعار له بل يوجب انكارها وقد ذكر المستعار له في الاستعارة المكنية ما يسمجنه وهذا
اعتراف تام لحقيقته فيلزم الجمع بين انكار حقيقته انكارا بليغا وبين الاعتراف بها اعترافا
تاما والجواب اما بنقول باسم المشبه في المكنية بالفعل كما في التصريحية فان ادعا دخول
المشبه به كما في التصريحية بنصب القرينة المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به فجمعنا بينهما
بان جعلنا اسم المشبه فردا غير متعارف عن ارادة حقيقة المشبه به وجعلنا مع القرينة الى
المتعارف منهما كذلك ينافي ذلك الادعا في المكنية ذكر اسم المشبه فجمع بينهما بان يجعل اسم
المشبه اسما للمشبه به غير متعارف ويبنى له اسم المتعارف فرادنا له ادعا فلا يكون التصريح باسم
المشبه اعترافا بحقيقته فقوله لما قدمت متعلق بمحض وهو حال عن الكاف اى لهذا ملتبس
بك حسانه ضميرك وقوله بادعا انه مرفوع على الابتدا وكذا قوله والاستعارة بالكناية وقد
تكلف نصبهما عطفا على ان الاستعارة وهو بعيد والوجه في نصب قلا اعتراف بالحقيقة
الشي انه مشبه بالمضاف وتقديره بلا مزيد اعترافا نعف وقوله كما انا ندعى هناك متعلق
بقوله ندعى ههنا وقوله بالطريق المعهود اشارة الى طريق التاويل المذكور سابقا قوله
ان يضع اسمين لحقيقة واحدة فان المنية اذا ادخلت في جنس السباع كان اسمها موضوعا
لذلك الجنس كلفظ السبع الان وضع احدهما لذلك الجنس كلفظ السبع الان وضع احدهما لذلك
الجنس حقيقة ووضع الآخر ادعا فيكونان اسمين له متعارفا وغير متعارف فهما كالمترادفين
قال القسم الخامس في الاستعارة الاصلية هي ان يكون المستعار اسم جنس اراد باسم الجنس
اسما دالا على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد من
الاعيان ونحو قيام وقعود من المعاني ويخرج عنه الصفات واسما الزمان والمكان والآلة
المشتقة من الافعال قوله والاصل في الموصوفية هي الحقايق اى الاجناس التي هي مدلولات اسما
الاجناس بالمعنى المذكور في ذلك لان الحروف والافعال بمعزل عن الموصوفية واما الصفات
فيحجب مفهوماتها يقتضى ان يوصف بها لحمها ان لا توصف وسيرد عليك اتمام هذا
الكلام فان قلت اصالة الاجناس في الموصوفية يقتضى اصالتها في كونها مشبها لما ذكره من
ان المشبه موصوف لمشاركة المشبه به والمقصود ههنا اصالتها في كونها مشبها بها اليكون
اسماؤها استعارات اصلية قلت وصف المشبه لمشاركته للمشبه به في وجه الشبه يتضمن
ملاحظة وصف المشبه به لمشاركة المشبه في ذلك الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية يقتضى
ايضا اصالتها في كونها مشبها بها قوله فقط انما افرد اذ على القول بعدم المعقولية مرة

قال ابا ذلك الادعا الاعتراف
بحقيقة المشبه بها لم يتقدم
ذكره فتأمل

السوال بهذه الامثلة محتاج الى ان يجاب بان الثاني فيها وصف لموصوف الاول لا للاول
الا انهما لو لم يتقدم عليه لاذاته صبح وهو الاول لغو لاشتماله على معناه مع زيادة توهم
وصف للاول واما على القول بالاصالة فلا يرد هذا السوال لان خلاف الاصل
جايز بل واقع كثير القسم السادس في الاستعارة التبعية هي ما يقع في غير اسما
الاجناس اراد باسما الاجناس ما ذكرناه آنفا لكن المتضمن لنوع وصفية ملحقة باسما الاجناس
لا بالاوصاف فالاستعارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا الحال في اسما الاشارة المستعارة
للمعقولات اذا لم يجعل داخلة في اسما الاجناس المذكورة وانما قرن بالافعال الصفات
المشتقة منها لان في التبعية في الكل من وجه واحد ولم يذكر اسما الزمان والمكان والآلة
لانها في حكم الصفات واعاد الكاف في الحروف لان التبعية فيها من وجه آخر قوله والتشبيه
بعيد كون المشبه موصوفا بمعنى ويقتضي ملاحظة وصف المشبه به كما قررناه فما لا يقع موصوفا
كالافعال والصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة
وانما صرح بموصوفية المشبه دون المشبه به بناء على ما مر من ان تشبيه الشيء ليس الا وصفا
له باعتبار المشبه به في امر ولا شك ان ذلك يستلزم وصف المشبه به ويقتضي ملاحظته فيتم
به مقصوده قوله واما المحتمل لها في الافعال والصفات المشتقة فيها مصادرها وفي
الحروف متعلقات معانيها فوضيح المقام يتوقف على تحقيق معنى الحرف والفعل وقد بسطنا
الكلام فيه في بعض رسايلنا فلنكشف هنا باشارة حقيقية هي ان الناظر في المراة ربما
جعلها آلة لهذه الصورة المرتسمة فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت الى المراة
قصدا فلا يقدر في هذه الحالة ان يحكم على المراة بشيء مع كونها مبصرة قطعا وربما جعلها
منظورة بالذات ملحوظة قصدا فيتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها لجلالها ونقاسه
جوهرها وصفا له وجهها وعلى هذا قياس المعاني المدركة ما له البصيرة فالابتداء
مثلا معنى متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا
لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما في
ارتباط احدهما بالآخر خرج عن الاستقلال بالمفهومية وعن صلاحية لان يحكم عليه او به
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من كقولك سرت من البصرة فلفظ الابتدا موضوع المطلق
الاستقلال ولفظة من موضوعة للابتداآت المخصوصة وهذا معنى ما قيل عام ان الحرف وضع
باعتبار معنى وهو نوع في التشبيه كالابتدا فللكل ابتداء معنى خصوصه والنسبة لا بعين

الا بالمنسوب اليه مما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل
ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله فقد ظهر لك بما قررناه وسيدنا اركانه
بما نقلناه ان ذكر متعلق الحرف انما هو لقصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلقه
ومن قبل الحرف لا يستقل بالمفهومية وقيل ايضا الحرف ما دل على معنى في غيره وفيما يقال
وان لفظة من مثلا موضوعة لما وضع له لفظ الابتدا الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في
دلالة من دون دلالة الابتدا فيما لا يسمع ان يلتفت اليه اذ لا فائدة لهذا الاشتراط ولا دليل
عليه سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة
والفرق بان ذكره في الحروف لتتميم دلالتها وفي تلك الاسماء لتحصيل غاية الحكم وايضا
يلزم ان يكون معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه الا انه ليس مفهوما من لفظة فاذا
ضم اليه ما يتم به دلالته كان صالحا لذلك ولا نقول به من له ادنى معرفة بالمعاني اللغة هذا واما
مفهوم الفعل كابتدأ مثلا فيشتمل على معنى مستقل بالمفهومية هو معنى الابتدا مطلقا وعلى
نسبة مخصوصة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر
وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال
بالمفهومية والاحتياج الى ذكر المنسوب اليه ومن ثمة قيل وضع الافعال بالقياس الى ما اعتبر
فيها من النسب وضع عام ووجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق الحرف وظهر ان مجموع
معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يقع محكوما به فضلا ان يقع موصوفا محكوما
عليه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه وبه يجب ان يكون ملحوظا بالذات وقصدا حتى
يمكن ان يتصور النسبة بينهما وكذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل لا يصح للموصوفية واما الحدث
المعتبر فيه فهو وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث انه منتسب الى الفاعل فلذلك
وجب ذكر الفعل باعتبار الحدث المأخوذ في مفهومه مسندا دائما فلا يصح ملاحظته في ضمن
الفعل من حيث انه موصوف بغيره نعم هذا الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل
مثلا يصلح ان يكون موصوفا فتشبيه الضرب الشديد بالفعل مثلا وليستعار له اسمه ثم يشتق منه
فيكون معنى ضربت ضربا شديدا واما الصفات المشتقة من الافعال فهي تدل على ذوات مبهمة
باعتبار معان متعينة هي المقصود منها فعالم مثلا معناه ذات ماله العلم وهذا معنى اذا
لاحظه العقل طلب ما يرتبط به ونحوه عليه لتتعين به ولذلك كان حقها ان لا يقع موصوفة
بل صفة وايضا الذوات المبهمة ليست متميزة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة فلا يتصور
جريانها في الصفات الا باعتبار معان مصادرها المتعينة على قياس ما عرفته في الافعال

فلا يكون [illegible] صالحا لان [illegible] لان المعنى مفهوم ايضا ح

لان معنى الابتداء [illegible] مستقل بالمفهومية لان لفظة من [illegible] بالدلالة ح

كونه [illegible] لا انه آلة لتاهية [illegible] حاله ح

قال [illegible] ... عند اطلاقه بدون ذكر متعلقه ح

واسطة دخول النسبة الغير المستقلة فيه ح

مجموع معنى الفعل واحد حرية اعني النسبة المخصوصة لا يستقل بالمفهومية واما الحدث ح

الافعال واما اسما الزمان والمكان والالة المشتقة من الافعال فهي وان دلت على ذوات متعينة
بوجه ما الا ان المقصود الاصلي منها ايضا معاني مصادرها الواقعة فيها او بها فيكون الاستعارة
فيها ايضا تبعا لها ولو لم يكن التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات متعينة بوجه ما
الا ان المقصود الاصلي منها المعبر عنها بالفاظ دالة عليها مطابقة فاذا قيل مثلا للقبر مرقد
فقد شبه الموت بالرقاد لا ذات القبر بذات مكان الرقاد قوله فيقع الاستعارة هناك اي
في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم تسري فيها اي في الافعال والصفات والحروف
في المصادر يعتد كما اشرنا اليه ان معانيها شبهت بمعاني اخرى واستعير للمعاني المشبهة
اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وفي متعلقات معاني الحروف
يعتد انها شبهت بمعاني اخرى واستعيرت لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم
سرى التشبيه والاستعارة في الحروف كما ستعرفه قوله لان الكلمة اذا سميت اسما بمعنى
الاسمية لها كان الكلمة اذا كان معناها بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه سميت اسما واذا كان
معناها بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات الكلمات بحسب
معانيها لا بحسب خصوصيات الفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكان احدهما اسما كانت
الاخرى اسما ايضا فلو كان معنى من معنى لفظ الابتداء الذي هو اسم قطعا لكان من ايضا اسما
وقس على ذلك حال ساير الحروف وما يفسر به معانيها قوله وانما معنى متعلقات معانيها
قد عرفت ان معنى لفظ الابتداء وهو الابتداء مطلقا وان معنى من هو كل واحد من الابتداءات
الخصوصة المتصورة بين اشيا معينة فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداءات عبر عنها بالابتداء
المطلق الذي هو مشترك بينها وان لم يكن لها تسهيلا على المتعلمين فيقال معنى من هو ابتداء الغاية
ومعنى كي الغرضية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الباء الالصاق الى غير ذلك مما ذكرت في
تفاسير معاني الحروف فمراده بمتعلقات معاني الحروف هي هذه النسب المطلقة المشتركة بين
معانيها المخصوصة المستلزمة لتلك النسب المطلقة والى هذا اشار بقوله اي ما افادت
هذه معاني رجعت لا معانيها لا هذه اي الى المعاني التي ذكرت في تفسيرها بنوع استلزام
وهو استلزام المقيد للمطلق فظهر ان متعلقات معاني الحروف معبر بها عن معانيها وانما
جعلها معبرا عنها حيث قال وما عنى بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها
نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات
فتدبر ولا يغلط قوله فلا يستعير متفرع على قوله فيقع الاستعارة هناك ثم يسري فيها
قوله والحاق ايضاح الاول الحال والمعنى ايضاح نطق الناطق لم يعنى ان وجه الشبه بين

يعني ان تلك المتعلقات معبر عنها
مفيدة بتلك الالفاظ ومعبر
عنها مفيدة الى معاني الحروف
الخ

الحال وبنطق الناطق هو ايضاح المعنى وانت تريد ان يلحق الايضاح في المشبه اعني الدلالة
بالايضاح في المشبه به اعني النطق وتجعله مساويا له محسوبا في عداده قوله وكذا قوله عز
سلطانه فبشرهم هذا مثال للتبعية التهكمية في الفعل وما قاله قوم شعيب [illegible]
فان قرائن احوالهم دلت على انهم ارادوا بالحليم الرشيد السفيه الغوي قوله ومآل في اي
وقد قيل الاستعارة التبعية في الصفات بين المتضادين فان الحلو والاعوج صفتان استعير
بالصد لهما تمليحا او تهكما قوله وعلى هذا اي وعلى قياس ما ذكر من انك لا تستعير الفعل
والصفة الا بعد تقدير الاستعارة في مصدرهما لا تستعير الحرف ايضا الا بعد تقدير الاستعارة
في متعلق معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها المخص ما قرره هنا انك اذا
قلت مثلا خلق الله الخلق لعلهم يعبدونه او لعلهم يتقون لم يكن كلمة لعل فيه محمولة على معناها
الحقيقي الذي هو الترجي المخصوص على الوجه الذي عرفته في معاني الحروف لامتناع الترجي
في حق علام الغيوب بل مستعارة للارادة المخصوصة المتعلقة بفعل المكلف المتمكن من
الفعل المعني وتركه وكما ان الحقيقي لكلمة لعل المذكور غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يفسر عبر عنه
بالترجي كذلك معناها المجازي المراد بكلمة لعل في المثال المذكور غير مستقل بالمفهومية واذا
اريد ان يفسر عبر عنه بالارادة فلا يتصور تشبيه احد هذين المعنيين غير المستقلين منه
بالآخر الا تبعا وذلك بان يقدر تشبيه ارادة الفعل من المتمكن بالترجي من المرتجى منه في ان
متعلق كل منهما متميل بين اقدام واحجام مع رجحان ما للاقدام ثم يدخل المشبه في جنس
المشبه به مبالغة حتى كانه صار لفظ الترجي مستعارا للارادة بذلك بتصيير تلك الارادة المخصوصة
بمنزلة ذلك الترجي المخصوص فيستعار لها كلمة لعل ولما كان استعارتها للارادة تعالى مبنية
على قواعد الاعتزال اوردها والطيبي فيهما بما هو بسط لكلام الكشاف ثم ذكر المقصود وافق
فيه كلام ما ايضا قوله مثال ان بني على اصول العدل لم يتعرض لذكر التوحيد لان مقصوده
هنا لم يتوقف على اصوله وتعالى وتقدس صفتان لحكيم وقوله ان يكون اي من ان يكون
قد شاع فيه هذان الفعلان وقوله ما خلق الانسان حريا لان الصانع وما وقع
عطف على ما خلق وحين ركب ظرف لما اوقعه فلما قدم الظرف توسعا على عامله كان
العاطفة اخلاء عليه في الظاهر واودع عطف على ركب ومصادة العقل الحكمي الشهوة و
النفرة انه يصرف الانسان عما الجهل لا من عليه حتى ينادعه اي الانسان ايدي الدواعي النفسانية
من الشهوة والنفرة والصوارف العقلية فوقعت تلك الايدي بالانسان حيث الحيوة حاصلة
لا متقدم اي لا تقدم للانسان عن موقف الحيرة ولا تأخر له عنه والمقصود تأكيد خبريته وثباتها

وقوله لجملة الخبرية حال من ضمير يروى مشددا ومخففا اليه ثم وما الا تورقية ثانى مفعولى لجملة وقوله
اذا اتبع الفعل الى آخره مقرر ومبين لعدم ايراثه الا العبا ولا مخلص هناك اى فى ذلك المقام
موكد لما قبله قوله وانما فعل ذلك اى ايقاع فى ورطة الحيرة وفسر الاحسان بالتكليف لانه
وسيلة الى ذلك التعظيم والتمتيع واللام فى ليتمكن متعلق بالتكليف وقوله ما الاحسن فعله فى
حقه ابتدا اشارة الى ما ذهب اليه من ان التفضل بالنعم العظيمة المقيمة جائز دون التفضل بالتعظيم
فلا بد من التكليف ليكتسبوا باختيارهم استحقاق الثواب الذى هو منفعة دايمة مقرونة
بالتعظيم خالصة من شوب كل منغص حتى الامتنان قوله من التعظيم اى من حصول التعظيم مصاحبا
للدوام كاينا فى ضمن التمتيع بما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد من انواع
المشتهيات والمستلذات والمشهور فى الرواية ولا خطر على قلب بشر بخالص صفوه مفعول
بالنشر بدون التخفيف ايضا وقعت حالا من بالا عين رات او من انواع المشتهيات وقوله
فيكسبه عطف على ليتمكن والضمير فيه للانسان والبارز لما الاحسن فعله وقوله لا ما القسر
معطوف على ما دل عليه انشا اعنى بالاختيار ولذلك اى ولان الغرض من التكليف هو ان
يتمكن فيكتسب بالاختيار وقوله مكنا من بدا امرى اى من اول احواله متداخلة فى ذلك اى فيما
اراده منه اعنى اختيارهم لما تعرضه تلك السعادة جميع علله اى اعداده الى من شانه ان يتمسك
لها فانه تعالى نصب ادلة عقلية ونقلية واوعدوا لطف بما لا يحصى فلم يبق للمكلف عذر
اصلا وصار حاله فى رجحان اختياره الطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرجى منه فى
رجحان اختيار لما يرجى منه مع تمكنه من خلافه وصار ارادته تعالى لعباده اياه او اسعايه
منه بمنزلة الترجى على ما حققه قوله فتشبه عطف على ان سوى مكان الظاهر ان تقول فشبه
حال الله تعالى الممكن بحال المرجى على صيغة الفاعل لان المشبه ههنا هو المعنى المجازى لكلمة
لعل الذى يعبر عنه بالارادة وهو حال قايم بالله متعلق بالمكلف والمشبه به هو معناها الحقيقى
الذى يعبر عنه بالترجى وهو حال قايم بالمرجى منه الا انه عدل عن ذلك الظاهر رعاية
للادب فى ترك التصريح بتشبيه حاله مع بحال غيره اعنى الترجى وذكر تشبيه حال المكلف
بحال المرجى على صيغة المفعول ووصف كلا منهما بما يدل على وجه الشبه بين حاليهما
وهو ان كلا منهما مخير بين ان يفعل وان لا يفعل اولا لتشبيه انه يظهر من التشبيه المذكور
وجه ذلك التشبيه المقصود ووجهه اعنى تشبيه ارادته تعالى بالترجى فى ان متعلق كل واحد
منهما مترجح بين ان يفعل وان لا يفعل مع رجحان ما لجانب الفعل كما اشرنا اليه وقوله
العالم الذات اشارة لا مذهبه والمقصود ان شمول العلم ينافى حقيقة الترجى اذ لا متصور

الآمن لايعلم حال الامور المستقبلة قوله وعليه اى وعلى ماذكر من كون لعل مستعار المعنى
الاراده قوله رب العزة علام الغيوب فانه قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق بناء على تلك
الاستعاره اى خلقكم راجين للتقوى غير سديد اذ لامعنى هنا لرجاء العباد فيما يبتنى عليهم
اعنى التقوى وايضا يحتاج حينئذ الى جعلها حالا مقدرة لان رجاءهم انما يحدث بعد كمال
العقل والتكليف ولذا لافايدة فى جعله حالا من فاعل اعبدوا اى اعبدوه راجين
ان تبلغوا اعلى ذرى العبارة اعنى التقوى وقد وقع فى عباراتهم ان معنى لعلكم تتقون
لكى تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل ههنا بمعنى كى وليس بشىء بل ماذكروه بيان للمعنى الحاصل
من كيفية ربط لعل لما قبله بعد الاستعارة التى حققناها ههنا وقد تحامل بعضهم من
عبارة الكتاب ان الاستعارة المذكورة فى لعل تمثيلية فبنى على ذلك جواز اجتماع
التبعية والتمثيلية وهذا الحمل فاسد جدا اذ قد صرح المص فى صدر كلامه بان المشبه
والمستعار منه اصالة هو معنى الترجى ويعلم من ذلك مع ملاحظة كلامه ان المشبه والمستعار له
هى الارادة ثم سرى التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل حقيقة ومعناه المراد مجازا على
ما حققه ولاشك ان كل واحد من الترجى والارادة والمعنى الحقيقى والمجازى لكلمة لعل
معنى مفرد كمعنى الانسان والاسد فلا يكون شىء من طرفى استعارة لعل صورة منتزعة من
امور فلا يكون استعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من امور عدة على
ما مر ودعوى كون استعارة لعل تبعية تمثيلية ناشية من سوء الفهم والقصور فى دقايق الصناعة
ورعاية قواعدها وكذا الحال فى استعمالات ساير الحروف كاللام وفى وعلى وغيرها
وكذا الحال فى استعارات ساير الافعال فان معانى الحروف ومتعلقات معانيها كلها معانى
مفرده بلا اشتباه على ذى مسكة بل الحال فى استعارات الصفات ايضا كذلك فان معانى
مصادرها معانى مفرده قطعا ولعلك تشتهى الان مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه فنقول
ما اشتهر من المفرد فى طرفى التشبيه ووجهه ان لا يكون لجزء اصلا فان الانسان
فى سببه بالاسد فى الشجاعة معدود من التشبيه المفرد بمفرد فى معنى واحد بل يراد بالمفرد ما دل عليه
بلفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذا مما لايشك فيه من له ادنى خبرة بعلم البيان و
يكون الترجى والعرضية والظرفية والاستعلاء والابتداء والانتهاء ونظايرها معانى مفرده
وكذا جزئياتها المخصوصة التى هى مدلولات الحروف المشهورة وكذا الحال فى الضرب والقتل
والحلم وساير المصادر فاذا اجرى فيها استعارة تبعية كان المستعار منه معنى مفرد الا صورة
منتزعة متعددة فلا يكون الاستعارة تمثيلية واذا تحققت ذلك فاعلم ان قوله تعالى اولئك

هدى يحتمل وجوها ثلثة ان يشبه الهدى بالمركوب في الايصال الى المقصد فيثبت له بعض
لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذى اختاره السكاكى حيث
رد الاستعارة التبعية الى المكنية ب ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب
على مركوبه في التمكن والاستقرار فيه فيستعار كلمة على من ركوبه في التمكن والاستقرار ثم يستعمل
كلمة على ههنا على الطريقة التى قررناها في لعل فيكون استعارة تبعية ح ان شبه صورة
منتزعة من المتقى والهدى وتمسكه به ثابتا مستقرا بصورة منتزعة من الراكب والمركوب
واعتلائه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغى ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة
الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون
في شئ من مفردات ذلك المجموع تصرف بحسب هذه الاستعارة بل يكون هى باقية على
حالها كما اعترفوا به كلهم في تقدم رجلا وتوخر اخرى فلا استعارة ح في كلمة على حتى يكون
تبعية كما لا استعارة تبعية في تقدم مثلا الا انه اقتصر من تلك الالفاظ على ذكر
كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في الصورة المنتزعة من الراكب والمركوب واستقراره
عليه فدل بمعونة قراين الاحوال على ان ساير الالفاظ الدالة على ساير اجزاء هذه الصورة
منوية في الارادة فيكون في حكم الملفوظة كما عرفته فيما سلف ولا امتناع لان يقال استعير ت
كلمة على وحدها من هذه الصورة لان هذه الصورة ليست معنى على ولا متعلق معناها فكيف
يستعار هى منها وكذا يقول في ختم الله على قلوبهم ان قصد فيه التشبيه قلوبهم باشيا محققة
في امتناع نفوذ شئ فيها وجعل اثبات الختم لها منبها على ذلك كان من قبيل الاستعارة
بالكناية وان حمل على ان المشبه به فيه هو المعنى المصدرى الحقيقى للختم والمشبه احداث حالة
في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة تبعية
وان جعل المشبه فيه صورة منتزعة من الشئ والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه عن
الانتفاع به والمشبه صورة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه ان ينتفع
به في الامور الدينية كان طرفا التشبيه مركبين منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة
تمثيلية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة المشبه بها الا انه اقتصر منها على لفظ
الختم الدال على ما هو العمدة في هذه الصورة فلا يكون ادنى في ختم استعارة تبعية ومن فوايد
الاقتصار جواز الحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف هذان
الوجهان وسمى اولهما استعارة والثانية تمثيلا واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل
ما كان على سبيل الاستعارة في المركب واذا تحققت ما اوضحناه لك فاحمل على هذين المثالين

ما شبه

ما اشتبه فيه الحال في الحروف والافعال واحترز من الوجوه المذكورة ما كان انسب بالدخول فيه
المقام وادخل في تحصيل المرام وكن امرك على بصيرة ولا تتبع اهواء الذين اذا سمعوا ابتدعوا
واذا فكروا خبطوا قوله فقدرت الاستعارة في معنى الغرض ثم تخصيص ما قرره في اللام انما هي موضوعة
لعرضية ما بعدها لما قبلها اعني العرضية المخصوصة المتعلقة بهما فاذا قلت احسن اليه لانه لو
لم يكن اللام باقية على معناها الحقيقي لاستحالة كون الايذاء غرضا للعاقل من الاحسان بل
يكون مستعارة للترتب المخصوص الذي بين الايذاء والاحسان ثم معناها المجازي المراد ههنا
كمعناها الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه والاستعارة منهما
اصالة وابتداء بل لابدان تشبه اولا ان ما ليس مطلوبا من الفعل عليه بالغرضية في مطلق
الترتب ويدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كانه صار لفظ الغرضية مستعملا للترتب ما ليس
مطلوبا وغرضا وبذلك يصير الترتب المخصوص الذي هو للايذاء على الاحسان بمنزلة
العرضية المخصوصة فيستعار اللام منها لذلك الترتب المخصوص على قياس ما عرفته
في استعارة لعل قوله فتشبيه بترتب وجود بين امرين مطلوب بالاول منهما الثاني اي تشبيه
بالعرضية التي هي مطلوبية الثاني بالاول في الترتب الا انه تسامح في العبارة قوله ومن ذلك
قوله علت كلمته فالتقطه وذلك لانه استعير فيه اللام من العرضية لترتب العداوة
والحزن على الالتقاط قوله وقد ظهر بما حققه فيه اي في جريان الاستعارة في الحروف تبعا
وفي اسماء الاجناس اصالة معا علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعية والاصلية
معا وانما كان حق كلمة رب ان يعد استعارة تهكمية من حيث انها استعيرت للتكثير
المنزل منزلة التقليل تهكما بهم وقد ذكر في قسم البحران الاظهار عندي ما ذهب اليه الاخفش
من كون رب اسما لا ننقص الا انه حرف الجر عنده وهو التعدية ولكونه في مقابلة كم وعلى هذا
فالمختار عندي ان يعد استعارة اصلية لا تبعية ... واعلم ان مدار قرينة الاستعارة
التبعية في الافعال وما يتصل بها انما قيد الاستعارة التبعية بكونها في الافعال وما يتصل
بها من الصفات لان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة وقال مدار قرينتها على النسبة
الى الفاعل وما عطف عليه لان هذه النسبة هي العمدة في قرينتها وقد يكون القرينة غيرها كما
في قولك قتل زيدا اذا كان حاضرا حاضرا اي ضربه ضربا شديدا قوله اداي المفعول الاول
اطلق الاول على الثاني المحسن مقابلة بقوله او الى الثاني واول بيت ابن المعتز جمع الحق البالغ
امام اي جمع لنا العدل والانصاف والواقف في امام قتل البخل اي ازالته وافناه واحيى السماح
اي اعتنى بدائه فنسب كل واحد واحد من هذين الفعلين الى مفعوله قرينة الاستعارة

فقد جعله والكناية في الاستعارة بالكناية وذلك بان تشبه العلاقة ملطف بالعلة الغائية

لانه جعل التهكم مشبها به وهو وجه الشبه

فيكون تكليف الجمادات اسما ان كان على عدد سلامه

وجاز ان تشبه اولا ابتداء بما يكون ثانيا وغاية ما ذكره هنا

فيه قوله صبحنا البيت لكعب بن زهير اى وضعنا مكان الصبوح وهو ما شرب بالغداه فقال
صبحنا صبحنا والخزرجيه الخمر المنسوبة الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوس اخوه
والمرهفات السيوف المجردة المرقق بوهبه الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول الثاني
اعني المرهفات وتمام البيت ابا دونى اردو منهما دونها اى اهلك اصحاب اصغر الخزرجيه
اصحاب المرهفات وبيت النطلب هكذا نقريهم لمن مناب بعدنا ما كان خاطر عليهم
كل من اراد استقار القرى لايصال الاسنه اليهم واعمالهم فيهم والقرينة ايقاع القرى على الكلمات
وهى الطفيات المنسوبه الى اللهدم وهو يقطع والن اذن تضع الذروع من الضرد بمعنى السرد
وهو ادخال الحلق بعضها فى بعض قوله او الى المجرور اى الى الثانى المجرور فالتبشير مستعاد
للانذار والقرينة النسبة الى قوله بعذاب اليم قوله او الى الجميع يعنى به الاكثر فان اسناد الهوى
الى الرياح يدل على انه مستعار لهبوبها كما سيلفى وكذا يدل عليه ايقاعه على الانقاط
والحزن بلا الغروب وهو فى الاصل الما على ظهر الارض يقال ازهر النبت اذا ظهر زهره واخاسرى
طرف لسرى وفى الاجفان متعلق بسرى وقد يقال حقيقة السرى هو السير بالليل فيدل كل
واحد من اسناده الى النوم وتعليقه بالاجفان على انه مستعار لمجرد الحصول فى الليل وعلى هذا
كان لفظ الجمع محمولا على حقيقته لان النسبة الى المجرور قرينه الاستعاره هنا ايضا وفساده
ظاهر اذ لا يخفى على ذى فطانة ان معنى قوله او الى الجميع هو ان النسبة اليه يكون قرينة الاستعارة
واحدة لا الاستعارات متعددة اذ قد علم ذلك من الامثلة التى اوردها لكل واحد من الجميع واخر
من هذا ما توهم من ان قوله فى الاصفان يتعلق فى المعنى بالفعلين على التنازع وان اختلف
معناه بحسب التعلق قوله فى هذا الفصل يعنى به جميع الاستعارة التبعية قوله ولو انهم جعلوا
يريد انه يمكن ان يحكم بانتفا الاستعارة التبعية بالكلية وجعل ما يتوهم انه منها داخلا
فى الاستعارة بالكناية روما للضبط بتقليل الاقسام فاورد امثلة من الاستعارة التبعية فى
الافعال وبين كيفية ردها الى الاستعارة المكنية بان قلت فجعل قرينه التبعيه استعارة
بالكناية وجعل التبعية قرينة لتلك المكنيه وهذا القلب ظاهر الجريان فيما ذكره وكذا
فى نحو قوله فبشرهم بعذاب اليم بان يجعل العذاب اليم استعارة بالكناية عن النعيم المقيم
على طريقة التهكم وجعل نسبة التبشير اليه قرينه لها وكذا فى مثل قوله ليكون لهم عدوا وحزنا
بان يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط كالمحبة والتبني
ويجعل ادخال اللام قرينه لتلك الاستعارة وكذا فى مثل قوله لاصلبنكم فى جذوع النخل بان
يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف ويجعل ادخال فى عليها قرينه لها ...

قوله لعلكم تتقون فلا يتصور فيه قلت لان القرينه هناك استحالة الترجي عليه تعالى
بل الجعل الانقا استعارة بالكناية عن المرجو وجعل لعل قرينة لها وكذا الا قلت في ربما تود
لان القرينه فيه مناسبة حالهم لكثرة الوداده بل الجعل الوداده الكثيرة استعارة بالكناية
عن القليل تهكما بالكفار وجعل ذكر رب قرينه لها وكان حق العبارة ان يكتفي بحرف
الشرط في قوله ولو انهم جعلوا ويقول وهكذا جعلوا المحل استعارة وجعلوا ايضا الاهلاك
استعارة ليكونا معطوفين على فجعلوا وداخلين معه في كيفية الرد بالقلب وفي تتمة ذلك
الشرط الذي جوابه قوله لكان اقرب الى الضبط قوله فيه يرد ربما قوله ان رد التبعية
الى المكنية مطلقا مردود بما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل
هو المقصود الاصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه في متعلقاته تابعا مقصودا بالعرض
فيجب ان الاستعارة هناك تبعية لا مكنية كما في قوله نعوج الرياح رياض الحزن فان التشبيه
بين هبوب الرياح عليها وحركتها لازهارها الحركة موجب لحسن حالها وبما بينها
تبين الفرق له حسن في نفسه وليس حسن التشبيه ابتدا بين الرياح والمصنف
لابين الرياض والصنف فلا بين الالهاط والطعام ثم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور
تبعا لذلك التشبيه فلا يصح مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون الامر بالعكس كما في ينقضون
عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل معقول مستفيض وتشبيه ابطال العهد بنقض الحبل
تبع للتشبيه الاول ففي مثله يصح الاكتفا بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان التشبيه
في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فيجوز اعتبار كل من التبعية والمكنية كما في قولك
نطقت الحال بكذا وايضا يرد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية
كان قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق
الحقيقي ليست الا المشابهة فيلزمه القول بثبوت الاستعارة المصرح بها في الفعل
لا يتصور ذلك الا تبعا للمصدر فلم يتهيا مرامه وقد يجاب عن هذين بان مقصوده تقليل
التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشي لان الاقربية الى الضبط انما يحصل بنفي التبعية راسا
لا بتقليلها الا ترى كيف اسقط التبعية بالكلية في ضبط اقسام المجاز على راية كما اسقط هناك
المجاز العقلي كذلك قوله حدها عند بعضهم تعليق العبارة هذا الحد يتناول العبارة المفردة
والمركبة فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية والاستعارة في الالفاظ المفرده وقوله على جهة
النقل للابانة يخرج ما استعمل في غير ما وضعت له في اصل اللغة اذا كان استعمالها فيه بوضع
آخر كالصلوة في الاركان المخصوصة ويخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا ابانة فيه لان المقصود بها

وذلك بان جعل ينقضون باقيا على حقيقته وقرينة لتلك المكنية لا مستعملا في امر وهمي ولا في ابطال العهد منه

وهو نفي التبعية بتقليل الاقسام منه

اي عن هذين السؤالين الواردين عليه منه

دل هذا الاسقاط على انه نافي التبعية كما هو ناف للمجاز العقلي بالكلية منه

اي قيد النقل بتعليق العبارة المفرده فانه صح للاستعارة بالكناية المصدرية دون اللفظ استعار منه

جعل ما يغاير الموضوع له بحيث يقوم مقامه مقاما نيابيا منابه بادخاله في جنسه بالتاويل مبالغة
في التشبيه وح يخرج الكناية عن الحد ايضا اذ ليس فيها الانابة بهذا المعنى ولا حاجة للان
الا ما اشار اليه المصنف بقوله الا انه زيد على الحكاية عن وجوب بقيد الغير بالنسبة الى نوع الحقيقة
ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملا في معناه الشرعي بوضعه وعن وجوب اعتبار
القرينة المانعة لاخراج الكناية واما بقيد الوضع بالتحقيق فقد عرفت انه مستغنى عنه في
حده ايضا ولا شبهة في ان الاستعارة المكنية على راي هولاء داخلة في حدهم لان لفظ السبع
المذكور بطريق الكناية في اظفار المنية قد علق على غير ما وضع له لكن واما حد الاكثر للاستعارة
المصرح بها بجعل الشي الشي لاجل المبالغة في التشبيه فقد اورد عليه نحو زيد اسد من التشبيهات
التي حذف فيها الاداة واورد ايضا على حدهم للتخييلية بجعل الشي الشي لاجل المبالغة في التشبيه
ان الاثبات ليس الا تابعة للمكنية كقوله مما للملام اذ لم يقصد تشبيه الملام بشي له
ماء وانما يرد هذا عليهم ان لو عدوا امثال ذلك من التخييلية واما الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه
اشعار باستعمال اللفظ في غير الموضوع له فانه يتجه عليهم اذا ذهبوا في التخييلية الى اختراع
الصورة الوهمية لكنه من مخترعات السكاكي يظهر ان قوله ولا اذيد على الحكاية ليس من يد فايدة

القسم السابع والقسم الثامن انما قرن بين هذين القسمين لجواز اجتماعهما في
استعارة واحدة ولما بينهما في انهما ذكر ما يلايم احد طرفي الاستعارة وقد يقال ان
في قولنا اعلم ان الاستعارة في حد نحو عندي اسد يحتمل اشعارا بانهما يجريان في الاستعارة
المصرح بها دون في المكنية عنها لكن الصواب كما ستعرفه ان ما زاد في المكنية على قرينتها
اعني اثبات لازم واحد تقدير ترشيح لها وفيه بذكر التعقيب والمحوب على ان اعتبار التجريد
والترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قرينة المصرح بها تجريدا ولا قرينة المكنية
عنها ترشيحا فقولك رايت بحرا يتكلم ونشبت اظفار المنية مطلقة للمجرده ولا مرشحة
وكانه جمع الصفات نظرا الى تعدد موارد الاستعارة والا فالصفة الواحدة كافية قوله
اذا عقب بذلك اي بما ذكر او بواحد الامرين المذكورين قوله متى عقب بصفات او تفريعات
ملايمة الا انه اختصر في العبارة اعتمادا على ما سبق وقد يتوهم ان قوله ملايم للمستعار منه
صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل كانه قيل ومتى عقب بواحد منهما ملايم
شاورت بالسين المهملة في الموضعين هو الرواية المعول عليها وكذا جاورت ملجا الهملة
فيهما بكل منهما قرينة للاستعارة وما عداهما تجريد في المثالين الاولين وترشيح في الاخيرين
ويجوز ان يجعل القرينة حالية فيصح سادوت بالمهملة اي وانت وجاورت بالجيم

اي في الموضعين كما في بعض النسخ

والشوكة هذه الباس والحدة في السلاح يقال هو شاك السلاح على القلب وقد يحذف الياء ويجري الاعراب على الكاف والصقل المصقول والعضب السيف القاطع قوله ما اكثر علومه من قبيل تفريع الكلام في الظ وقد يجعل من قبيل الصفات بتقدير القول وقوله لا يوصف متلاطم صفة ثانية لبحر او قد يتكلف جعله من تفريع الكلام والبحر الكبير واللبدة ما يكثر الشعر المتراكب بين كتفي الاسد والبراثن للسباع كالاصابع للانسان والمخالب اظفار البراثن والزئير صوت الاسد في صدره والحرف التشبيه بالاستتباع حذا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا يقال غاص الماء اي قل وغيض لا يتكلم تعرف نقاخ الماء فيضا اي كثر حتى سال قوله بل الوصف المعنوي وحده في الاسد وجعلها ان الصفة الواحدة كافية كاملة او حالا كقولك شاورت ذلك الاسد شاكيا سلاحه او مفعولا مسندا اليه كقولك امتلا ذلك البحر درا او موقعا عليه كقولك قد ملأ اسود ذلك البحر جواهر الفرائد واعلم ان مرشح الاستعارة باق على حقيقته فلا يكون تشبيه واستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا لاستعارة الحبل لا بناسبه فا وقع الترشيح قسما للاستعارة هذا وقد اعترض على السكاكي بانه لما اعتبر في نحو اظفار المنية صورة او همية شبيهة بالاظفار لزمه ان يعتبر مثلها في ترشيح الاستعارة لان كل واحد من الاستعارة التخييلية والترشيح فيه اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه ولا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به وذلك لا يجدي فرقا معنويا واجيب بان اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ الملائم بحسب الظ فاحتيج الى توهم امر يمكن اثباته او يحسبه وفي الترشيح قد اقترن بلفظ ملائمه فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق الناشئ من اللفظ كاف لما هو فيما ذهب اليه قوله ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني على تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض قوله بناك على العلو المكاني اي مبنيك عليه فهو مفعول به للمبني وجاز ان يكون مصدرا له والمفعول به متروكا قوله ويصعد استعار الصعود من الارتفاع المكاني لعلو المرتبة في مدارج المعالي ثم بنى عليه ما يبنى على الارتفاع المكاني وهو ان يظن ان له حاجة في السما وخص هذا الظن بالجهول لانه الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في بطن لام الابتدا دخلت على الماضي بتقدير قد يروى كيظن واذا اريد التبعية التي في يصعد الله الممكنية مثل تقدير الكلام ويصعد

وفي قوله ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه اشارة الى ان الترشيح على حقيقته [illegible]

لا المكنية قيل بتقدير الكلام ويصعد في المكارم فجعل المكارم استعارة بالكناية عن الامكنة
المرتفعة وتشبيه الصعود اليها قرينة لاستعارتها ويسويعون قوم اشراف كانوا
ببغداد ماهرين في علم النجوم وعلما مصدر اعلم مل ما بهم بالحساب اى ليس علمهم بالنجوم
واحكامها مستندا الى الحساب المتداول فيما بين المنجمين بل الى مشاهدة السما وما فيها
من النجوم وما لها بيان الحركات والخواص والاحكام والاستعارة في قوله سموا اى صعودا او هو
نصب على الاستعارة للانتهاء بالمراد صاعدين والبا في قوله يترقى في المكرمات الصفات اى التي
يتصف بها وهي الكناية باستعلقة تسموا التي شبهها مشاهدة السما واحوال النجوم بمنزلة
الظن المذكور في البيت الرابع الصعود قوله مبلغ اى السما موضع بلوغ وضمير ليبلغها راجع
لا مبلغ بالمناسب ويلكم الاسباب استعارة الى المكرمات الصفات لا عدمنكم
اى لا فقدتكم ولا برحت بعدكم عدلا اى ولا دامت من تقوم مقامكم بعدكم ومن قوله
وما هو كم نوع بما اشكل سواهم المحال اى نسب الى نفسه ما ليس له والاستعارة في
رقت من رقيت في السلم بالكسر والفتح لغة من يقول في بقى بقى وقوله اعلا الكرم في السما من شبح كذا
قوله شافهتم البدر وهو بيان لكيفية تدرجهم في السمو والبروج مواد في السيارات اى
القمر الى اعلاها اى زحل قوله وتلزم من الالزام عطف على ان بنى وقوله مما لا يليق بيان
لغير التعجب اوله وللتعجب معا اى الضابط ان يلزم المستعار له ما لا يليق الا بالمستعار منه وهو
في البيت الاول التعجب وفي الثاني النهي عن التعجب وفي الثالث عدم البراح اى الزوال و الذهاب
عن الفلك وفي الرابع استبعاد المشي نحوه وتمامه ولهذا قبلي فينا يتكلم قوله اما ترى ان كونها
في جواز بنا على التشبيه وما يتفرع عليه من البنا والالزام المذكورين وما ترى هولاء الشعرا كيف
تركوا فيما فعلوه امر التشبيه غير ملتفت اليه وكيف نسوا حديث الاستعارة بالكلية حتى
زعموا ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالزموه ما لا يليق الا بتلك الحقيقة قوله واذا
كانوا الضمير للبلغا مطلقا لا لهولا الشعرا فقط والمراد بالاصل المشبه لانه المقصود في
الكلام ظاهرا واليه يعود الغرض غالبا كما مر وبالفرع المشبه به وذلك لان الاصل في كونه اهم الاركان
المشبه في ما نظر الى وجه الشبه ويقولوا عطف على لا يثبتوا وقوله هي الشمس تشبيه عند
الجمهور ولا شك ان وعد البدر استعارة اتفاقا الا ان المقصود بالتمثيل هو البيت الاخير
وانما اورد الاولين لتوقف المعنى عليهما ولدلالتهما على مكان التشبيه فيه كانه قيل لا احب
معرفي وسعي فانه بدر وهم كل بدر ان يطلع ليلا وقوله انا شمس وانما تطلع الشمس بكرة
وهو المشتمل على المقصود لكن ظهور معناه يتوقف على ما اورد قبله وقوله فهم اقرب جواب الخ

كانوا

اذكانوا والمعنى اذا كانوا مع الاعتراف بالاصالة في التشبيه يجوزون ان لا تدنوا فيهما الا على الفروع اقرب والحاصل انهم في التشبيه يعترفون بمغايرة المشبه للمشبه به ومع ذلك يجرون عليه احكام المشبه به وفي الاستعارة ينكرون مغايرته اياه فيكون اجراء تلك الاحكام عليه اولى

وانا قد عرفت اقسام الاستعارة قوله والا اى وان لم يصادف الاستعارة تلك الشروط عريت عن الحسن وربما اكتسب بفقدان الشروط فيها وجهات حسن التشبيه وبما له في تحصيل ما علق به سلامته عن الابتذال وانما خص رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة التصريح التحقيقية والاستعارة المكنية لان التخييلية لا ينظر فيها بحسب نفسها الى تلك الجهات كما سنذكره

قوله وان كان لا يجيئهما من الابهام عطف على رعاية اى وان لا تشم رائحة الاستعارة وانما قال حاف الفطن لان المعنى على التشبيه قطعا وقال ولا يحكم التقليل للفهم نريد عليها فان يعين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما نصا صريحا او ضمنا كما في الخيطة الابيض والاسود او بان يذكر وجه الشبه كما في قوله ولاحت من بروج البدر بعدا الى غير ذلك ثم وجه في البعد المقدر لم يبق هناك استعارة بل بعد بين ذلك تشبيها ولا يبعدان فقال ان قوله قد تم ازداد على القرينة اتمام من الجهة التشبيه فنقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر استعارة ابكونه مشبها بل فيه بالحقيقة الاستعارة بذلك

قوله ولذلك اى ولاى من شرط حسن الاستعارة ان الاسم الجهة من التشبيه من جانب اللفظ توصى اى يحسن وانما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين الاقوام ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد به معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به فدل بذلك على التشبيه فلا يضر في خفا وجه الشبه هناك يقال عمت معنى البيت يعمته اذا اخفيته ومنه المعمى والعرفي كلامه اذا اخفى مراده والاسم اللغز على وزن الرطب قوله كما اذا قلت هذان مثالان من الاستعارة التمثيلية قد ترك فيهما ذلك القرينة ولا بد منها كان يقال في الحمام مثلا والاول ماخوذ مما روى من قول الشاعر وان تراه فى الصبي والثانى مما ورد من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اى الجياد فيهم قليل جدا قوله واما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها يعنى انها اذا كانت صورة مخترعة عند تصوير المشبه به في الاستعارة المكنية كان حسنها ايضا تبعا لحسنها ثم اذا انضم الى التخييلية التابعة للمكنية ما شاكله وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ازداد حسن التخييلية والمراد بانضمام الكلام

وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ازداد حسن التخييلية والمراد بانضمام المشاكلة اليها
ان يجتمعا في لفظ واحد كما في قوله تع يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون الله فلفظ
الله في يد الله استعارة بالكناية عن مبايع من الذين يبايعون بالايدي ولفظ اليد استعارة
تخييلية اريد به الصلوة المخترع المشبه باليد مع ان ذكر اليد في حقه تعالى لما اجتمع مع
ذكر الايدي في حق الناس مشاكلة ازداد بها حسن التخييلية قوله وقلما تحسن الحسن البليغ غرضا
لما حكم بالقلة دون النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ على قلة اذا لم يكن مانع الحكمة كان يقال
اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظايره على ما لم نذكرها واما قول ابطال اعني ابا تمام لا تسقني
ماء الملام فانني حيث قد استعذبت ماء بكائي فليست التمثيلية فيه تابعة المكنية ولا هي
من ذلك القليل الذي يستحسن اذ ليس يظهر للملام شبه يبنى له مانع مستكره كالحنظل ونحو
الآجن مادة حتى يتبع التشبيه ويحصل له صورة تشبيه بالماء وكانه توهم للملام بلا ملاحظة
شبيه بدى مانع مستكره اشار باعتقاده قوام سريانه في النفس وتاثيره فيها واطلق عليه
اسم الماء ورجح هذا الاطلاق بذكر السقي وراعى فيه المشاكلة والازدواج بماء البكاء ومع ذلك
كله للخفي كونه سمجا مستهجنا فقوله ولذلك اشارة الى ان التخييلية قلما تحسن عند ما يقع ذلك
لا بد في استهجان تلك التخييلية من اعتبار قيد آخر وهو انها خارجة ايضا عن القليل الذي
يستحسن فهي عارية عن جهات الحسن كلها بل مكتسبة للقبح كما عرفت وليس قوله تعالى واخفض
لهما جناح الذل من قبيل لا تسقني ماء الملام كما توهمه الطائي على ما نقل عنه لان الطاير عند
اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه وهنه والانسان
عند تواضعه يطاطئ من راسه ويخفض من بدنه وجسده ذلا وتواضعا باحدى حالتي الطاير
على طريقة الاستعارة بالكناية واضاف الجناح اليه قرينة لما فانه من الامور الملائمة للحالة
المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية هذا واما ما يقال ان ماء الملام
كلجين الماء ففيه ان تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبح جدا قال ولما كانت الاستعارة مبناها
على التشبيه ويدان بمطلق الاستعارة لكونها مبنية على التشبيه انقسمت مثل انقسام التشبيه
باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما في الاسناد الى الحس او العقل وكان الاول يراد منه
الا ستة انواع الا انه ترك ههنا ما طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت
شمسا في الحمام اي انسانا شبيها بها في حسن الطلعة ونباهة الشان اما الندرة وقوعه في
الاستعمال وعدم وجدان مثال له في التنزيل واما الاندراجه باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار آخر
فيما وجهه عقلي ومثل للنوع الاول اعني استعارة محسوس بمحسوس بوجه حسي بقوله عز اسمه واشتعل

الاس

الراس شيبا فانه استعير فيه النار للشيب بطريق الكناية تجسّر استعماله الاشتعال الذي هو
من خواص النار للشيب والجامع بينهما الانبساط مع البياض والانارة وكل محسوس
ثم الاشتعال مع كونه قرينة للمكنية مستعار لانتشار الشيب لجامع السرعة مع تعدد الثلاثة
فيكون استعارة تصريحية من محسوسين لجامع عقلي فيكون من قبيل النوع الثالث ومثال
النوع الاول من الاستعارة المصرح بها قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فانه استعير
فيه لفظ العجل من ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط لجامع الشكل قوله فان المستعار
له الريح يريد انه شبه الريح الخالية عن انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذي لا يولد له واطلق
لفظ المشبه اعني الريح واريد المشبه به ادعاء على طريقة الاستعارة بالكناية ودل على ذلك بان
وصفت الريح بالعقم الذي هو من خواص المشبه به بالنظر الى المشبه اذ يقال رجل عقيم كما يقال
امراة عقيم فالطرفان حسيان والجامع اعني عدم ظهور النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن
منه ان يقال في العقيم استعارة مصرح بها تبعية فالمستعار منه ما في المراة من الصفة التي تمنع
من الاحبال والمستعار له في الريح من الصفة المانعة من الانشاء والالقاح والجامع المنع المذكور والطرفان
ايضا عقليان فيكون من قبيل النوع الثالث قوله وكذلك قوله انه يعني ان قوله نسلخ منه
قوله الريح العقيم في انه استعارة محسوس لمحسوس لجامع عقلي فان المستعار منه ظهور المسلوخ
من جلده والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول
فالطرفان حسيان والجامع ما يعقل من ترتب احد الامرين على الاخر فان ظهور النهار مترتب
على ازالة ظلمة الليل كما ان ظهور المسلوخ مترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك بان سلخ النهار
من الليل لا يناسب ظهور النهار بل ظهور الليل وايضا لو اريد ظهور النهار لقيل فاذا هم مصبحون
لان المترتب على ظهور النهار هو الاصباح لا الاظلام اعني الدخول في الظلام فالصواب اذن ما اختاره
عدة من ان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان الليل و
ملقى ظله فان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها سترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد
كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه والجامع ما ذكر من
ترتب امر على آخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط كقولك سلخت الاهاب
عن الشاة اي نزعته منها واخرى بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة من الاهاب
اي اخرجتها عنه وفي المصباح وافق الشيخ عبد القاهر في حمل الآية على المعنى الثاني لان كلمة المفاجاة
اعني اذا انما تحسن موقعها على هذا المعنى كما يقال اخرج لنا النهار من الليل ففاجاءه دخول الليل
ولا يحسن ان يقال نزع ضوء النهار ففاجاءه عند دخول الظلام لانه بمنزلة ان يقال كسرت

الكون مفاجاة الانكار واما لفظ الفا فانها تستعمل العرفية ذلك مما يختلف بحسب الامور
والعادات فربما يطول الزمان المتوسط بين شيئين ولا يعد ذلك في العادة مهلة كما في
هذه الآية فان مقدار النهار وان توسط بين دخول الكلمة لكن لما كان دخول الظلام
الشامل بعد زوال الكلية بالضوء العام امرا غريبا عظيما ينبغي ان لا يبعد اضعاف ذلك المقدار
لم يعتد به ولم يعد مهلة بل جعل دخول الظلام الليل مفاجيا لاخراج النهار بلا تراخ هذا
وقد ابدا قولهما بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضائه للعالم تشتمل على نوع غرابة
وسعه لمزيد اقتدار فيكون ادخل في كونها اية من مفاجاة ظهور الليل بعد انقضاء النهار و
بان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم كشبه بظهور المسلوخ الابيض من الجلد الاسود من ظهور
الليل كما لا يخفى فقد انكشف ان ما توهم من حمل عبارة الشيخين في المستعار له على القلب اي
ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار فلا جموة ولان الانسب بهما ان يقولا اظهار النهار واظهار
المسلوخ ما بدل لفظ الظهور بالاظهار في الموضعين قوله فالمستعار له الارض المزخرفة منه
هذه استعارة بالكناية شبهت الارض المزخرفة المزينة التي ورد عليها الامور ان تبلها ربما
بالنبات المونق الناضر الذي ورد عليه ما يزيله ويعسه واثبت لها الحصد على انه استعارة
تخييلية وقد عد هذا في الكشاف من باب التشبيه حيث قال فجعلناها فجعلنا زرعها حصيدا
شبيها بما حصد من الزرع في قطعه واستيصاله كان لم تغن زرعها اي لم ينبت قاش
ولا بد من تقدير المضاف في هذه المواضع والا لم يستقم والمعنى والاسم مثل في الوقت الكون
فكانه قيل كان لم يكن انفا قوله وكذلك قوله تعالى حصيدا خامدين فقد اجمع فيها استعارتان
بالكناية في لفظ واحد اعني لفظ هم في جعلناهم حيث شبهوا بالنبات وبالنار في
الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص بالنار وجاز
ان يجعل حصيدا من باب التشبيه ففي الكشاف اي جعلناهم مثل الحصيد كما تقول جعلناهم
رمادا اي مثل الرماد ولا يجوز ذلك في خامدين اذ ليس لنا قوم خامدون حتى يشبه بهم هؤلاء
لكن جاز ان يجعل من الاستعارة التصريحية التبعية في الصفة بان نشبه هلاك القوم بخمود
البيت وخمود النار قوله وفي الثالث قوله عز وجل من بعثنا من مرقدنا ان جعل المرقد
مصدرا بمعنى الرقاد ففيه استعارة تصريحية اصلية وان جعل اسم مكان ففيه تصريحية
تبعية وقرينة الاستعارة صدور هذا الكلام من الموتى وليس البعث قرينة لها اذ يقال بعثه
من نومه اي ايقظه كما يقال بعث الموتى اي حشرهم قوله والجامع عدم ظهور الافعال يرد عليه
ان هذا الجامع لا يصح جامعا لانه في المشبه اعني الموت اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع

شهوله بلد البعث فانها في النوم اظهر واعرف قوله وهو لجي المسافر بعد من هذا القيد جعل
القدوم امرا عقليا واللافلجي من قبيل الحركة المحسوسة قوله والجامع وقوع المدة في البين لا شك
ان هذا الجامع في قدوم المسافر اتم وهو بين اولهم الاخذ في الجرائم بعد الامهال وان الاستعاذة
في قدمنا تصحيحه تشبيه طرفاها والجامع بينهما كلها عقليه ويرد عليه انه اذا كان قدمنا
بمعنى اسرفنا في جزاء اعمالهم بعد الامهال فلا معنى لتعديته بالى فالصواب ان يحمل من قبيل
الاستعارة التمثيلية قال في الكشاف ليس هنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت حال
هؤلاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن على
اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم
وقصد الى ما تحت ايديهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم يترك منها اثرا ولا عثيرا وقد اساد في
او في عبادته لان مفردات الاستعارة التمثيلية الاستعارة فيها لشبيهها بل هي باقية على حالها
من حقيقة او مجاز وان في اخرها الى القدوم مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصود لانها مقدمه
القدوم والثقلان الانس والجن سميا بذلك اما لانهما ثقلا الارض وهي كالحمولة لهما واما
لانهما مثقلان بالتكليف واما الوزانة ارائهم واقدارهم قوله فالفراغ مبتدأ خبره وقع مستعارا
والجملتان الاسميتان بينهما اعتراضيان لبيان المستعار منه والتوبيه وغير سلطانه
اعتراض في اعتراض ولفظ ذلك اشارة الى الخلاص عن المهام اى هو امر عقلي وقد سبق ان
الاخذ في الجزاء عقلي والطرفان اذن عقليان هذا على الرواية بالفاء في قوله فالطرفان عقليان
كما صحت في النسخة المقول عليها واما على تقدير رواية الواو فيجعل ذلك اشارة الى الجامع
الذي يدل عليه لفظ وحده اعني القراد الفاعل من المهام للاخذ في امر واحد قال الكشاف سنفرغ
لكم مستعار من قول الرجل لمن يتهدده سافرغ لك يريد سأتجرد للايقاع بك من كل ما يشغلني
حتى لا يكون لي شغل سواه والمراد التوفر على النكاية فيه والانتقام ويجوز ان يراد ستنتهي الدنيا
وتبلغ اخرها وينتهي عند ذلك شئون الخلق التي ارادها بقوله كل يوم هو في شأن فلا يبقى
الا شأن واحد وهو جزاؤكم فجعل ذلك فراغا لهم على طريق المثل قوله فالغيظ والتغيظ
مستعاران يريد ان جهنم لشدة علمها بما هلها وقوة ما نثرها فيهم شبهت بالانسان المغتاظ
على غيره البالغ في ايصال الضرر اليه فتوهم لها صورة الحالة المحققة الكامنة اعني الحالة الغضبية
الباعثة على تلك المبالغة واستعير منها لفظا الغيظ والتغيظ لتلك الحالة المتوهمة فكل منهما
استعارة مصرح بها تخييلية تابعة للاستعارة بالكناية يقال فلان تميز غيظا اى ينقطع من شدة
غيظه ومعنى سمعوا لها تغيظا سمعوا لها صوت تغيظ فان الحالة الغضبية اذا اشتدت الخ

صوت قوله فالمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام المراد انه شبه سكون الغضب وانكساره
عن الحمل على الانتقام لسكون اللسان وامساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من حالة
مشتملة على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة على نوع سكون ففي سكت استعارة مصرح بها تحقيقية
تبعية وجاز ان يجعل الغضب استعارة بالكناية فيجعل سكت التحقيقية قرينة للمكنية وقد
تسامح في قوله والجامع هو ان الانسان مع الغضب الى آخره حيث لاحظ في بيان الجامع
جانب المستعار له وحده قوله ومن الرابع اي ومن استعارة المحسوس للمعقول قوله فيدمغه
بل نقذف فان القذف وهو رمي جسم صلب كالحجر مثلا امر محسوس وايراد الحق على الباطل
معقول والجامع هو ان التأثير المؤدي الى الاهلاك وكذلك الدفع وهو كسر الراس بحيث
يصل الى الدماغ وتشق غشاوه امر محسوس والحاق الباطل امر معقول والجامع الاهلاك
ومعنى بل في بل نقذف هو الاضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اي ليس من شاننا
ذاك بل هذا وهو ان نغلب الحق الذي من جملته الجد على الباطل من عداوة اللهو لنمحقه ونفنيه
قوله فاصدع بما تؤمر هو من الفتح المس وهو ان يصل جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما واصل
وهذا امر محسوس شبه به امر معقول هو اصابة الشدة ومقاساتها والجامع الوصول
التام قوله والمستعار السبب اي نبت الذلة على وجه الاحاطة بهم كانه قيل ابنت الذلة
محيطة بهم احاطة الخيمة والقبة بصاحبيهما وقيل المستعار منه ضرب الطين على الحائط
فالجامع على القول الاول هو الاحاطة وعلى الثاني اللزوم قوله ثم وقع مستعار الشدة ما
نالهم اي وقع مستعار الارعاجهم او ازعاجا شديدا سبب شدة ما نالهم واصابهم والجامع الاتقاع
في الاضطراب قوله مستعار لتبليغ الرسالة بدل الامكان والجامع التأثير التام كانه
قيل ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة قال الفراء اراد فاصدع بالامر اي اظهر دينك
يقال صدعت بالحق اذا تكلمت به جهارا قوله ثم دفع مستعار الركن الآيات اي ذكرها
على وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها والجامع النزوع في التلبس قوله فهو من هذا
القبيل اي من استعارة المحسوس للمعقول قوله فالوادي مستعار للامر الذي يستعمل الكلام
فيه من انواع الاسم والجامع كون كل من الوادي وذلك الامر مظنة الحيوة والهيمان مصدر هام على
وجهه ذهب من العشق او غيره وقد استعمل الاستعارة بالامر على سبيل التحير والجامع بينهما الحيرة
وقوله هذه الامثلة اشارة الى الحوض والوادي وذلك الامر مظنة الحيوة والهيمان قوله ومن
الخامس اي ومن استعارة المعقول للمحسوس يقال ريح صرصر اي باردة والعتو تجاوز الحد من
ذوي العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة الريح كما استعير الطغيان لكثرة الماء واتراد

قوله فنبذوه في النوع الخامس سهو ظاهر لانه من نوع الرابع اعني استعارة المحسوس للمعقول كما
صرحت به عبارته قوله ولعله في بعض نظر وذلك لان الاستعارة التبعية عنده مردودة
الى المكنية واذا ردت اليها امرتها لم يبق التشابه مطابقا لما مثل له كما في طفي البنا فانه اذا ارد الى
المكنية كان طرفا محسوسين وايضا جعل ظهور النهار مستعارا لا يختار عند القاهر
كما اشرنا اليه ففي المختار هو ان المستعار له ازالة النهار ظلام الليل كما ذهب اليه غيره وايضا
جعل وقدمنا الى ما عملوا من باب الاستعارة التمثيلية اظهر من اعتبار الاستعارة في القدوم كما
حققته وكذا جعل قوله فنبذوه وراء ظهورهم وقوله في كل ولا يعمهون من باب التمثيل على سبيل
الاستعارة اقرب وجعل القدوم الذي هو مجي مخصوص بواسطة فيه امرا عقليا مستبعد
واظهار النبات والاشجار والثمار امر عقلي متعلق بامور محسوسة ونحو النار وانعدام ضوها
فيكون امرا عقليا لا حسيا وان شئت مزيد تفصيل فعليك بالتفحص عن ساير الامثلة
الفصل الرابع قيده بقوله من فصول المجاز وذكر ان ذلك بسبب بعد العهد لطول فصل الاستعارة
وقوله عند السلف حال من المبتدا اعني كلمة هو والعامل في الحال ثبوت الخبر للمبتدا فانه
معنى فعلي يصلح ان يكون عاملا فيها وجعله ظرفا له اظهر قوله واما الرفع فهما في حكم مجازي
لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان الجر حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي
هناك واما المجاز فهو كلمة ربك لمجاوزتها حكمها الاصلي الى حكم اخر يدل على ذلك قوله هو ان
يكون الكلمة منقولة الى اخر او لا ترى الى قوله في المجاز غير المفرد هو ان يكون الكلمة موضوعة الى
قوله في المال عن المبالغة في التشبيه هو ان تعرى الكلمة عن مفهومها مع ان المجاز في هذين
هو الكلمة بلا شبهة ويشهد ايضا لما ذكرناه قوله فيما بعد وهو اشتراكهما في التعدي عن الاصل
قوله فالاصل واسال اهل القرية وذلك لان المراد بالسؤال طلب الجواب واما خلق الله في
الجماد الشعور والتكلم فهو وان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند خرق العادة اظهار المعجزة
او الكرامة وليس هذا الكلام في ذلك المقام قوله فالاصل ليس مثله شي والمقصود نفي ان
يماثله شي لا نفي ان يماثل مثله شي فالكاف زايدة وقد يقال لا زيادة ههنا اصلا بل قصد نفي
مثله تعالى بطريق برهاني بيانه ان وجوده تعالى مسلم قطعا فلو كان له مثل لكان لذلك المثل
هو ذاته تعالى فثبوت مثله مستلزم لثبوت مثل مثله فنفي اللازم قصدا الى نفي الملزوم وجاء ان يحمل
الكلام على طريق الكناية فانه اذا نفي المثل عمن يماثله ويكون على اخص اوصافه كان ذلك
نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الاترى انك تقول مثلك لا يتحلى من يدانه نفي البخل عن
مخاطبك بالقصد الى مثله سواء امكن او لم يمكن قوله استغنا واصح هو ان لا ينظر لتلك

الكلمة في ذلك الكلام معنى كالهاء في قولك حسبك زيد وكفى بالله وكالكاف في كمثله على زعم من جعل الباء في خبر ليس وما قد تأكيد النفي فلا تعد مثله مجازا قوله ورأى في هذا النوع الخ هنا بحث وهو ان الذي نقلته من كلام السلف دل على ان الكلمة المنقولة عن حكمها الاصلي الى غيره يطلق عليها المجاز لنقصانها عن ذلك الحكم الاصلي الى غيره وهذا معنى آخر للمجاز غير الذي فسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فيكون لفظ المجاز عندهم اما مشتركا بينهما وكما المجاز في المعنى الآخر لاجل التشابه في التعدي من امر اصلي وكان المص لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى الآخر كذلك السلف لم يذكروه شاملا له على اختلاف عباراتهم التي نقلها عنهم فيما سبق وتقسيمهم المجاز الى ما هو راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة ما يصحح اطلاق لفظ المجاز عليه لفظ المجاز لتقسيمهم اياه الى اللغوي والعقلي فليس هنا عمدة تحمل بها على السلف سوى اطلاق لفظ المجاز وذلك المجاز مما لا يناقش فيه اصلا هذا وقد فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية بعد حذف الاهل صار مجازا عنده وان لفظ كمثل مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان والزيادة قال

الفصل الخامس في المجاز العقلي قوله هو الكلام المفاد به الى المركب الذي افيد به خلاف ما عند المتكلم اي خلاف ما ثبت في اعتقاده بحسب ظاهر الحكم فيه اي النسبة في ذلك الكلام سواء كانت تامة او غير تامة لضرب من التأويل اي لنوع من طلب الموضع الذي يؤول ويرجع اليه تلك النسبة من موضعها الاصلي وانما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق ما بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر بمعنى افاده ليتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة وضع قوله لئلا يمتنع طرده اي طرد الحد بدخول ما ليس المحدود فيه وذلك لان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده بخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده يدل على ذلك قوله فيما بعد اذ ليس في العقل امتناع ان يكسر الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده الجند لا يقال اثبات الربيع للبقل غير ممتنع عند العقل والا لم يعتقده عاقل فلا يخرج قول الجاهل في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف ما عند المتكلم فلا ينتقض طرد الحد به لانا نقول الاثبات الى الربيع ممتنع عند العقل بالنظر الصحيح لا بالبداهة فالجاهل مقصر في النظر قد غلط فيه والى هذا المعنى اشار بقوله وان كان اي كلام الجاهل بل حكمه بخلاف العقل في الامر اي هو مخالف للعقل في نفس الامر وان لم يدرك العقل ببديهته مخالفته اياه قوله فيعود الامر طرد بمعنى المخالفة هذا وقد اعترض بان قول الجاهل خارج عن الحد بقوله لضرب من التأويل فانه انما يقول عن اعتقاد لا عن تأويل فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقض طرد الحد

واجب

٢٦١

واجيب عنه بان اخراج شى واحد عن الحد بقيدين جائز فما عند المتكلم بفيد اخراج قول الجاهل
وادخال نحو هزم الامير ويضرب عن التاول بفيد اخراج قول الجاهل واخراج الكذب كما سياتى
فقد يوجد كل من هذين القيدين بما دون واستنى فى فايدة اخرى نحو اسنادها الا كل منهما
الاول اسنادها الا الثانى اولى فلذلك اسنادها اليه بقى هنا شى وهو انه كان حق العبارة
ان يقول ليخرج عن الحد قول الدهرى عدل قوله لئلا يمتنع طرده فان امتناع طرد الحد لا يفهم منه
المعنى الذى ذكروه اصلا قوله ولذلك اى لان المعتبر فى المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف
ما عند العقل قوله او بعلم بالجزم عطف على يعلموا داخل معه فى حيز النفى الذى عم المعطوف
والمعطوف عليه كما فى قولك ما جاءنى زيد او عمرو اى ما جاءنى واحد منهما والمعنى لا يحملون نحو اشاب
الصغير على المجاز ما انتفى العلم والظن معا بكونه مخالفا للاعتقاد القائل بل يحملونه عليه اذا ثبت
احدهما اى اذا علموا وظنوا ان قائله ما قاله عن اعتقاد حملوه على المجاز واذا علموا او ظنوا
ان قائله ما قاله عن اعتقاد حملوه على المجاز واذا اعلموا او ظنوا انه قاله عن اعتقاد حملوه على
الحقيقة واذا لم يعلموا ولم يظنوا شيئا منهما ترددوا بين كونه مجازا صادقا وكونه حقيقة كاذبة
قوله كله لم اصنع الظاهر ان ينصب كله لعدم الاحتياج الى تقدير ضمير المفعول فى لم اصنع مع
استقامة الوزن الا انه يفيد نفى العموم لان كلمة كل داخلة فى حيز النفى معمولة للفعل المنفى
فعدل الشاعر الى الرفع ليفيد عموم النفى المناسب لغرضه فكانه قال لم اصنع شيئا من ذلك الذنب
والقزع واحد القنازع وهى الشعر حوالى الراس وعن فى قوله عن قزع بمعنى بعد كما فى نظره
اى مبرعن الراس قزعا بعد قزع وجذب الليالى مضيها واختلافها يقال جذب الشهر اى
مضى عامته قوله ابطى او اسرعى حال من الليالى بتقدير القول اى مقولا فى حقها ذلك
او يجعل الامر بمعنى الخبر اى مبطئة ومسرعة فيفوت معنى المخاطبة واما خطاب لها على طريقة
الالتفات اى ابطئى ان شئت ايتها الليالى او اسرعى اذ لا يتفاوت الحال الذى بعد ذلك
قوله حين دسم طرفى لعوده الى النجم والانحسار الانكشاف يقال حسرت كمى عن ذراعى فانحسر
قوله لكونه مجازا بدل اشتمال او عادة للجار من قوله لعوده الى النجم والباء فى بما ابتعه متعلق باستبدلوا
والسرفى فانه يعود الى النجم والباء عايد الى الموصول والمفعول الثانى محذوف اى ابتعه اياه
اى جعله تابعا قوله فيره عنه قزعا ومن فى قوله بيان لما والضمير فى افناه الى النجم والشعر راسه
ومعنى وارك والساهد ضعو لقوله المذكور فى قوله افناه قيل الله قوله دليلا ديتنع عكسه
عطف على لئلا يمتنع طرده ولا يقدح ذلك اى ولا يقدح انتفاء الامتناع فى كون كسا الخليفة
الكعبة وهزم الامير الجند من المجاز العقلى قوله يحترز به عن الكذب اى عما يقوله المتكلم الا انه

بصدد ترويجه فلا يرتكب فيه ما ولا اصلا فيخرج عن حد المجاز بقوله لضرب من التاويل وحاد
مع ذلك ان يكون صادقا مطابقا للواقع قوله وهي اذا ادعى انبت موضوع مريدا انه اذا
قدر ان النسبة الى القادر المختار داخل في مفهوم انبت مثلا بحسب الوضع في اصل اللغة او
بحسب وضع آخر طارى على الوضع اللغوي كان استعمال انبت في غير القادر المختار كما في
انبت الربيع اخراجا له عن معناه الموضوع هو له لا معنى آخر فيكون كلمة انبت مجازا لغويا
اي وضعيا منسوبا الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع ان في قولك انبت الربيع يصدق
عليه على ذلك التقدير انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاويل
هو تشبيه تلبس الانبات بالربيع بتلبسه بالقادر المختار فوجب ان يجتنب بتقييد وهو
بقيد الخلاف بان يكون خلافا يكون بواسطة العقل لا بواسطة وضع من الاوضاع فقوله او
وضع عطف على ادعى اي اذا ادعى ان انبت موضوع في اصل اللغة للاستعمال في القادر المختار
او اذا وضع لذلك الاستعمال في عرف عام او خاص في النكرة في قوله وضع بتقييد بشمول الاوضاع
كلها لان النكرة في سياق النفي تعم افرادها ولو عرفه باللام لتبادر منه الوضع اللغوي لانه
الاصل السابق على ما عداه ولذا قال في وضع اللغة ان ادعى لان طايفة من الناس قد ذهبوا
اليه في وضع غيرها ان ارتكب لانه يجوز ان يرتكب ذلك في الاصطلاحات وان لم يذهب
اليه احد قوله ولاجل هذه الصورة اي ولاجل انه قد يدعى كون انبت مثلا موضوعا
في اللغة للاستعمال في المختار او قد يرتكب وضع لذلك بعد وضع اللغة يحتاج في الحكم
يكون نحو انبت الربيع البقل مجازا عقليا الى بيان ان التقييد بالقادر المختار ليس بمعتبر
في شيء من الاوضاع فان قلت لا حاجة في ذلك الحكم الى بيان عدم التقييد اذ قد ثبت عند
العقل ان الانبات لا يصدر الا عن المختار فاذا اسند الى غيره بعد تعديه مكافه الا
بحكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعا فان فرض مع ذلك ان وضعا من الاوضاع قد
ايضا للمختار كان مجازا لغويا مع كونه مجازا عقليا اذ لا منافاة بينهما قلت ان المجاز انما
ينسب الى العقل اذا لم يكن هناك تصرف في امر لغوي الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا
للغوي وايضا للافادة في اعتبار المجاز العقلي بعث على حدة مع اندراجه في اللغوي قوله فليس
بداخل في مفهوما تما وضعا ان الذي تعلق بالوضع هو ان انبت مثلا الاثبات الانبات
للانبات الضرب وانه للانبات في زمان ماض لا للانبات في زمان مستقبل او حاضر واما
ان المثبت له قادر او غير قادر فلا تعلق له بالوضع قوله ما نقل عن احد من رواة اللغة خص اللغة
بالذكر لانها العمدة في الوضع والمخاطب مع ان الوجوه المذكورة جارية ايضا في ساير الاوضاع بلا خفا

قوله وحكم العقل بان لابد لها من موثر قادر كان سايلا قال ان الفعل حاكم بان الافعال لابد لها من موثر قادر فوجب ان يكون صيغها موضوعة للاسناد الى القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل وانما لم يتعرض الرواة لهذا القيد اعتمادا على شهادة العقل به فاجاب بان حكم العقل بذلك على تقدير تسليمه يقتضي ان يترك تقييد الافعال به في الوضع استغناء عنه بشهادة العقل فان لم يجعل حكمه بذلك دليلا على ترك التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على وجوده وانما قلنا على تقدير تسليمه لانا لا نم ان العقل يحكم بما ذكرتم اذ لا شبهة في ان العقل يجوز صدور الافعال عن القادر بواسطة موثر لا يوصف بالقدرة اصلا كالافعال المتولدة من افعال آخر صادرة عن القادر مثل حركة اليد على ما تقرر في علم الكلام على مذهب المعتزلة واذا جوز العقل التاثير من غير القادر تبعا فلم لا يجوزه منه استقلالا قوله ومنها ان فعل لا يشتبه عليك ان لفظ فعل جايز الاستعمال في جميع الافعال ثم ان مصدره مستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما اشار اليه فلذلك خصه بالاستدلال وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره لمجرد الاقتران بالزمان فلو كان فعل موضوعا للاستعمال في القادر كان مصدره ايضا كذلك فيستلزم ان يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الجمر التبريد وفعل السقمونيا في البدن اسهال الصفراء مجازا لغويا معلوما مجازيته لكل احد من العارفين بوضع اللغة واحكامه لكن ادعاء ذلك بوضع بعيد عن الانصاف بخلاف ادعائه في انبات الربيع واحياء الروية وانما نتركه العداه ونظايرها فانه ليس في تلك المرتبة من البعد عن الانصاف فتامل قوله ومنها ان نحو خلق يعني ان ههنا افعالا يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بالاختيار واقعا لا اخرى يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بغير اختيار فلو اعتبر في الوضع انتساب الاولى الى المختار لاعتبر فيه انتساب الاخرى الى غير المختار بعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب الى غير المختار في مفهوم هذه الافعال مما لم يقل به احد من السلف فلزم ان لا يكون الانتساب الى المختار معتبرا في الافعال الاول قوله لتعدي الحكم فيه عن مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد بمعنى النسبة وفي قوله فالحكم في انبت الربيع الخ تسامح لا يخفى اذ يقال فالحكم في انبت الربيع البقل مكانه الاصلي هو الله عز وجل وفي هزم الامير الجند عسكره وانما قال ههنا عند الاعتقاد ولم يقل عند العقل كما قال في المثال الاول لما سيلة من ان الفعل غير كاف لتعيين المكان الاصلي في هزم الامير كما هو كاف في تعيينه في انبت الربيع وقد نبه بقوله لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع على ان المراد بالمجاز اللغوي ما ينتسب الى الوضع مطلقا قوله وكثيرا اي و

[illegible]

وقد يقال ههنا وجه آخر لم يذكر لشهرته وهو انه لو كان للفعل موضوعا للاستعمال في المختار لكان قولنا فعل بالاختيار وفعل لا بالاختيار تكرارا وتناقضا

وقد اسند الفعل الى غير المختار بطريق الحقيقة كما في شعر الفطن السليمة قول الشاعر لما اشرف الرجز ومنطق رحيم جلاني هواه ولا انذر عيناي قال الله كونا فكانتاه فعولان بالالباب ما يفعل الخمر

[illegible]

كثير من الازمان هذا النوع مجازا لتعلقه بالحكم اى الاسناد بمعنى النسبة وذلك لان المتعدى
عن مكانه الاصلى فى مثل انبت الربيع هو الاسناد لا شئ من تلك الكلمات ولذلك جعل
بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفة للاسناد دون الكلام قوله ومجازا فى الاثبات اى
فى الاسناد الثبوتى واما النفى نحو ما ربحت تجارتهم وما نام ليلى قائما بعد مجازا بناء على قصد
اثبات النفى لا على قصد نفى الاثبات من ذلك لما ذكرنا انهم فرحوا بما حسرت ويسمى فعلى
هذا لو قيل ما نام الليل بل صاحبه او ما ربحت تجارتهم بل ربحوا فى تجارتهم لم يعد مجازا
اصلا قوله كما فى انبت الربيع البقل فان العقل بنفسه حكم باستحالة صدور الانبات
عن الربيع وبان مكانه الاصلى هو الفاعل المختار ولا يحتاج فى استفادته الى العقل بعلمه
بالمكان الاصلى ههنا انه ينظر فيما عنده من المقامات التى يقتضيها ليعرف كما هو واما فى نحو هزم
الجند وكسى الخليفة الكعبة فان العقل لا يحكم باستحالة صدور الفعل عما اسند اليه ويحتاج فى علمه بان مكانه
الاصلى هو جند الامير واتباع الخليفة الى الاستعانة بالعادة لكن ذلك لا يخرج المجاز عن
كونه عقليا اذ ليس معنى كونه عقليا انه علم بنفس العقل وحده بل معناه انه ليس متعلقا
بالوضع فلا يخرج الاستعانة فى ذلك بالوضع وحاديه بعبره مع اطلاق اسم العقلى على الاول
الى لكونه اقوى فى الانتساب الى العقل واطلاق اسم الحكمى اذ الاسناد على الثانى البق
بحر دمينو عن القسم الاول قوله لا تزال مترددين اربع صور لا مزيد عليهن اورد على انه جعل
المجاز العقلى والمحكوم به فيه يجوز ان يكون جملة كما فى قولك زيد صام نهاره او نهاره صائم و
الجملة لا توصف عندهم بكونها حقيقة وضعية ولا مجازا وضعيا لانه اخذ فى تعريفهما الكلمة
فلا ينحصر المجاز العقلى باعتبار المحكوم به فى تلك الصور الاربع واجيب عنه تارة بانه
اراد بالكلمة فى تعريف الحقيقة والمجاز اللفظة الواحدة وما فى حكمها واخرى بان الحكم الذى
يرجع اليه المجاز العقلى واسناده هو اسناد صام الى نهاره او اسناد اسم الفاعل الى ضميره
لا اسناد الجملة الفعلية او الاسمية الى زيد ومن ثمة يرى بعضهم يجعلون المسند فى المجاز
والحقيقة العقليين الفعل وما يشبهه من الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان لا يوصف
بكونه حقيقة ولا مجازا فان قلت الانحصار فى الصور الاربع باطل قطعا لجواز كون طرفى
الاسناد او احدهما كناية قلت قد عرفت انه لا فى عداد الحقيقة فلا يبطل الانحصار به
قوله كثير الوقوع فى كلام رب العزة يعنى على راى السلف وفيه رد على من انكر وقوع المجاز
فى القرآن عقليا كان او لغويا ظاهر بان لم يتوهم كونه غير مجوز وفساده ظاهر قوله باسناد الانبات
هذا المجاز متعلق بقال الاطيع ما عطف عليه اى قال هذه الاقوال ملتبسا باسناد الانبات

في هذه الايات كلها لا غير الا شيأ الى هذه الافعال لها عند العقل وانما ذكر العقل مع ان المذكور في الحد هو المتكلم تنبيهاً على ان العقل هنا مستقل بعرفه المكان الاصل وما في كما يروى كافة فرايل لا يسند الا الحكم العقلي ومنصوب على انه حال عن هذه والعامل ما في ذي الحال ضمير فيها قوله او مكانه الاصلي اسناد الربح الى اصحاب التجارة يريد ان المكان الاصل للاسناد الربح انما هو اصحاب التجارة وكذا الحال في اسناده نفيا اذا كان ما ولا بالخسران كما ورد وانما اسند الى التجارة لتشبيهها بالفاعل الحقيقي او لكونهما سببا فيه وفي جعله العلم بالآيات فاعلا حقيقيا لزيادة الايمان رعاية لمذهبه والحق ان فاعلها حقيقة هو الله والآيات سبب بعيد والعلم بها سبب قريب والنجوم كالمادة لانبات الثمرة والفاعل الحقيقي هو الله والحرب كالعلة الصورية لوضع اوزارها اي انقضائها من الآلات والاسلحة والارض مكان الاخراج انما من الدفاين والاموات وبالجملة كل ما اسند اليه الفعل في هذه الآيات له تلبس بالفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل قال ولا تحتاج في ذهبك يعني ان المجاز ان كان لغويا فلا بد له من معنى حقيقي اذ المستعمل هو فيه كان حقيقة وذلك لان الاستعمال في غير الموضوع له فرع لتحقق الموضوع له وان كان عقليا فلا بد هناك من شيء اذا المسند اليه كان حقيقة لان الاسناد الا غير ما هو له فرع لتحقق ما هو له واما تحقق الاستعمال في المعنى الموضوع له فليس بواجب كما اشتهر في اصول الفقه وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وحذف الحكم واقعا في مكانه الاصلي قوله يكون متعدى عنها هذه الجملة صفة لحقيقة وفي بعض النسخ يكون متعديا عنها اي يكون المجاز متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا انها صفة سببية وقوله فلا يجوز نهي بصيغة الخطاب او نفي معطوف على لا يحتاج اي لا يجوز في هذه الامثلة ان لا يكون لكل واحد من هذه الافعال فاعل في التقدير وقد رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى ان ليس من الواجب ان يكون للفعل في المجاز العقلي فاعل في التقدير اذ لا يستطيع ان يقول هنا فاعل نقل عنه الفعل واسند الى الحق والهوى او الوجه قوله وفي الحسى هذه الواو داخلة على المفعول الثاني يعني يضرب المثل وفايدتها تاكيد لصوق الثاني بالاول على قياس ما قيل في الصفة والجار ان اعني الباء واللام متعلقان بيضرب اي صيرني هواك بحيث يضرب المثل لحبي اي لهلاكي بسبب هواك ويروى لحيني فيكون بدلا من في وقيل الواو عاطفة لاحد الطرفين على الآخر الا انه قدم المعطوف اي يضرب المثل الحسني وبي قوله ولكن حكم امرؤ التحكيم معطوف على لا تجوز منها اي في هذه الامثلة وقوله فاي ماشي منصوب في لبحر الرواية على انه مفعول ارتضي ويجوز

[Left margin, slanted:] ديار وطلب الولد للتنجيح بالعبادة وهي لعله الاولى قال تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم ونادوا عليه فمنه نح

الرفع على حذف الضمير اى ارتضاه وعلى التقديرين فالمعنى اى شئ ولم يرتضاه العقل لصحة
اسناد هذه الافعال اليه فهو اى الذى ارتضاه العقل ذاك اى المكان الاصلى وقوله فاذا
ارتضى تفصيل للمجمل الذى قبله وقوله فعل جواب اذا وقوله واذا ارتضى فى امد منى قد عطف
عليه قوله واذا ارتضى فى وصيرنى وقوله فاذا ارتضى فى قوله يزيدك وجواب الكل قوله
فعل فاعل اقدمنى ذلك اى المذكور اولا وهو التعبير وفاعل صيرنى ويزيد هذا اى المذكور
ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه وقد بالغ المص فى بذل جهده فى تعيين فاعل اقدمنى ولم
يثبت شئ تعتد به فان نفسك هى دانك بعينك فى متعارف اللغة وكيف يكون مقدم لك حقيقة
بل هو قادم لاجل الحق واما قولك حملتنى نفسى من الحجاز اى حملتنى حظرا بها واراد اتهام
كذلك قولك هدى بعض حيث جعلتها بمنزلة شخص يجذبك الامور كيف اضطرب
فسر معنى اقدمنى بعينى لاجل حق لى على فلان بقوله اى قدمت لذلك حيث قال وما
يرجع الى معنى اقدمنى فقدرى على القدوم والداعى اليه الخالص اى عن الصوارف مع ان القدرة
والداعى لا يصلح شئ منهما فاعلا حقيقيا لا وحده ولا مع صاحبه انما الفاعل الحقيقى هو القادر
ذو الداعى كما صرح به والصواب ان يقال الواقع ههنا ليس الا قدوما صادرا عنك بحسب
دواعيك لكنك احدثت الفعل من الاقدام واسندته الى الداعى فان اردت ما قدمنى معنى
حملنى على القدوم كما هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا ولا مجاز فى الاسناد اصلا
ان اردت به معناه الحقيقى فلا بد من تاويل فاما ان يقال شبه الحق بمقدم متوهم فى صورة
وبولغ فيه حتى ادخل الحق فى جنس المقدم وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون استعارة
الكناية ولم يكن هناك مجاز عقلى ايضا وبعده ظاهر واما ان يقال قصد المبالغة فى
مدخلية الحق فى وجود القدوم ففرض هناك اقدام من فاعل متوهم ثم اسند الى الحق فان نقل
الاسناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازى كنقل الاسناد من الفاعل المحقق الى انهما
يفيدان المبالغة فى ملابسة الفاعل المجازى للفعل فيكون المجاز فى الاسناد لا فى الفعل
ولا شك ان هذا الفعل ليس له مكان اصلى حتى يجوز اسناده اليه حقيقة اذ لا فائدة لاسناده الى
الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الحق فانه مفيد للمبالغة فى ملابسة القدوم المحقق كانه موثر
فيه وقس الحال على ذلك فى صيرنى ويزيدك ومراد الشيخ ان هذه الامثلة ليس لها فاعل يصح
ان يسند الفعل اليه لان هذه الافعال كلها مقدرة من فاعل متوهم للفائدة المذكورة انما
المحقق هناك هو القدوم والضرورة والزيادة لكن الامام الرازى لم يطلع على مراده فطعن
فيه بان الفعل لا بد له من فاعل وتبعه السكاكى وايده بان المجاز فرع فلا بد له من اصل قوله

كونهما حقيقيين منصوب على انه مفعول لقوله والظن . ما قد مر في قوله نوع من العلوم يريد علم الكلام فانه حقق فيه ما يحتاج اليه الفعل من زيادة وانه لا بد عند المعتزلة في صدوره عن الفاعل من داع يدعوه اليه فلا يتصور كون الداعي اليه فاعلا له حقيقة وقوله متى تاملت وقانعت طرف لم يدرك الله تال واما الحقيقة العقلية قوله ما عند المتكلم اي ما عنده بحسب اعتقاده نظرا الى ظاهر حاله سواء اعتقده في الواقع او لم يعتقده وحاصله انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقده فيدخل في الحد نحو قولك جاء زيد معتقدا انه لم يجئ اذا قصدت من حيث الظاهر لغرض لك فيه وكذا يدخل فيه نحو زيد انسان مما ليس المسند فيه فعلا ولا ما هو بمعناه وقيل سيطلب بطرد الحد لان مثل لا يسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا ايضا ويخرج عنه نحو زيد عدل اذا قصد به انه عدل مجسم واما اذا اقصد به انه ذو عدل او عادل فهو داخل في الحد قوله مع كونهما غير مقيدين لما في العقل من الحكم فيهما وذلك لان العقل بنظره الصحيح كما اشرنا اليه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع وصدور الشفاء عن الطيب قوله لسبع هنات اي اشياء قبيحة منها ان يقصد باللفظ في مقام التعريف ما لا يدل عليه اصلا ومنها ان ذلك الحكم ليس مما يقبله عقل الدهري او الحاصل بل مما قد وهم الذي غلب على عقله او اخذه بمجرد تقليده لغيره ومنها انه يسمى كل ما يعتقده فيظل معقولا مقبولا عند العقل وان كان يستحق الذم عند العقلاء قوله ومن حق هذا المجاز الحكمي تقديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف الحقيقة اولى الا انه اخره لئلا يحدث نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بعد فراغه من تقدير الكلام في هذا الفصل على راي الاصحاب قوله فانه اي فان هذا المجاز لا يكون الا لذلك اي لنوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي في ملابسة الفعل بوجه بعيد وقد يكون ملابسة للفعل بتوسط حرف كما في الضلال البعيد والاسلوب الحكيم اذ يقال هو بعيد في ضلاله وحكيم في اسلوبه قوله من دوران الاثبات بدل عن قوله من نوع شبه او بيان له وقوله دوران الفعل وروانه نصب على المصدرية من المصدر قوله بسبب ما يكون اي من الحماقة والجبن بناء على ظهور انه لغو محض لا وجه لصحته حقيقة ولا مجازا وكلمة ما في قوله لما يسمع مصدرية والمعنى ولكثرة سماعك منهم في المجاز العقلي انه مجاز في الاثبات وربما اوهم سماعك اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ الاثبات يتبادر منه الايجاب الذي في النسبة الخبرية لكن لا تخصيص بالخبر لان المراد بالاثبات كما مرت الاشارة اليه وهو التعبير السوي سواء كانت تامة خبرية او انشائية او غير تامة كالنسبة الاضافية في مكر الليل والنهار وفي النسبة الوصفية في جملة رجل عدل والنسبة التعلقية كما في قوله ما سارق الليل اهل الدار وقولك اطعمت

اما لو قال [الكافر / الموحد] انبت الله البقل فانما النسبة حقيقة ح

هذا الضلال اي التطويل الظاهر كما يشبه الواقع ولا ... ح

امر فلان وكالنسبة التي بين الاسم المشتق وفاعله نحو صايم في النهار صايم وكذا قوله تع سكانا
واصل سبيلا فان التميز ههنا فاعل بحسب المعنى وقوله بعدما اصعف منزله الشرط وجوابه
فليفعل الدهر والسلف هو التدارك وفرط بمعنى سبق وقوله ان هذه الاوامر مفعول قل
قوله واذا تاملت المجاز العقلي وحدت الحاصل منه الى آخره عليه ان يقال فالاولى ان يجعل المجاز
العقلي وصفا للاسناد لانه المتعدى عن موضعه الاصلي عند المتكلم وانما يوصف الكلام بالتعدي
تبعا للاسناد وكذا القول في الحقيقة العقلية وايضا انتسابهما الى العقل بلا واسطة
قوله والنهي مثاله ان يقول بعد ما جرى هذا فلا ينبت الربيع شيئا ولا يتم المجاز العقلي نثرا
فان قلت مثل ما ولسانه هنا بالامر كما دلت النفي بالاثبات في ما نام ليله قلت لا حاجة
الا ذلك لان النهي يدل على ان في العقل ممن نهي عنه فيتضمن نسبه يوقعه في غير موضعها الحلال
النفي اذ لا يدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه ثبوت النفي للمنفي عنه فرجع بامام الا معنى سهى
وما وجبت الى معنى خسرت كما مر وقوله في ذلك اي فيما ذكر من الحصر وما عطف عليه قوله
والاى وان لم يمس تقرير الكلام على راى الاصحاب فالذي يثبت وتقرير عندي وبين
الوزير وبنا القصر هو نظم هذا النوع اى المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية قيل انما
نشا اختياره هذا النظم من عبارة الكشاف حيث قال وقد يسند الى هذه الاشياء على
طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل كما تضاهي الرجل
الاسد في جرأته فيستعار له اسمه الا ان صاحب الكشاف لم يرد ان هناك استعارة في شيء
من طرفي الاسناد بل اراد نسبته انتقال الاسناد من محله الاصلي الى محل آخر بالاستعارة الا
فقوله المسمى استعارة اراد به استعارة عقلية لا لفظية قال الشيخ عبد القاهر نسبة
الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوها
وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل
اليه وهو مثل قولنا نسبه ما ليس في رفع بها الاسم ونصب الخبر فقد ظهر من كلامه هذا ان
في المجاز العقلي تشبيها للفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي لكنه ليس هو التشبيه الذي يبنى عليه
الاستعارة اذ المقصود الاصلي في انبت الربيع لا كونه بمنزلة القادر داخلا في جنسه بطريق
الادعا كما ادعى المصنف وجعل نسبة الانبات اليه قرينه لذلك الدخول الادعائي فانه ركيك
كما لا يخفى وكذا جعل الامير داخلا في جنس الجند مستبعد جدا نعم اذا اسند فعل الامير الى
بعض خواصه لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالامير حتى كانه هو الا انه لم يجار
مرد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية لما اختاره في التشبيه فيه ملاحظة للحصول

الفعل

الضبط بتقليل الاقسام هذا وقد اعترض عليه ههنا بانه ذكر فيما سبق ان المراد من المشبه المكور
في الاستعارة المكنية هو المشبه به فلما نظم المجاز العقلي في سلكها لزمه ان يكون المراد
بعيشة في قوله عيشة راضية صاحبها وبماء في قوله من ماء دافق فاعل الدفق وان يصح
الاضافة في نهاره صائم لاستلزامه اضافة الشيء الى نفسه وان لا يكون الامر الا لافادة ما
في قولهما وقدنه ماهامان وان يتوقف جواز نحو انبت الربيع مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله
على الاذن الشرعي واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب بان المراد من المشبه في الاستعارة بالكناية
هو المشبه ادعا لا حقيقة على ما علم من كلامه صريحا فالمراد بعيشة حقيقة العيشة لكن مصورة
بصورة صاحبها وداخلة في جنسه ادعا بطريق المبالغة ونصب وكذا الحال في غيرها
وعلى هذا فقد اندفع المفاسد كلها بالحمل ما دهنا قوله واي حسن احمل وما عطف
عليه اغنى وينقسم عندي وبنا اما حال واما مفعول لاجله واياما كان فهو متعلق بهما
معا اي اجعل المجاز كله لغويا واقسمه هكذا بانيا او بنا ولفظه هذا صفة لقوله واشارة
الا نفي الاستعارة التبعية بالرد الى المكنية ايضا ولو قال وقولي ذلك في المجاز الراجع الى
حكم الكلمة اشارة الى نفيه الذي توسط ذكره بين دسك الشقين لكان احسن ولفظه هكذا
نصب على المصدر والى مفيد بدل منه او بيان له اي انقساما الى مفيد وغير مفيد وقوله
والمفيد عطف على المستتر في ينقسم لوقوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة
واخواته ولم يتعرض في هذا التقسيم للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف الاستعارة
واحوالها لا من اقسامها بالذات وقدم الاشكال الوارد عليه في تطيب الحال وقوله بحصل
اقسام ثلثة متعلق بمحذوف اي وينقسم كل من التحقيقية والمحتملة الى قطعية واحتمالية انقساما
ما ملتبسا بحصل اقسام ثلثة من انقسمهما لا لحصل اقسام اربعة كما يتوهم لان الاحتمالية منهما
معا قسم واحد كما عرفت وقوله حقيقة بالقطع مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والظرف
الواقع في الحد اعني قوله على ما هو عليه خبر لان الحكم اي كائن على الوجه الذي هو اي الحكم عليه
اي على ذلك الوجه وقد عطف على هذا الخبر قوله واقع موقعه وقوله فاخترابهما شيئت
كانه اشارة الى ان حدهم للحقيقة غير جامع لخروج مثل قول الدهري انبت الربيع البقل مولى
الحاهد شفى الطبيب المريض منه لان الحكم ههنا ليس على ما هو عليه في العقل وقد يجاب عنه
بان قوله وواقع موقعه عطف تفسيري لما سبقه يدل عليه فقد ان العاطف في بعض
النسخ ولا شك ان الحكم في هذين القولين واقع موقعه في زعم القائل وانت خبير بان الاولى
ان يترك السابق ويكتفي بالمفسر ويعتبد بقولنا عند المتكلم واما ما يقال من انه اشاره ايضا

لان مثل قول المعتزلة خلق الله الاعمال كلها بنا على انه سبب بعيد للخلق وقولنا اصل الله الكافر بنا على تمكينه للشيطان من اضلاله داخل في حد الحقيقة فلا يكون سانعا في خارج عن المجاز لان الحكم المعاد به ليس مخرجا عن موضوعه اى محله في العقل فلا يكون جامعا فتحه عليه ان هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال ان القايل بالقدر اذا قال خلق العبد اعماله بنا وعلى انه محلها كان مجازا خارجا عن جدي داخلا في حد الحقيقة على زعم المص قال الاصل الثالث من علم البيان في الكناية الكناية هي ترك التصريح فسر الكناية بالمعنى المصدري ويعلم منه الكناية بالمعنى المقابل للمجاز كما فسر الاستعارة ايضا بمعناها المصدري ويعلم منه الاستعارة التي هي قسم من المجاز واورد في تفسيرها ترك التصريح اشارة الى مقابلها ولعل ان الاصل في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى حفا وقد مران المراد بلازم الشي ما يتبعه ويرتدفه ويلزمه اياه ان يكون له تعلق ما به مصحح للانتقال منه الى متبوعه سوا كان لزوما عقليا او عاديا او ادعائيا واعتقاديا والمتبادر من قوله الى ما يلزمه لينتقل من المذكور الا ان اللازم مراد في الكناية لكنه ليس مقصودا في نفسه بل قصد به ان ينتقل منه الى ملزومه الذي ترك التصريح بذكره وهذا مناسب لما سياتي فيما بعد ان الكناية يراد بها معناها ومعنى معناها ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى الملزوم المتروك ذكره صريحا مع جواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا موافق لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض الاصلي منه و لما سيذكره عن قريب من ان الكناية لا ينافي ارادة الحقيقة وقد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام في اوايل الاصل الثاني قوله لينتقل منه اى من طول النجاد او من اللفظ المذكور الى طول القامة وانما خص نسا العرب بالذكر لانه وقع في كلامهم فلانه نؤوم الضحى كناية عما ذكر من كونها مخدومة غير محتاجة الى السعي قال قايلهم نؤوم الضحى لم ينتطق عن تفضل اى لم تشد نطاقها للخدمة بل هي مخدومة وربما يجعل نؤوم الضحى في كلام غيرهم كناية عن الغفلة والكسالة قوله من اخفا وجه التصريح اى اخفا طريق التصريح ولو قال بدله من اخفا وجه الدلالة لكان اظهر قوله ولا لكني عطف على لما فيه وذلك اشارة الى اخفا وجه التصريح وقوله كيف ما تركب اشارة الى الوجوه الاربعة من التراكيب الستة المتصورة من تاليف الحروف الثلثة وقد اهمل منها اثنان تقديم اليا ما بتاع الكاف والنون او الكنية علم صدر باب وام او ابن او بنت واكثرها طارى على مسمياتها لم يوضع لها ابتدا وفيها نوع حفا ويقابلها الاسم العلم اعني الذي وضع على صاحبه ابتدا لا اخفا فاذا ذكرته كان تصريحا بذكره فلذلك قال من اخفا وجه

التصريح

التصريح باسمايهم الاعلام واما اللقب فهو علم يقصد به حال اطلاقه مدح او ذم وقد شرحنا
في مباحث التعريف بالعلمية بهذه الاقسام الثلثة قوله وفيه وفي قبله يكون في العدو
الجوانح جمع جانحة وهي الذاهبة المستاصلة يقال جاحه واجتاحه اذا استاصله والمسلة
النادر الذي بالمكان نزل به وليصهه معنى الاستعارة قال على بنيه اي من الزمان والمستطنه
على صيغة المفعول من استنطنت الشي وقلم المراة على وزن جعفر فرجها وقيل هو مستعار لهذا
المعنى واصله الخشبة المستوية التي جعل فيها الحايك اللحمة حين ينسج ويقال لها بالفارسية سكوك
قوله واحترازهم ان يصرحوا بلفظ حيث عبر عنه بمقلوب الكبير قلب الكل قوله ثم ان
الكناية وان تضمن معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها في ذلك على سواء بل ربما
اتصف بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح كما سيكشف لك ذلك في آخر مباحث الكناية
حيث بين وجه تسميته هذه الاقسام باسمايها وان وجب كون الكل من مراتب الوضوح
بالنسبة الى الخفا المطلق على ما حققه وكانه اختار لفظ التفاوت وان ضمنه معنى الاقسام بتفاوت
حيث عدله الى قوله احدهما ان الكناية لا ينافي ارادة الحقيقة اي لا ينافي ارادة المعنى الحقيقي
بلفظ الكناية وهذا الفرق اعني جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز هو العمدة
في الفرق بينهما الان بعضهم اكتفى بجواز ارادته في الجملة وان امتنعت ارادته في المحل الذي
استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله تع الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور
هنا قعود على سريره وكذا قوله تع ولا ينظر اليهم يوم القيمة كناية يكون عن اهانتهم وترك
الانعام عليهم وان لم يمكن النظر منه سبحانه وتعالى وفي الكشاف ان هذا الكلام في حق
من يجوز عليه النظر كناية وفي حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في
الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال فاذا لم يجز يسمى مجازا متفرعا عن الكناية
لان اللفظ قد استعمل في المكنى عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي فاستعمل في
محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصلي كما في المجاز
المرسل نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار في نحو رايت في الحمام اسدا قوله اي والمجاز
اي وكيف لا ينافي المجاز ارادة المعنى الحقيقي والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة لارادته
اي منافية لها وملزوم معاند الشي معاند لذلك الشي اي مناف له قوله والثاني ان مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم اراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان
الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا للملزوم او اخص منه كما سبقت
الاشارة وتحقيقه في ترجيح الكناية على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه مانعا له

وان بنى ذلك في جميع الفنون فليتدبر

اي اقتصار على لفظ الاقسام ح

فيه قبل العمل بلفظها اي بالمقطع الكناية اشارة الى ان فانه يجوز ارادة بلفظها تابعا مع الصريح وان امتنعت الارادة في بعضها بسبب عارض لفظا له

كانه كان تقسيم الى هذا الاقسام تفاوت في الخفاء او تفاوت في الاقسام ح

في تعريف علم البيان في المقدمة ح

اي بالتفاوت بين افرادها في الخفا بقياس بعضها الى بعض ح

قوله هو العمدة اشارة الى ان الفرق الثاني لا يعول عليه لان الانتقال من معنى آخر انما يكون من الملزوم الاول الى الآخر باعتبار وايضا في اللزوم ذكر التكلف الذي سبق ذكره ولهذا قال بجعل اللازم مساويا او اخص كما سيأتي ح

وقد عرفت ان كون الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم محتاج الى التكلف الذي ارتكبه في
صدر الفصل قوله لا يخرج عن اقسام ثلاثة وذلك ان ما يقصد اليه في الكلام اما منسوب اليه
باى نسبة كانت واما منسوب واما نسبة فالاول يسمى موصوفا والثاني صفة والثالث
تخصيص الصفة بالموصوف اى اثباتها له ونسبتها اليه فلا يطلب بالكناية الا احد هذه
الثلثة وذلك بان يذكر اللازم الذي يرد فيه استعمال فيه اليه ولفظ الطلب في قوله طلب نفس
الموصوف وطلب نفس الصفة مقحم لان المطلوب بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة لا طلبها
ولذا ترك في تفصيل هذه التقسيم وفايدة لفظ النفس منهم ان تخصيص الصفة بالموصوف
امر متعلق بهما معا فكل منهما مطلوب هناك في الجملة لكن ليس المطلوب فيه نفسه والمراد
بالوصف هو المعنوي لا النعت اللغوي قال القسم الاول في الكناية المطلوب بها
نفس الموصوف لا يخفى عليك ان انقسام المطلوب بالكناية الى اقسام ثلثة في قوة انقسام
الكناية الى اقسام ثلثة يطلب بها تلك الاقسام وان المراد بقوله القسم الاول والثاني
والثالث اقسام الكناية وقد عرفت الوجه في ايراد كلمة في غير مرة وقوله عارض صفة
لاختصاص وانما وصفه بالعروض لان الصفة من حيث هي صفة لا يوجب اصلها على موصوف
معين بل على موصوف ما والمراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كما في الواجب والقديم وعن ذلك
وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضافية مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضافية
غيره وانما حكم بان الخاصة المنفردة يكون كناية قريبة لانها سهلة المأخذ غير محتاجة
في جعلها كناية عن موصوفها الى تصرف واعمال بخلاف الخاصة المركبة المحتاجة في ذلك
الى ان يتكلف اختصاصها بما ذكره من الضم والتلفيق فلذلك كانت بعيدة وقوله اخرى مفعول
يضم اى بان يضم الى الاخرى واخرى قوله عن دخوله كل ما عداه اى عن دخول كل ما عدا
مقصودك فيه اى في ذلك المجموع ولا شك ان كل واحد من الحي ومستوى القامة وعريض الاظفار
مشترك بين الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر في القسم وجود الواسطة وعدمها
بين الموصوف والصفة كما في الفصيح والناطق بالقياس الى الانسان بل اعتبر في القسم
الثاني الواسطة وعدمها بين الكناية والمطلوب بها لظهورها فيه وجعلهما منشأ القرب
والبعد هناك وصدر الكلام بكلمة ان حيث قال ان الكناية في هذا القسم ايضا تقرب
تارة وتبعد اخرى بناء على انه مظنة التردد السامع في قبول الانقسام الى القريبة والبعيدة
كالقسم الاول قوله فالقريبة هي ان ينتقل الى الاولى بحسب المعنى ان يوما السامع على صيغة المجهول
لان المقصود انتقال السامع من الكناية الواقعة في كلام المتكلم الى مطلوبك لا انتقالك وقد تبين

النسخ المرية ... في المواضع الثلاثة

٢١٣

نحو مصححة بنا الخطاب قوله من اقرب لوازمه اراد بالاقرب ما ليس بينه وبين ملزومه واسطة
اصلا ووصفه بالاقربية على انه مأخوذ في الاول لوازمه كثرة متفاوتة في القرب والبعد
بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة وبعضها باكثر على درجات مختلفة يقال
رجل مضياف اي كثير الضيافة من حسن القيام باموها ويلزمه بلا واسطة كثرة الاضياف
كما يلزم طول النجاد طول القامة كذلك قوله وهو اي ذلك الفرق ان قولنا طويل نجاده كناية
ساذجة اي خالصة مشايبة تصريح لان الطويل مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقة فليس فيه ضمير
قطعا وقولنا طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما وذلك لان الصفة لما اضيفت الى ما
بعدها ولا بد لها عن فاعل وجب ان يكون مسندة الى ضمير يعود الى فلان وهذا نوع تصريح
بنسبة الطول اليه الا ترى انك اذا قلت هند حسن وجهها لم يؤنث الصفة لاستنادها الى
الفاعل الظاهر المذكر واذا قلت هند حسنة الوجه انثتها لاستنادها الى ضمير هند كذا
الحال في تثنية الصفة وجمعها في قولك هما طويل النجاد وهم طول النجاد وتركهما في قولك
هما طويل نجادهما وهم طويل نجادهم قوله وبهذا يستحضر ما تقدم في عطف على البحث ووجه
الاستعانة في درك ما قاله من السذاجة والاشتمال على تصريح بما تقدم له في الآية ان يقال
كما ان قوله من الفجر اخرج الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة الى باب التشبيه
كذلك اعتبار الضمير حال الاضافة اخرج الكناية المذكورة عن كونها ساذجة الى كونها مشوبة
بشيء من التصريح فان قلت اذا كان في الطويل ضمير يعود الى زيد مثلا كان ذلك تصريحا بطول
لا كناية عنه والقياس على الآية يقتضي ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير فيه مراعاة لحكم لفظي
هو احتياج الصفة الى ما يرتفع بها وهي في المعنى مسندة الى ما اضيفت اليه ومنتقل المسند
الى الضمير هو طول النجاد ولا الطول مطلقا فلا تصريح حقيقة بل هناك شائبة منه واما البيان
في الآية اعني قوله من الفجر فقد اقتضى الى ذكر الطرفين على وجه ينبي عن الحمل والتشبيه فلذلك اخرجها
عن الاستعارة بالكلية قوله تارة يكون واضحا وذلك بان ينتقل الذهن من اللازم بلا واسطة
الى المطلوب اتفاقا لا بلا تامل كما في مثال طول النجاد وكثرة الاضياف وتارة خفيا وذلك بان
يحتاج في الانتقال الى نوع تامل فلا يتيسر لكل احد بل لمن له دقة نظر كما في الكناية عن القفا عن
البلاهة وكما في الكناية بعرض الوسادة عن عرض القفا اذ لا واسطة في شيء منهما بين الكنايتين
مع قلة الوضوح واما اذا كني بعرض الوسادة عن البلاهة فانما يكون كناية بعيدة بواسطة واحدة
فلا يكون ما نحن فيه والذا الحين الكناية عن الكناية اذا كانت الثانية مشتهرة جدا تلحقه
بالصرايح كعرض القفا فانه باشتهاره عن البلاهة نزلت منزلة البلاهة وكذلك كثرة الاضياف

فلا تكون الطول منسوبا الى ما هو النجاد الا باعتبار ... الفصيح

فيكون من قبيل الكناية ... الكناية عن البلاهة

فيزيد منه له المضياف فحسن ان يكنى عن كثرة الاضياف بكثرة الرماد ولا يحسن ان يكنى بكثرة
الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر قوله بواسطة لوازم متسلسلة اعتبر في البعيدة
توسط لوازم متعددة متسلسلة مع تحقق البعد بواسطة واحدة ايضا اذ تمثيل الاكثر الاول
في الاستعمال كالامثلة التي نوردها وقوله الثانية كالمثال الذي اشرنا اليه فلا يلزم ح ان يكون
هناك كناية متوسطة بين القريبة والبعيدة قوله من كثرة الضيفان لا انه مضاف او جر
كلمة من في الانتقال عن الوسيلة الى المقصود لعلو يعتبر ولم يورد هذه الانتقال من بعض الوسايل
لا لبعض قوله متوصلا بذلك اى بقولك جبان الكلب او مهزول الفصيل فان كل واحد
منهما كناية عن كونه من اجرى عليه مضافا قوله وما يك فيّ من عيب كلمة ما شرطية في محل الرفع
على الابتداء وخبرها الجملة الشرطية مع جوابها لان العائد اليها في الشرط وجزم والمرصد موضع
الرصب اى دار شخص ذلك الشخص لمكان الرقب لان نفس الكلب اى يطوف دون الدار
الهرير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على اذى من يرد او غيره وقيل هرير صوته
للغضب ونباحه صوته للاعلام ولفظ له مذكورة بعد لفظ الهرير وبعد قوله طبيعيا ايضا
وقد كتب على الثانية علامة التصحيح دفعا لتوهم الزيادة سهوا وقوله مشعر باسم اداة ... ضمير
فان حين الكلب وضمير سلخته راجع الى من هو بمرصد وكذا ضمير وكونه اى وكون من هو بمرصد
كذلك اى موصوفا بكون سلخته معصدا وان وافاض مشعر بكمال شهرته بجنس القرى وقوله
صاحب السلخة مظهر في موضع المضمر والمسلمات على صنعه الفاعل النوق التي يتلوها اولادها
اى يتبعها من ابل النا قد صارت ذا تلو اى معه والمصرف الى الطباخ عليه غاسية للنحر فتكون
داعيا اليه كالتا دب الى الضرب وقوله مهر الى الفصيل جواب لقوله واذ لا داعي قوله ومن هذا
النوع اى من البعيد وقوله وما يك من الالتفات اسهل اى من حدث الفصول والدخول اذا حاجت
بطون الناس عنه ما هوله اى ذات اهل ويقال ايضا دار اهله اى بها اهلها ومرت
الدار اعم عادة فهو عامر اى معمور كدافق بمعنى مدفوق قوله واتصال ابا دمه لدى القريب ضمن
الاتصال معنى الوانح والالقاء بالقريب وقوله ذلك الانس اشارة الى الانس الذي هو فوق
انس الام بالابنه الزايرة وهو مصدر ابنا ولفظه ذلك بعد انسه صفة له والشرة بابه
الدار على سبيل مبالغتهم اى تيسر مطالبهم وهناك اشارة الى اشرة عبد العزيز على ما اراد اى
على ما اراده من وفور احسان عبد العزيز وضمير عواه للكلب وكذا المستتر في كلمه والبارز للضيف
وهو اعجم جملة حالية والوجه في زيادة اللطف اى تكليمه اياه من احاجته له مع انه اعجم من شأن
الكلام فيه غرابة تستجلب فيه دلالة على ان انسه بالضيف كان ازيد مما ذكره نصيب قوله من

اى من هذا النوع البعيد قول ابن زهير متى لا امنع يقال امتعه الله بكذا اذا جعله ممتعا به والعود
جمع عايد وهى الحديثة العهد بالنتاج من الابل والخيل والظباء والفصال جمع فصيل وهو ولد
الناقة اذا افصل عن الام وقرب الاجل كناية عن سرعة النحر فيقع بالنصب على جواب النفي
والمسند فيه للعود والبانى بما صله الانقياء والضمير للفصال وما ستملى عطف على اياها
اى وما سحل العود من حركات الفصال لديها قوله ويحتمل من ان الظاهر كون البانى بالفصال
صلة لا اتبع فيكون عبارة عن نحر الفصال كما مر ويحتمل الكلام ان يجعل البا للنسبة على معنى
لا انفى العود بسبب وصلها فيكون عبارة عن نحر العود كما قرر قوله نظرا لها اى للفصال
وفى بعض النسخ نظرا لفصالها من هذه الجهة اى من جهة سلامتها عن النحر قوله وذلك يعنى انه
لا سقيها هذا على الوجه الاول فتمم لقوله لا انفي لها فصالها فالضمير فى لا انفيها وما بعده
للفصال وعلى الوجه الثانى تتمة لقوله لا انفى العود فالضماير للعود القسم الثالث
فى الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ثم يرد بتخصيص الصفة بموصوفها
تخصيصها فى الثبوت اعنى الحصر بل تخصيصها فى الاثبات اعنى اثبات الصفة للموصوف
وتقييدها به سواء كان هناك قصد الى الحصر او لم يكن وقد سبق نظيره فى علم المعانى فى
اثبات المسند اليه اعنى ذكره ويشهد لما ذكرناه انه جعل من جملة الطرق الى تخصيص الصفة
بالموصوف بالتصريح نحو قولك سمح ابن الحشرج وحصل السماحة وابن الحشرج سمح ولا شبهة فى
انه لا حصر فى شى من هذه الامثلة قوله فيقول بالنصب على انه جواب النفي والمعنى اراد ان
لا يكون تصريح بمثبت الى ان يقول ولا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا على الا نصرح لفساد
المعنى قوله فان الطريق تعليل لاقتضاء التصريح بالتخصيص ان يقال السماحة لابن الحشرج
والمروة والندى له او يقال مثل ذلك مما ستذكره ومعنى حصل السماحة هو معنى سمح فلذلك
عده من قبيل الاسناد الا ترى الى قولهم معنى ضرب فعل الضرب وانما جعل الصفة المشبهة وما
فى حكمها داخلة فى معنى الاسناد لان للضمير بواسطة مشابهتها للفعل وفى قوله متقديره
ضمير ابن الحشرج فى سمح العايد اليه اشارة الى ان التصريح المعتبر نسبة السماحة الى الضمير لا نسبته
الى المسند قوله كما هو متعلق بقوله ان لا نصرح واراد بجميع ما تقدم من الامثلة امثلة القسم
الثانى من الكناية فان الوصف فى تلك الامثلة مذكور بطريق الكناية الا ان نسبته الى موصوفه
مصرح بها فى قوله ادماتوى الخ ولم يتعرض لامثلة القسم الاول لان الصفة هناك كالمخفي
مصرح بها وكذا نسبتها الى موصوفها الا انه سوى الموصوف بطريق الكناية فلا انتفا
فيها اصلا ولم يرد بطريق الخاد خصوصية هذه العبارة بل ارادته ما ذكره فى الكناية عن طريق

الكناية عن طول القامة مما يدل على طول النجاد ولذلك بين الحالين في طويل النجاده وطويل النجاد ففي الاول اضيف النجاد الذى نسب الى الطول الى زيد وذلك بحسب المعنى اضافة بطول النجاد اليه وحيث كان طول النجاد عبارة عن طول القامة كان نسبة طول القامة اليه مصرحا بها وفي الثاني اسند بحسب المعنى طول النجاد الى ضمير زيد كما حققه فيكون مصرحا بنسبة طول القامة اليه ايضا ولما اسند الانس بحسب المعنى الى الكلب الذى اضيف الى عبد القوم المخاطب فقد اضيف اليه انس الكلب القايم مقام وفود الاحسان وذلك تصريح بوفور احسانه وقوله ماذا اصنع جواب حين اراد ولما لم يقصد ههنا معنى استفهام جاز ان يكون حين معمولا يفنع اى فانه حين اراد ان لا يصرح بتخصيص السماحة والمروة والندى صنع صنعا عجيبا وقوله جمع الخ بيان لذلك الصنع العجيب والا امتناع في كون الصفات مجموعة في قبة تبعا للموصوف فلذلك كان الكلام محمولا على الكناية وفي المجاز قوله ان محلها دفيه وفي اكثر النسخ ان محلها محل دونه والمقصود الاشعار برفعة شان محل تلك الاوصاف محلا بذلك اى طالبا لكون محلها ذا قبة اختصاص الاوصاف بابن الحشرج لكونه رفيع الشان ذا قبة ولما لم يتم غرضه لما ذكره جعل القبة مضروبة عليه فانتقل الذهن الى اتيان تلك الصفات به قوله ومنها اى من امثلة القسم الثالث قولهم وهو ايضا لطيف كالمثال الاول والمجد هو الشرف وينالهما بالآبآء والكرم والحسب للرجل في نفسه ولا استحالة في كون الصفة بين الثوبين مع الموصوف كما مر ومنشأ الظن الذى ذكره ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه مشتمل على ضمير الموصوف كاشتمال طويل النجاده عليه وهو فاسد لان الوصف في المجد والكرم مصرح بهما في طويل النجاده كما فصله ههنا وبين في قولهم تصريح بنسبة المجد والكرم الى زيد مثلا اذا لم يسند المجد الى ثوبيه ولا الكرم الى برديه حتى يكون اضافة الثوبين والبردين الى ضميره تصريحا بنسبتهما اليه كما في طويل النجاده ولو كانت النسبة في قولهم مصرحا بها لخرج قولهم عن باب الكناية بالكلية اذ ليس للموصوف محل يكنى به عن مجيء صاحبه كما يكنى بطول النجاد عن طول القامة فلا كناية في الصفة ولا في النسبة ولو صح ان يقال زيد ماحل برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية قوله وهو الطف من ذلك لاشتماله على مزيد مبالغة في مجده بالطف وجه قوله انبت لابن العميد مساعي لان اضافة المساعي وهي المكارم اليه يفهم منها ثبوتها له واما اجعلها نظام عقد فيستفاد من حمل النظام على المساعي مع اضافته الى العقد وهو كون مناط العقد حد المجد بعلم من استوائها على المجد والمحيد فانه يفهم منه ثبوتها له بشهادة العرف قوله فنبه اى بما ذكره من اثبات المساعي

وبا

وما يعقد على اعما انه تزيين المجد وسه بتو يعد اباه على اعتبار وبعد لسانه وعلى محبته له
فان الانسان الامرمن شيا الا اذا اعتنى لشانه واخيه وفيه بذلك على انه ماجد لان غير
ماجد لا يعبا بشان المجد ولا يحبه وقيل لان الرجل طاعته انما هو بمحبوبه لا غير مجد قوله
ولم يعقد ذلك اى لم يعقد في مدحه بالمجد اثبات بجوده ما بالطريق المذكور والظاهر من
عبارته ان هناك كنايتان احديهما عن اثبات المجد له كما قررها والاخرى عن اختصاص
ومتى انه جعل حقيقة المجد بل جميع افرادها كما يقتضيه المقام الخطابة داعيه لان لو عم ذلك
العقد لجيدها فعبر بذلك الدعا على طلبها دوام بقا ابن العميد لان نظام ذلك العقد
مساعيه فلا يتصور حصوله الا فيتبعه دوام بقايه وينبه يطلب دوام بقايه على الخصا
توجهه والاعتنا بشانه فيه والا لا يستغني عنه بغيره فلم يطلب دوامه بقايه وقوله حتى احكم
متعلق بقوله جعل المجد المعرف اى حتى احكم بما ذكره من تخصيص المجد بابن العميد اى تقبيله
واثباته له واكده ابلغ تاكيد حيث حصره فيه بعد تخصيصه به قوله وحاصله يعني ان حاصل
معنى البيت ومحصله ما ذكره وانما قال في المال لان ترتيبه في الظاهر بعقد مساعيه نظامه الا
انه اذا حقق رجع الى ترتيبه به ولا شك ان ترتبه عن روادف حصوله له فصار كناية عنه كما في
قولك ترتيب الوزارة بفلان اذا حصلت له وهذا الحاصل الذي ذكره يدل على ان المقصود
الاصلي اثبات المجد له لا حصره فيه قوله اذا ما ثبوت ما للامر جلت فيه قلت اقتضاه جعل
بنها في المصراع الاول محكوما عليه او صلة اذا ما حل الحلاله ثبوت وقد يتوهم ان
المذكور في الكتاب هو ان السوية لسماحة من اللوم كناية عن صفة العفة واسنادها اليه.
منها كناية عن تخصيص تلك الصفة بها ففي هذه الجملة كنايتان على طريقة تلك تكثر
الرماد في ساحة عمر كما سياتي ويدفع انه جعل اولا كمال الحيا بها عن ان يلام مقصود اصليا
من الكلام على سبيل الكناية لا وسيله اليه وانه قال اخرا تخصيصا للنجاة عن اللوم بها فظهر
ان ليس هناك كناية الا عن تخصيص الصفة بها وان ما ذكره اولا من عفا فيها اشاره الى معنى
كمال النجاة ولذلك عطف عليه مراده ساحتها وكمال الحيا بها على طريقه التفسير فيصرد استعمال
في ذلك بقوله قصدا الى نفي النجاة عن اللوم الخ قوله على سبيل الكناية متعلق الى ان يبين
مقصود جواب حتى اراد وقول ابن هانئ عطف على قول السفري قوله فانه اراد ان يجمع
الجود صرح بان في البيت كنايتين ففي المصراع الاول كناية عن الوصف اعني اجتماع
الجود وعدم تفرقه فان هذا الاجتماع يستلزم ان لا يوجد جود كلا اجل دونه والا لكان
متفرقا لا مجتمعا فعبر بهذا اللازم عن ملزومه واسنده الى الجود دلالة على عدم تفرقه في

المصراع الثاني كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كائنا في جهة من حيث انه يصيب الجود
حيث يصيب اي سير حيث سير وقيل في الاول كناية عن اتصافه بالجود لانه اذا لم يرحل وتحرك
في مكان دون مكانه كانه معه في مكان واحد وفي الثاني كناية عن لزوم الجود له وعن الا ...
دفع توهم المفارقة عنه قوله منوط بما يقوم منه جزء بهذا وجاء بذلك هذا بيان لمعنى التوزيع
ونفاه ولا شك ان سكون الجود في سياق النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه ان لا يخص جزء وجه
دون افراده ولا يحل ايضا دونه وقوله منها تعليل للنفي وبذلك اشارة الى نفي ان يخص
ممدوحه والمعنى لم يخرم من شيء من افراد الجود والا لكان قايما بمحل هناك مخالف لمحل ساير
الافراد فيلزم التوزيع وكذا لم يحل شيء من افراده دونه لما ذكر فيكون عدم توزيعه مستلزما
بكل واحد من عدم الجوار وعدم الحلول فكنى بمجموع العدمين عن عدم توزيعه وتقسيمه ولكن
ان يقول عدم توزيعه يستلزم انتفاء المجموع المركب من الجوار والحلول دونه فكنى عنه بنفي هذا
المجموع قوله كناية مفعول له اي نفى ان يخص ممدوحه للتنبيه المذكور ونفى ان يحل دونه لاجل
ذلك التنبيه كناية بذلك اي بما ذكر من التعيين قوله ثم خصصه اي خصص الجود بعد من ان نفى
عنه توزيعه وقوله بعد ان عرفه طرف ايضا لخصصه وافادة اللام للاستغراق انما هي
بمعونة المقام المشتمل على نفي التفرق بين افراده قوله كناية عن ثبوته له اي ثبوته بأسره
للممدوح وحده قوله ومنه اي من تخصيص الصفة بجهة مختصة بشيء ليكون كناية عن ثبوتها
له ومظنة الشيء وموقعه ومكانه الذي يظن انه فيه قوله وليس بذلك اي ليس المظنون ما الذي
ظن اي قسما رابعا اذ الكلام في كناية واحدة وكما اجتمع كنايتان من قسمين في المثال المذكور
اجتمع اقسامها الثلاثة في مثل قولك كثير الرماد في ساحة العالم اي زيد اذا كان مشتهرا
قوله والثاني تقييدها اي تقييد كثرة الرماد فساحة عمرو فانه كناية عن النسبة قوله واعلم
ان الكناية في القسم الثاني والثالث خصهما بالذكر لان الكناية في القسم الاول انما هي
عن الموصوف فوجب ان يكون مذكورا كناية لا صريحا وقوله فلان يصلي ويزكي من القسم
الثاني بموصوف مذكور لانه كنى فيه بالتصلية والتزكية عن الايمان والمقصود ان فلانا
مؤمن وكثير ليس العماد كناية عن المهزول مسوقة لموصوف مذكور هو فلان والمراد بالامثلة
المذكورة ما تقدمت في القسم الثاني من قوله فلان طويل وما تقدمت في القسم الثالث
من قوله ان السماحة واخواته فانها كلها مسوقة بموصوفات مذكورة قوله المؤمن هو الذي
يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم ... فسدكر الايمان لم يكن يصلي وما عطف
عليه كناية عن الايمان بل التي ههنا لحصر الايمان في غير المؤذي عن ملزومه الذي هو انتفاء الايمان

عن المؤذي مطلقا والتعريض بمؤذي معين فهذه كناية من القسم الثالث مسوقة لموصوف غير
مذكور ونظيره هدى للمتقين اذا فسر الغيب بالغائب عن الحس مصدرًا اعني الغيبة عن حضرة النبي عم
او عن جماعة المسلمين اذ قد يكنى فيه باختصاص هداية الكتاب بالمتقين الموصوفين عن ملزومه
الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا ويقصد به التعريض بالمنافقين واما اذا فسر الغيب
بمعنى الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض هناك ان
شئت مثالا من القسم الثالث الموصوف غير مذكور قلت فلان الذي لا يؤذي هو الذي يصلي
ويزكي قاصدا لحصر الايمان في فلان الذي لا يؤذي لانفيه عن المؤذي مطلقا معرضا بمؤذ
معين وانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فينتظم
ح القسم الثاني من الكناية القسم الثالث منهما قوله كانت الكناية عرضية اي مسوقة لاجل
موصوف غير مذكور على ما عرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا لان المقصود منها
هو التعريض عالم بذكر قوله ذات مسافة مرتهم يتناول ما له واسطة فيه وما فيه واسطة
واحدة والرمز الاشارة بالشفة والحاجب واستشهد بالبيت لان المسافة يقتضي الاخفاء
الدال على قرب المسافة والضمير في ابين للمتوق وحسبك اي كافيك في انهم لا تزن سوى
كرم قوله وعرجان جنوبها انرزخ بالكسر واما المخفي فنوع خفاه اي اخفاه قوله كان اطلاق
اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا اما الايماء اذا لم يكن فيه ابلد كماء في التلويح والرمز بمعنى
الاسم الدال على مطلق الاشارة واما الان هذا الاسم اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور وفيه
الاول ان تحيض الايماء بما فيه شانه الخفاء فيبقى اسم الاشارة للثاني قوله وكقول البحتري عطفت
على كقوله بتمام مع تخلل الفاصل الاجنبي اعني جواب الشرط ولا يخفى ان قوله ظاهر اقوى
من قوله غير خاف والساكن من العيب ما قبله نكرة يقال المحل البلد اذا انقطع مطره ويبس
ارضه من الكلاء فهو ماحل في لابن السكيت ولم يقولوا ممحل وربما جاء ذلك في الشعر وقوله
كما ترى اقوى في الظهور من قوله ظاهر قوله اظهر من الجميع وذلك لانه جعل فيه وجود مسلمة
فيهم علة لوجود الكرم فيهم فلذلك انكر خلوهم عنه مع كونه منهم واما في الاول فقد دل
على كرم له سعيد بالزيادة المعتبرة في الاستقبال وفي الثاني احاله على رويته ثم اطنب في
ما بعده في الثالث طلب نجيه اسراف بني حنبل على طريقة الدعاء فجاز ان يراد طلب جعلهم
من الكرام قوله واما قوله انما فصله عما قبله لان تخصيص الوصف فيه على ابلغ وجه واكده ولانه
من الظهور حيث لا نسبة للجميع اليه والذي هو العطاء والجود صفة راسخة مقتضى اقامته ساهمنع
لا للعوض فيهما مفهومان متغايران خوطب لخطاب الاثنين يقال تبدلت الشي باخر اي اخذته

بدلا من الآخر والمشهد المحضر والمجلس ويعني صنع المتكلم على بناء المفعول من عراه جملة على العرا
وهو الصبر وسافر يوم اي مقداره ستعمل للمكان ولم يتلوه عطف على افنا وقوله في
افادة سهولة من حيث المعنى بالطريق الواقع ضمن بعد الفاء التي وقعت جوابا للاما على قوله
على ما يرى قال واعلم ان التعريض يا ان يكون كناية تارة بقوله واردت المخاطب ومع المخاطب
انسانا آخر وبقوله وان لم يرد الا غير المخاطب انه لو ذلك ان تريد تارة بضمير المخاطب في آخر
معني يستعرف المخاطب وغيره معا فيكون كناية وتريد به اخرى غير المخاطب وحده فيكون
مجازا اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان قولك في نحو
فسوف كلام يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي
مطلقا فان اريد به تهديد المخاطب مع تهديد موذ آخر كان كناية وان اريد تهديد غيره
فقط كان مجازا مركبا ولم يتعرض هنا للقرينة في المجاز لشهرة امرها بل تعرض لها في
الكناية حيث قال معتمدا على قرائن الاحوال لان هذه الصورة ظاهرة ظهورا تاما في مجرد
الحقيقة الصريحة اعني تهديد المخاطب وحده فقد ظهر ان التعريض جامع في الصدق لكلا من
الكناية والمجاز الصادقين بدونه فبينه وبين كل منهما عموم من وجه هذا ما فهموه من كلامه
وان شئت حقيقة الحال فاسمع لما نذكره قال صاحب الكشاف اي فرق بين الكناية
والتعريض قلت الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل
به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك وكانه امالة الكلام
الى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر
الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في
المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من
جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه
تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه
هذه عبارتهما فيقول المقصود مما ذكر في الكشاف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح
به في السؤال فلا يقتصر ما ذكره في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية
مستعملة في غير ما وضعت له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى دل بذلك المعنى على معنى آخر
لم يذكر فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الآخر الذي هو المعرض به والا لكان المعنى الآخر مذكورا
بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على المعنى الآخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق ولذلك قال
وكانه امالة الكلام الى عرض اي جانب واشار به الى وجه اشتقاق التعريض ولا شك ان المعنى

المستعمل فيه يكون واقعا ملقا الكلام على طريق الاستقامة لانه جانب عنه حتى يهدى الكلام
اليه وكذا ابن الاثير لم يصرح على ان المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه
اشارة وسياق فاذا الصواب ما لخصه بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط
هو الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز واما الكناية فمستعملة فيما لم يوضع له اصالة وفي
الموضوع له تبعا والتعريض يجامع في الوجود كلا من هذه الثلاثة وذلك بان يقصد بنفس
اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ويدل بسياقه على المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ
بالقياس الى المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لعدم ان استعمال اللفظ فيه مع
كونه معتبرا في حدود هذه الثلاثة فلا يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي والمجازي
او الكنائي عند صريحا تعريضا بل لا بد ان يكون هناك معنى آخر فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون
من لسانه ويده واردت به التعريض فالمعنى الاصلي انحصار الاسلام فيمن سلموا منه او المعنى
الكنائي عند المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفا الاسلام عن المؤذي مطلقا وهو المقصود من
اللفظ استعمالا والمعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي
المعين وقس على ذلك حال الحقيقي والمجازي اذا قصد بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير
حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا بحسب اصله وكذلك الكناية
قد يصير بكثرة الاستعمال في المكنى عنه بمنزلة الصريح كان اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ
هناك المعنى الاصلي بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي اصلا كالاستوا على العرش
وبسط اليد اذا استعمل في شانه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله وان سمي مجازا
متفرعا على الكناية وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به
كانه المقصود الاصلي الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في اصله كقوله
تعالى ولا تكونوا اول كافر به فانه تعريض بانه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل واحد
وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصلي ههنا دون المعنى الحقيقي واذا حققت ما تلوناه علمت
ان قوله التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ
في المعنى التعريضي قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما توهموه وسددوه بان اللفظ اذا دل على
معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية فان سلم هذا منقوض
بمستتبعات التراكيب المستفادة منها على سبيل التبعية كما مرت ومنقوض ايضا بالمعنى المعرض
به فانه وان كان مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما
عرفته بل اراد ان التعريض قد يكون على طريق الكناية بمعنى ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون

على طريقة المجاز بان يقصد المعنى التعريض وحده بقولك آذيتني فستعرف اذا اردت به تهديدهما
معا كان على طريقة الكناية الا ان تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالا وتهديد غيره مراد سياقا
واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك
عن كونه تعريضا كما حققه والتنبيه على هذا المعنى المراد من اللفظ على سبيل في الموضعين فيه
قوله فتامل اي تامل المثال الذي اوردناه للتعريض وعلى هذا الذي ذكرناه فيه فقس حال
سائر الامثلة وقس عليها عليه فقد تمسك على ما هو الاصل من ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية
واخرى على سبيل المجاز قال واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون
نسبة الاطباق على ما ذكره لا ارباب البلاغة المكتسبة اعني علماء البيان ظاهر واما ارباب
البلاغة السليقة فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني مجملة
ويعتبرونها في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها وابلغ من المبالغ
لان البلاغة اي المجاز اجل واقوى في الدلالة على ما اريد به من الحقيقة على ما اريد بها قوله وذاكرا
حالا من ضمير قولك والملزوم الذي هو شاهد وان لم يكن مرادا بحسب المعنى الا ان لفظه مذكور
فلذا قيل وعين الغيب فكانه قيل هناك غيب بانه بنات وعيناه وانما قال باعتبار
واحد لانه اذا تعدد الاعتبار كالعادة والعقل مثلا لم يكن هناك استحالة بل جاز ان يكون
ملزوما بحسب احدهما غير ملزوم بحسب الآخر قوله احدهما ان في التصريح بالتشبيه اعترافا
بكون المشبه به اكمل يعني وحسن في الاستعارة هذا الاعتراف بل فيها ادعاء ان المشبه من جنس
المشبه به والكاد ان يكون شيئا غيره فلا يتصور تفاوت في وجه الشبه قوله نظير ما تقدم
كلم اولا بان السبب في كون الكناية اوقع من الايضاح هو نظير ما تقدم في المجاز نظرا
الا ان الانتقال في الكناية من اللازم ثم اضرب عنه نظرا الى ما عقبه من بيان ان الانتقال
فيها ايضا من الملزوم بنوع تصرف وذلك لان اللازم ما لم يعتبر معه ما يصير به مساويا لملزومه
المعين لم يتصور منه انتقال اليه لاستحالة الانتقال من العام باقيا على عمومه الى الخاص وقد سبق
تحقيق الكلام فيما سلف والواو في قوله ومع الايضاح لعطف قوله يدعي لا منه على ابدع منه
والظرفان اعني معها ومع الايضاح معمولان للمعطوف عليه والمعطوف قوله في هذين
الاصلين اي المجاز والكناية وخصهما بالذكر لانه فرق فيهما كلام السلف ورتب فيهما الانواع
وذيل الانواع بما كان يليق بها وطبق بعضها بالبعض وفي كل واحد من التقرير والترتيب
والتهذيب والتطبيق حقه على الوجه الذي يوجبه مقتضى صناعة البيان ولم يكن له امثال
هذه التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه كانت مستوفاة مرتبة على ما ينبغي في كلامهم

فاشار الى ان ما اورده في هذين الاصلين مجموع عند ذوي البصائر وتصاهم ان لا يحيدوا
ذلك اي ما ذكره من ابيات كلامه نوع اشتماله وقرابة في كلام معظم السلف اي موضع قدح
وطعن فيهم ولا فضلا لذ عليهم لانه كانوا مخترعين للفن فيعلوا ما نفع به القوم الذين به وبهد وان
مهايد فوائدهم فلو منا ان يوتيها احسن تقريب ونرتبها ابلغ ترتيب ونطبقها افضل تطبيق
ونصف اليهما ما يزداد به حسنهما ورونقهما فالفضل لهم ونحن مقتدون بهم اتيهم قوله سبق كانوا
طرف لقوله ان يوتى من زلت عند الشي اذا فاته وانما يستدعي ذلك اي يوتي ما هو التشبيه
ممن زجى عمره اي مضاه على جهد وكلية ذلك الصفة لما اديتم وقوله ثم لو يقوا استبعاد واصل
الفن ما يبنى عليه حريانه وقواعد الاصول ما يبني هي عليه والضمير في ابوابها وفصولها في
تعاريفها للاصول وفي امثلها وبها للقواعد وحدها او مع الاصول وفي تلفظها في
ملاقطها للامثلة ايضا والملاقط ومع لشعى متعلق بقوله في اختراعه وما عطف عليه
وضمير فيها للشعب او لهذا النوع باعتبار ما وقع حد امنه اعني انا نبين وقوله فعلوا اخبر كانوا
مع نقريرهم عن لفظه وذلك طرف لقوله وقت اي اذ ذاك الاختراع حاصل قوله واما بعد فان
خلاصة الاصلين هذا ضبط اجمالي لما فصل من مباحث الاصلين ومثل ذلك يسمى فذلك عند
الحساب ولم يتعرض ههنا ايضا الخلاصة التشبيه لكونها متضحة مضبوطة وقوله لا يفيد
البتة الا بالوضع اشارة الى رد الدلالة الذاتية قوله فالاول هو الحقيقة في المفرد اراد به ما
يقابل الحقيقة في الجملة اعني الاسناد وكذا الحال في قوله والثاني هو المجاز في المفرد ولا بد اي
للثالث الذي هو الكناية من لا تحال التعلم بها ان معنى معناها مراد ايضا ولولاها لم يعلم
الا قصد معناها وحده فاذا قلت مثلا فلان كثير الرماد وفي معرض المدح كان كناية عن
كونه مضيافا بخلاف ما اذا قلته في حمامي والمراد بالحقيقة في قوله يشتركان في كونهما حقيقتين
ما يتناول الحقيقة التي لم يرد بها معناها وحده اعني الحقيقة المصرحة وما يراد به معناها
الاصلي بلا تقيد بعدم ارادة غيره كما اشير اليه في حد الحقيقة وقد صرح ههنا بان المعنى الاصلي
مراد في الكناية قطعا وقد ذكر فيه كلام المجاز المرسل هو الخالي عن المبالغة في التشبيه فيكون غير
المفيد اصلا كما سيصرح به والاثبات ما هو مختص بالمشبه به للمشبه في مثل قولك نطقت الحال
اذا احمل على المكنية ونسبته اليه في مثل قولك مخالب المنية قوله دون ذا لينا اشارة الى ما اختاره
في المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز كله عند لغوي قوله
وفي تحقيقها وفوق عقلك وعملك اشارة الى ان المعتبر موافقة ما عند المتكلم ومخالفته كما مر وفي عبارته
اشعار بان الاسناد هو المتصف بالحقيقة والمجاز العقليين اصالة وقوله فافادة مستلزم على

بصيغة اسم المفعول هو الرواية ومعناه اللازم وفي بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه
الملزوم وكلاهما صحيح بحسب المعنى فان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ومآلها
الانتقال من الملزوم الى اللازم قوله والاولى اى الحقيقة في الجملة المقرونة بافادة لازم داخلة في
الكناية لانها يكون كناية عن النسبة فاذا قلت لحي سهما عن اللوم قاصدا به افادة تحليها عند
كان كناية عن النسبة واذا قلت نحت عن اللوم كان تصريحا بها فالحقيقة في الجملة على قياس
الحقيقة في المفرد ينقسم الى التصريح والكناية قوله واذ قد عرفنا قد يتوهم انه بالتشديد من
التعريف والصواب انه بالتخفيف من المعرفة كما يشهد به قوله وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه
وقوله وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع بتشديد الطاء ومقصوده بهذا الكلام تمهيد ضبط
يتوصل به الى ما وعد في تعريف البلاغة كانه قال لما فرغنا عن معرفة مقاصد علم
البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب في علم المعاني حان لنا ان نبين ونوضح
البلاغة التي يتوصل بهذين العلمين الى تحصيلها وهي المقصودة منهما قوله وعرفنا فيهما اي
الحقيقة في المفرد والحقيقة في الجملة التصريح والكناية قوله وعن الاصلية والتبعية على راي اصحاب
دون راينا اشارة الى ما اختاره من رد التبعية الى المكنية وقوله الى الضعف والقوة اشارة
الى المراتب الستة المذكورة في مباحثه وانما تعرض للتشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورا
في حد البلاغة وبهذا يعلم انه من مقاصد علم البيان حقيقة لا ادعاء والتشبيه المرسل
ما ليس مثلا والتمثيل السائح ما ليس على سبيل الاستعارة
فيقول البلاغة هي بلوغ المتكلم هذا تعريف لبلاغة المتكلم لا لبلاغة الكلام اي هي
بلوغ المتكلم في تادية المعاني من كلامه حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في
علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على
وجهها فالمراد بالتراكيب التي اضاف اليها الخواص ههنا ما فسره في صدر المقدمة بالتراكيب
الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص اليها وليس قوله هناك وهي تراكيب
البلغاء داخلا في تفسيرها بل هو حكم على تلك التراكيب بانه يصدق عليها تراكيب البلغاء
يعني انهما متساويان صدقا الا انهما متحدان مفهوما فلا يلزم ح ان يكون مفهوم البلغاء
ماخوذا في تعريف البلاغة حتى يرد عليه انه تعريف دوري ضرورة ان مفهوم البلغاء
متوقف معرفته على معرفة البلاغة فيحتاج ح الى ان يجاب عنه بان معرفة البلغاء
على معرفة البلاغة بوجه ما على معرفتها بهذا الوجه وقد يجاب ايضا بان المراد بالتراكيب
ههنا تراكيب الكلام وليس شيء اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها الا ان يقال

٢٢٠

يوصف المتكلم خواص تراكيب عن حقها لانا نقول لا نريد بها انحصارها بحسب اشخاصها بل بحسب انواعها على معنى انه يورد تراكيب يشتمل على امثال تلك الخواص الموجوده في تراكيب غيره اشتمالا على ما هو حقها هناك وكذا الحال في ايراد تلك الانواع على وجهها فتراكيب المتكلم مفهوم من قوله تادية المعانى كما اشرنا اليه لان قوله خواص التراكيب قوله وطرفها اعنى البلاغة نريد بها بلاغة الكلام المفهوم من حد بلاغة المتكلم بحيث في وقته خواص التراكيب حقها واورد فيه انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وعدم بلوغه تادى عباره عن غاية البعد بينهما وما ذكر من التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة على مراتب بينهما لعوق الحصر انما هو بحسب التفاوت في معرفة كميات الاحوال ومقتضياتها والاقتدار على رعايتها كما هو حقها وبحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات والمجازات والكنايات والقدرة على ايرادها على وجهها وقد اسلف فيما سبق الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد ذلك بل لا بد معهما من فضل الهى وحدس بليغ ومع ذلك ايضا فهناك مراتب عز الرعاية والايراد المذكورين لا يفي بها علم البشر اصلا ولا يدخل تحت قدرتهم قطعا وهى المسماه بحد الاعجاز اى المرتبة التى يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة يشتمل على شيئين الاول الطرف الاعلى من البلاغة اعنى ما ينتهى اليه البلاغة ولا يتصور تجاوزها اياه والثانى ما يقرب من الطرف الاعلى اعنى المراتب العلية التى يتقاصر القوى البشريه عنها ايضا الا ترى ان آيات الكلام المجيد باسرها في رتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات البلاغة ولقد احسن من قال در بيان و در فصاحت كى بود يكسان سخن گرچه گوينده بود چون جاحظ وچون اصمعى در كلام ايزدى بيچون كه وحى منزلست كى بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعى واما الطرف الادنى من بلاغة الكلام اعنى قدرا من البلاغة اذا انتقص منه شى لحق ذلك الكلام باصوات الحيوانات كما ذكر في صدر الكتاب فهو ما يقرب منه من المراتب النازلة داخلة تحت قدرة البشر فقد ظهر بما قررناه انه لم يرد بتوفيه الخواص حقها وبايراد تلك الانواع على وجهها توفيه الحقوق باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة انه توفية الحق وايراد الوجه قوله يدرك ولا يمكن وصفه يريد به ان الاعجاز مع كونه مدركا لنا لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما يدركه من غيرنا سواء كان بتعيين الحد له او لا وذلك لغاية لطفه ودقته وشبهته في تعذر الوصف عندنا امرين احدهما وجدانى اعنى استقامة الوزن في الشعر فانا ندركها وجدانا بلا شبهة وتقصر عباراتنا عن كشف حقيقتها والثانى حسن الملاحه فانا نحس بها ونعجز عن وصفها لغيرنا ومدرك الاعجاز عندى

امعى كثيره جدا بحيث لا يدرك الحصر وبلغ تناها

فان القبيلتين اذا كانتا في مكانين متباعدتين جدا لم يظهر تنادد واحد منهما للآخر اصلا

قال الامام الرازى نهاية الايجاز الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز ثم لا نقص في معناها وقريب منه عبارة المفتاح واما ما وقع في كلام بعضهم من ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه يجاذب بحل على هذا المعنى ايضا بان يحمل قوله وما يقرب منه عطف على الطرف الاعلى حد الاعجاز

هو الذوق او ما يدرك به الاعجاز هو القوة الذوقية التي يدرك بها دقائق الكلام ووجوه محاسنه
اللطيفة لا التحديد ولا التعبير على وجه التنبيه ولا امر آخر يتوصل به الى ادراك الاشياء ثم الذوق
ان كان فطريا سليما فذاك والا احتيج في اكتسابه الى طول خدمة هذين العلمين واذا مارس
الفطري بقواعد الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز قوله مع البلاغة يعني ان الاعجاز
نفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحيث يدرك به تلك الامور الموجبة لكون الكلام معجزا الا ان
وجوه هاتين البلاغة قد تحجبت عنك نقابها ودنا تيسير كشفها واماطة اللثام عنها لتصير
مجلوة عليك يستوي بذلك دونك على مشاهدة الاعجاز وقد اشار بما ذكره الى ما اختاره
في آخر التكملة من ان وجه الاعجاز هو امر من جنس البلاغة والفصاحة كما هو راي ارباب
الذوق لا ما ذهب اليه بعضهم من الصرفة اي صرف الله سبحانه دواعي العرب عن معارضته
مع قدرتهم عليها او من وروده على اسلوب مباين لاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم
لا سيما في مطالع السور ومقاطع الآي مثل يؤمنون يعلمون يفقهون او من سلامته مع طوله جدا
عن التناقض او من اشتماله على الغيوب فهذه اقوال خمسة في وجه الاعجاز لا سادس لها و
الصواب منها ما اختاره كما قررناه هناك قوله واما الفصاحة لما بين البلاغة وابتدا
طرفيها والمراتب التي بينهما كان مظنة لتردد السامع في امر الفصاحة انها ما ذا فناسب
ذلك ان يصدر بكلمة اما ثم انه قسم ما يطلق عليه الفصاحة بالاشتراك الى قسمين وفسر
كلا منهما على حدة وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد راجعا الى المعنى لانه بالنظر الى افادته
اياه وفي قوله خلوص الكلام اشارة الى ماخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي
واللغوي يقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي اذا خلصت عبارته
عن اللكنة واللحن وقيد الكلمة في تفسير الفصاحة الراجعة الى اللفظ بكونها عربية لان الكلام
في فصاحة الفاظهم وذكر لكونها عربية اصلية علامة يعرف بها والمراد بكون الكلمة ادور على
السنتهم واكثر في استعمالهم كثرة دورانها واستعمالها لا ان يكون هناك كلمة اخرى هي اقل
منها دورا واستعمالا فانه غير واجب وكذا اراد بقوله اجرى ان تكون الكلمة جارية جريانا
تاما على قوانين اللغة سالمة عن مخالفة القياس اللغوي كفك الادغام في الاجلل مثلا
والمولد في لا يكون عربيا محضا وما احدثه المولدون كالقرصند والطوب للآجر الذي هو معرب
وما اخطأت فيه العامة كثيرة مشهورة وسلامة الكلمة عن تنافر الحروف ان لا يثقل على
اللسان التلفظ بها متتابعة لتقاربها تناهيا او عدم تناهيه كما مر والمرجع في هذا الى الذوق السليم
لا الى قرب مخارج الحروف او بعدها ولا الى ترتيبها في الصعود او النزول [illegible]

تنافر

تنافر الكلمات معتبر في فصاحة الكلام و مرجعه الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الى ما هو
متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والى ما هو غير متناه فيه كقوله كريم متى
امدحه امدحه والورى معي فان هذا التكرار مع الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر
بخلاف قوله تع فسبحه قوله ان يعبر صاحبه فكرك اى يجعل فكرك عاثرا من العثار في
متصرفه اى في موضع تصرف فكرك ويشيك طريقك اى يجعله ذا شوك ويوعر مذهبك
اى يجعل موضع ذهابك نحو المعنى وعرا اى صعبا شديد المسلك حتى يقسم اى صاحب الكلام بما
يقرا فكرك ويتوزع وتتشعب ظنك بما هو مراده فيحيث يتحير في التوصل الى المعنى الذى اراده
قوله وما مثله مدح به ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان
محصله ومعناه ليس مثل الممدوح في الفضل والكمال الا ابن اخيه هشام الخليفة فمثله اسم ما
في الناس خبره وحي يقاربه صفة حي وقد فصل بينهما بالمبتدا والا مملكا استثناء مقدم
عليه فوجب نصبه وابو امه اى ام المملك وابوه اى ابو الممدوح خبره وقد فصل بينهما بالحي كما فصل
بالخبرين حي وصفته يقاربه فاجتماع هذه الامور المخالفة للاصول مع جوازها الا انها
صار الكلام معقدا بحيث لا يفهم معناه من لا يعلم قصته قوله او كقول ابي تمام هو في ما در باد
وابنه بابك خرج في زمن المعتصم بالله فصلبت بابك بعد صلب ابنه فقال وقد شفى
الافشا من ريحانه ان صار بابك جار مازيار دنا منه اى هو يعني بابك صلب في المصلوب
الاول في كبد السماء اى جوها ولم يكن ذلك الثاني كاثنين اى كثاني الاثنين فحذف المضاف
وجعل ثاني بدلا من ذلك المحذوف فلا يكون من تقديم المضاف اليه على المضاف الا انه صار
الكلام معقدا واراد بالاثنين هما في الغار النبي عم وابو بكر رض وانما نفى المماثلة قصدا
لاثبات التضاد لانهما كانا على تقوية احكام الدين وهذين قد اجتمعا على افساد امر
المسلمين والمعاطف جمع معطف وهو موضع العطف اى الميل عن سواء الطريق ومنه
معطف الوادي والمنار العلم ينصب علامة للطريق يقال سمت الشي اى علمته بينا و
الوجهة بكسر الواو وضمها الجهة التي يتوجه اليها والطية النية والمنزل الذى يطوى اليه يقول
مضى لطيته لنيته التي انتواها وبعدت عنا طيته اى المنزل الذى انتواه
وان قد وقعت على البلاغة وعلى الفصاحة واللغوطية وانا اذكر الظاهر انه يقال فاما
اذكر جوابا لاوقد وقعت على ما في اكثر النسخ والا لخرج معرب تنوينه وقد فصل المص
في هذه الاية ما ذكره صاحب الكشاف مجملا او زاد عليه نكتا وما عسى مفعول الكشف
وسرها صلة او كشف لك في هذه الاية العجاب الذى سر وجوه البلاغة والفصاحتين

العطب بردا كرمه

اشارة الى ان الورق البعيد اللفظ مصنف التاليف الذى هو ان يتصل الكلام على لا يجوز عند الجمهور كرجوع الضمير الى غير المذكور لفظا او معنى ح

يرجع اللحى وعنها شدد الادى ح

مع تقطيع في النسخ العرب بالاولى ... العلم ح

وكان علي متعجه اشعارا بان كون تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب آخر محتمل في الجملة لانك بعد
احاطتك بقواعد هذين العلمين ينبغي ان تجتلي تلك الوجوه بلا حجاب قوله ثم ان ساعد
يعني انك بعد مشاهدة هذه الوجوه ان ساعدك اي اعانك الذوق ادركت من هذه الآية
الاعجاز الذي ادركه لحدها وهذا اشارة الى ما سبق من البلاغة وجوها يمكن كشف اللثام
عنها واما نفس الاعجاز فلا يدرك الا بالذوق روى انهم كانوا قد علقوا القصايد السبع
على باب الكعبة ويقولون لا مثل لها حتى يطلع على ما هو افصح منها وكانوا لغا يدرون في تصحيح
ما ينزل من آيات القرآن حتى نزلت هذه الآية فلم يبق لهم طريق الا العناد واذعنوا لها فقوله
ما قد ادرك من الجهد انها اشارة الى هذه القصة قوله اما النظر فيها من جهة علم البيان قدم النظر
فيها من هذه الجهة لان ما فيها من اللطايف الشاسة اشرف وادق والطف قوله وما يتصل بها
اي بالمجاز والاستعارة والكناية من القرينة والترشيح والتعريض والظاهر انه عطف على ما بعد
من وادخل في بيان كلمة ما وقيل هو عطف على ما فيها وقوله فنقول خبر لقوله اما النظر فيه
تسامح لا تيصر بالمقصود قوله ان يبين معنى اردنا اي معنى هذا الكلام الخ وقوله فارتد ابلع
من بقال فرد دفاه وقس على ذلك في القطع فغاص مقتضى فاستوت والطوفان المطر والماء
الغالب يعني كل شي يقال عاض الماء اذا قل وغاد وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى والجودي
جبل بالموصل وقوله ابقينا عطف على اردنا وقوله بني الكلام جواب لما اراد قوله على تشبيه
المراد اي المراد منه اعني الذي اريد منه ان يتعلق به فعل وهو ههنا الارض والسماء بحذف الجار
واوصل الفعل الى الضمير فاستتر فيه كما في لفظ المشرك فان اصله المشرك فيه والمعنى انه شبه
الارض والسماء بالمامور الذي لا يتاتى منه لكمال خوفه من الامر العصيان وهذا التشبيه هو
المصحح للنداء كما سياتي قوله وتشبيه تكوين المراد اراد بلفظ المراد هنا معناه الظاهر اعني اريد
من المراد منه وهو الذي عبر عنه بالبلع والاقلاع وتخالف معنى المراد في الموضعين اعاد الظاهر
وهذا التشبيه الثاني مصحح لايراد صيغة الامر وتتمة للتشبيه الاول لكانهما تشبيه واحد كما نبه عليه
وقوله في تكون المقصود متعلق بما اتقدم واشارة الى وجه الشبه وهو تكون المقصود مما تعلقت به
سريعا مع غاية السهولة على القاصد وقوله تصوير انقليل لبنا الكلام على التشبيهين اي بني
الكلام عليهما تصوير الاقتدار العظيم وان السموات الخ وانما صح عطف هذه الاجرام
على السموات والارض لتغاير المفهوم وان كانت الذات متحدة وقوله كانها عقلاء مميز
للحالة الستة تابعة وتخلص من المجهول عطف على بوجوب الانقياد ونصوا عطف على
عدوه والضمير في منه راجع الى النهاية والاقنية جمع فنا الدار والكاف ... كما يلوح وكما يرى

وقوله لا يبلغ تأكيد وتقوية لما تقدمه وقوله لا اشارة ليس معمولا للتبليغ والا لوجب نصبه على
التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فعل الا اضمار متعلق بالخبر قوله ثم بنى على تشبيهه هذا الامر
به مجموع التشبيهين المذكورين وليس يلزم من انتظام الكلام عليهما ان يكون جميع ما فرع من قوله
نبئ اعنى قوله فقال حيلة وعلى الآخر مبنيا عليهما بل يكفي بناء البعض عليهما اذا الموكب الكلام
ملتبسا قوله مع قيد مجاز مرسل عن الارادة كانه قيل اريد ان ترد ما انفجر من الارض وان ينقطع
طوفان السماء وصح هذا التجوز لان الارادة سبب لوقوع القول في الجملة وليس هذا المجاز مبنيا
على ما ذكر من التشبيهين كما لا يخفى وقرينة هذا المجاز كون القول خطاب الجماد اذ يصح ان يراد حصول
شئ متعلق بالجماد ولا يصح ان يقال له قول وخطاب الارض والسماء على سبيل الاستعارة بالكناية
مبني على التشبيه الاول اعنى تشبيه المراد منه بالمامور الموصوف بتلك الصفة فانه اثبت ههنا لمشبه
بعض ما هو من خواص المشبه به اعنى الخطاب والنداء وقد يقال المراد ان الاستعارة ههنا تصريحية
تبعية في حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب بالمنادى
المخاطب وليس بشئ له ولا يحسن هذا التشبيه ابتداء بل تبعا للتشبيه الاول فكيف جعل
اصلا لمتبوعه على ان قوله للمشبه المذكور يدفع الحمل على هذا المعنى وقوله من استعار لغور الماء
عطف على فقال اولهم قال وان لم يكن هو ولا قوله اسقا والماء مبنيا على احد التشبيهين
المذكورين كما ان قوله فقال كذلك على ما مر ولا يخفى عليك في ذلك اذ لا باس في شئ منها كما ترى
ولا يجوز عطفه على بنى الكلام ولا على فرع بنى لان قوله ثم امر على سبيل الاستعارة للمشبه المقدم
ذكره فتمته لتفسير قوله ثم بنى على تشبيهه بلا تشبيه وجعل البلع مستعارا لنشف الارض الماء كما
في الكشاف اولى مما ذكره اذ لا فعل للارض في غور الماء كما لا يخفى في البلع انما قيد بقوله في
المطعوم لان البلع حقيقة فيه واما قولك بلعت الماء وابتلعت الريق فمن قبيل المجاز ثم
ان هذه الاستعارة على مذهب السلف فيكون ابلعي استعارة تصريحية ومع ذلك يكون
جنس اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية في الماء واما عنده فيمتنع ان يكون البلع باقيا
على حقيقته كالانبات في انبت الربيع وهو بعيد او يجعل مستعارا لامر متوهم كما في نطقت
الحال فيلزمه القول بالاستعارة التبعية كما مر وانما جعل مرتبة استعارة الماء للغذاء اللفظ
ابلعي باعتبار اصل وضعه لان معناه المراد ههنا اعنى غور الماء ونشفه ليس من خواص المشبه
به اعنى الغذاء قوله للشبه المقدم ذكره اى التشبيه الثاني والتشبيه تكوين المراد بالامر الجزم
النافذ ففي اللفظ ابلعي باعتبار جوهره استعارة لغور الماء وباعتبار صورته اعنى كونه صيغة
امر استعارة اخرى لتكوين المراد وباعتبار كونه امر خطاب ترشيح لاستعارة النداء يعني

الاستعارة المكنية التي في المنادى فان قرينتها النداء وما زاد على قرينة المكنية يكون ترشيحا
لها كما اشير اليه ولما جعل النداء استعارة تصريحية تبعية حتى يكون خطاب الامر ترشيحا
لها فقد عرفت ما فيه قوله تشبيها الاتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك فيه تصريح
بان المجاز ههنا لغوي في الهيئة الاضافية الدالة على الاختصاص الملكي لا عقلي في النسبة الاضافية
كما توهم ولهذا جعل الخطاب في ماءك ترشيحا لهذه الاستعارة من حيث ان الخطاب يدل على
صلوح الارض للمالكية قوله للشبه بينهما في عدم ما كان من المطر والفعل قوله لمثل
ما تقدم في ابلعي يريد ان الامر ههنا ايضا على سبيل الاستعارة المشبه المتقدم ذكره وهو
تكوين المراد بالامر الجزم النافذ وان الخطاب في الامر ترشيح لاستعارة النداء قوله ثم قال
وغيض الماء يريد ان الفعل اذا تعين لفاعل بعينه تشبيه مع ذلك ان ترك ذكره ويبنى الفعل
لمفعوله او يذكر ما هو اثر الفعل على صيغة المبني للفاعل ويسند الى ذلك المفعول فيكون كناية
عن تخصيص الصفة التي هي الفعل بموصوفها قوله وقال بعدا عطف على سوى السفينة
وقوله سلوكا مفعول له لعدم التصريح اي ترك التصريح بفاعل هذه الافعال كلها سلوكا
وقوله ان تلك الامور كلها بيان لسبيل الكناية او تعليل لسلوكا بتقدير اللام اي سلك سبيلها
لان تلك الامور العظام لا تتاتى الا من فاعل معين فلا مجال لذهاب الوهم الى غيره قوله
او يكون تسوية وفي بعض النسخ او ان يكون وهو عطف على ان يكون غيره وانما غير الاسلوب
حيث لم يقل ولا تسوية السفينة لان الفعل ههنا كان مبنيا للفاعل بخلاف ما تقدم
والاضافة في واقرارها اي جعل السفينة قارة ساكنة الى المفعول وفي اقراره الى الفاعل اي الغير
ثم ختم عطف على قال يريد انه عرض بين على الهلاك لقوم نوح بان سلكهم في سلك من يستحق
هذا الاهلاك والدعاء عليهم وانما قال لانفسهم لا غير لان مصر التكذيب راجعة اليهم
لا صفتهم لا بتعداهم الى غيرهم وقوله حتم مصدر حتم اظهارا لمكان السخط ولجهة استحقاقهم
اياه اي السخط لان الدعاء بالهلاك بعد هلاكهم والوصف بالظلم يدلان على السخط التعظيم
واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين قوله وان قيامه عطف على مكان السخط اي واظهار ان قيامه
الطوفان وتلك الصورة الهائلة في اهلاكهم ما كانت الا بظلمهم تنويه تعليق الحكم بوصف
يناسبه قوله وهو النظر في فايدة كل كلمة فيها اي في الآية والمراد بيان الخواص المستفادة من
مفرداتها واقعة فيها اي في الآية والمراد بيان الخواص المستفادة من مفرداتها واقعة فيها
بكونه استعمال ما يناسب لاختيارها على اخواتها كلها وحملا لتنبيها على بعد المنادى سبب لاختيارها
على اي والهمزة من العزة والغلبة والجبروت الكبرياء والعظمة وهو اي الامر الذي يستدعيه ستام

اظهار العظمة يقال تهاون به اى استحقره واضافة الارض الى نفسه يقتضى تسريعا للامتثال
وتكريما منهما امداد للتهاون ولم يقيد يا ايتها الارض مع كثرته في نداء اسماء الاجناس قصدا
الى الاختصار والاحتراز عن تكليف التنبيه المشعر بالغفلة التى لا يناسب ذلك المقام ولفظ
الارض احضر وادور في الاستعمال من الغبرا والمقلة ولفظ السماء من الخضرا والمظلة وفي اختيار
لفظ السماء رعاية المطابقة ايضا لانها بهذا الاسم اشتهرت مقابلة الارض وانما كان حظ
المحاسن من ابلعى واقلعى او من لان همزة الوصل ان اعتبرت تساويا ومن في عدد الحروف
والا فهما دونه بخلاف اسلعى ولا تنجيه على ذى حجى بقواعد البلاغة ان ذكر التجنيس
والمطابقة من التبعية وكذا علم المعانى قوله ان لا يستلزم اى لان لا يستلزم به نظرا الى
مقام ورود الامر يعنى ان اطلاق البلع عن ذكر المفعول في مقام عظمة الامر المهيب وكمال
انقياد المامور يقتضى ان تبلع الارض كل ما كان عليها من الجبال وغيرها ولما علم ان
المراد بلع الماء وحده ان المقصود بالاقلاع امساك السماء عن ارسال الماء فلم يذكر متعلق
اقلعى اختصارا واحترازا عن الحشو المستغنى عنه قوله وهو اى الاختصار للاحتراز عن الحشو
هو السبب في ترك ذكر حصول المامور به بعد الامر لان مقام الكبريا وكمال الانقياد يعنى
عن ذكره الذى ربما اوهم امكان المخالفة قوله والاستغنا بحرف التعريف عن ذلك اما لان
اللام بدل من المضاف اليه كما هو مذهب الكوفية واما لانها يغنى عنه الاضافة في الاشارة
الى المعهود واحترز استوت على سويت مع كونه انسب ما حوله المبنى للمفعول اعتبارا
لكون الفعل المقابل للاستقرار اعنى الجريان منسوبا الى السفينة على صيغة المبنى للفاعل
في قوله وهى تجرى بهم مع ان استوت اخصر من سويت واختير المصدر اعنى بعدا على ليبعد
القوم طلبا للتاكيد معنى الفعل مع الاختصار في العبارة وهو نزول بعدا وحده منزلة ليبعد
بعدا مع فائدة اخرى هى الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر اللام واطلاق الظلم من
معداته في مقام البلاغة قصدا لتناوله كل نوع فيدخل فيه ظلمهم على انفسهم بزيادة التقية
على من خيف من تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود اليهم قوله جريا لتغليب
لعدم النداء وقصدا لتعليل الحرب او لعدم مقيدا بالتعليل الاول وبذلك اشارة الى
الجرى على مقتضى اللازم فيمن كان مامورا حقيقة والمقصود ترشيح الاستعارة المكنية في
الارض والسماء حيث شبهما بالمامور ثم سلك معهما الطريقة التى يسلك معه قوله لا بد
الطوفان منهما اى من الارض حتى فاد سوقها اولا قوله واستعمل الاى وجعل قوله وغيض
الماء تابعا الا الارض والسماء لاتصاله بعضه الماء كما نعته وانما قيد الماء بالنازل من السماء

حيث كان في الآية ابتلاع الارض ماءها فهم من قوله ابلعي ماءك ثم اتبعه اى اتبع غيض الماء الذي هو
المقصود الاصلي ثم اتبع ذكر المقصود حديث السفينة لتاخره عنه في الوجود ثم ختم القصة
بالتعريض الذي سبق تحقيقه قوله من جانبي البلاغة اى علم المعاني الباحث عن خواص
التراكيب وعلم البيان الكاشف عن انواع التشبيه والمجاز والكناية قوله ملخصة مبنية
هما على صيغة المفعول في فسح الرواية والالتواء الاعوجاج واشكل الطريق جعله ذا شك
والمراد المطلوب عن زاد الكلام وارتياده طلبه وقوله بل اذا حرية اضراب عن قوله لا يعقد
ولفظ سابق في الموضعين بضم التاء هو المطابق للرواية الرواية المعول عليه وجعله
من الباب بحذف احدى تائي المضارع وهم وقوله اسبق الى قلبك اشارة الى ان المعنى
يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ في الاذن قوله عربية اى اصلية مستعملة استعمال الاكثر
على السنة فصحائهم ليست مما اخذه المولدون او خطأت فيه العامة جارية على قوانين
اللغة سليمة عن تنافر الحروف والكلمات بعيدة عن الشناعة اى الكراهة في السمع يقال
شيء شنيع اى كريه الطعم وعذوبة اللسان بالتحريك طرفه والاسلة المستدق من اللسان
قوله ولله در شأن التنزيل تعجب من شأنه واشتماله على نكت لا تحصى ولذلك عنه
بقوله لا يتأمل العالم الخ والاية السفينة على ان كثرة اللطايف ليست تختص
بهذه الآية بل هي غاية لا مامها وان الآية المذكورة ليست مقصورة على ما ذكره من النكت
قوله لا تتسع اى تلك اللطايف الحصر ويروى برفعه وتذكير الفعل اى لا تتسع لحصر تلك
اللطايف قوله لان المقصود اى لم اذكر ما ادركت من لطايفها لم يكن الا مجرد الارشاد
لكيفية اى الى كيفية احسا... العلمين وكان لا علم في باب التفسير بعد علم اصول الدين
الا الكلام اذ لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في
معرفة معاني القرآن اقرأ منهما اى في هذين العلمين ويروى منه اى من علم المعاني والبيان
والظرفان في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرأ على معنى انهما اقرأ من كل
علم في باب التفسير بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا اعلم و
اقرأهما عطف عليه ويروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة لاسمها محذوف الخبر كما على تقدير
النصب بالوصفية قوله ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه المراد به كشف القناع عن وجوه
للبلاغة القرانية ليجلي ويتوصل بها الى ادراك نفس الاعجاز بالذوق فلا ينافي
ما مر من ان الاعجاز لا يمكن وصفه بحيث يدرك به خصوصيته ويعرف حقيقته قوله وهو
الذي وحد الضمير لانه راجع الى علم المعاني والبيان سفيهما او الى علم المعاني

والبيان سفيه منها ولا علم المعاني والبيان اعني ان يقدر لفظ العلم مفردا مضافا
اليهما كما قررناه آنفا على رواية منه بدلا منهما وهو حسب كلام رب العزة حقه البلاغة
من حيث انه يعرف به كونه في اعلى طبقاتها والتاويل صرف اللفظ عن ظاهره بمرجح
اقوى والتفسير الكشف عما يدل عليه اللفظ بظاهره وقيل التاويل هو احد قسمي التفسير
الذي هو الكشف عن ظاهره او باطنه وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية والتاويل ما يتعلق
بالدراية ورونق السيف ماوه وحسنه ومنه رونق الضحى وقد صمت حقها اي حرمته
ومنعته في ضامه حقه اي خلله فيه ونقصه واستلبت على صيغة المبني للمفعول من استلبه
الشيء اذا احدثه منه نفسه قوله ان وقعت بفتح الهمزة اي لان وقعت او بان وقعت
فاحدوثها اي سلكوا بها في ما خذ اي مسالك غير ودة وحملوها على المحامل اي معاني
غير مقصوده والعويل رفع الصوت بالبكا وويل مثل ويح الا انها كلمة عذاب يقال
فلان على ويل من كذا اي يقول يا ويلي من امر كذا كان الايات بسبب ما اخذهم ترفع
اصواتها بالبكا وبسبب محاملهم يقول يا ويلاه من هذه الجملة قوله مع متعلق بلا ادري
اي هم مع ما ثبت لهذا العلم اي علم البلاغة المتناول للعلمين من الشرف الظاهر والفضل
الباهر اي الغالب على كثير من العلوم لان غايته كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز المودي
الى تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشتمل على سعادة الدارين لا يدري علما اسوا
حالا منه وذلك لجعله المغنين شانه وكثرة الساهين من جوانبه واركانه والضيم الظلم
منه اي ابتلي وسامه خسفا اي ولا وذلا وكلفه مشقه واشار لاقله من يعني به لقوله
اين الذي مهد له قواعد يوسس هو عليها ورتب له شواهد يستشهد عليه بها او بين
له حدودا او رسوما يكتب بهما تصورات النظريه ووضع له اصولا وقوانين يبني عليها
مسايله الفرعية وجمع له حججا وبراهين قطعيه يستدل بها على احكامها الكسبيه واشار
الى كثرة تفرقه في ايدي المتقدمين بقوله وشمرح والرجل جمع راجل والخيل الفرسان قوله
علم اي هو علم وايادي سباين نسجب والازد نعمان وصاروا علما في التفرق فيقال
ذهبوا ايدي سبا وتفرقوا ايدي سبا والصارخ بمعنى مطلع الشمس الدبور ما
يقابلها قوله بصفح اي انظر صفحات اكثر ابواب اصول الفقه في الحقيقه والمجاز و
الصريح والكنايه وغيرها فانها من هذا العلم وقد تولاها صاحب وعد وعدا
اي [illegible] اذكرنا مرة بعد اخرى فانك تجد كثيرا اصول من مباحث هذا العلم متوقفه
في كتب النحو والتفسير قوله ولكن الله استدرك عما ابتلى به هذا العلم من الضيم و

التوفيق اى لمن يوفق الله سبحانه لجمع متفرقاته واصلاح شانه احلا قبلى لكنه عسى ان نوفقني لذلك حيث وبعين لتحريك العلم فيه فاقوم بما هو حقه على ما ينبغي واد وفق شرط جزاؤه عسى والجملة خبر ولذن بعطى قد صح فى بعض نسخ وانه على صفة المبنى للمفعول وفى المثل اعط القوس باريها اى ناحيها ومصلحها يضرب فى تفويض الشى الى من يعرفه ويقوم باصلاحه والحول الحيله والقوة ايضا قوله واذا تقرر اراد بوجهى البلاغة علمى المعانى والبيان وبنوعى الفصاحة المعنوية واللفظية والحلم ازاره وردا ولا مطلق على ثوب واحد قوله لقصد تحسين الكلام يريد ان تلك الوجوه بعيد الكلام حسنا ما للبلاغة والفصاحة خارجا مما هو حسن ذاتى للكلام البليغ الفصيح يدل على ذلك قوله ومرجعه الى درجات التحسين وفى قوله فلا علينا اى لا باس علينا لا لانه على ان الوجوه المخصوصة لا يدخل لها فى الاحتراز عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره اذ لو كان كذلك لوجب عليه ان يفصلها لساير اجزاء علم البلاغة فلا يجوز ان يجعل الاستحسان فى حد علم المعانى على المحسنات البديعية كما حققناه هناك فذكره للمطابقة والتجنيس فى اسامى الالة من حيث النظر فى علم المعانى على سبيل الاستطراد والسعيه كما اشرنا اليه قوله وهى ان يجمع بين متضادين اى متقابلين فى الجملة وانما سمى الجمع بينهما مطابقة اذ فيه ايقاع وتطابق معنيهما فى الجملة من طابقت من السيين اذا جعلت احدهما على طبق الاخرى دفعة فبين الابكا والاضحاك مطابقة وكذا بين الاماتة والاحيا وبين الاسا والسرع وبين الاعزاز والاذلال وبين الضحك والبكا وبين القلة والكثرة وبين الاعاص والرقود قوله ان يجمع بين سيين متوافقين لم يرد بالتوافق هينا التناسب بل خلاف التضاد سوا كان هناك تناسب اصلا كما بين الضحك والقلة وبين البكا والكثرة مثلا لا بد وفى الكلام من تقدير معطوف يقع فى مقابله او اكثر اى وبين ضديهما او اضدادها قوله ثم اذا شرطت اهلنا اى اذا اعتبرت فيما بين المتوافقين او اكثر شرطا اى قد اعتبر ضد ذلك القيد هناك اى فيما بين ضديهما او اضدادها وعلى هذا خرج عن المقابلة نحو قوله ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اذ لم يعتبر فى الكفر والافلاس قيد الاجتماع بل المعنى على اعتبار الاجتماع ويدخل فيها نحو قوله تع فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اذ ليس هناك شرط فى شى من الطرفين فهذه مقابلة واحدة بين مجموع الضحك والقلة ومجموع البكا والكثرة وان كان فيه مطابقتان كما عرفت قوله اعطى اى حقوق ماله واتقى اى فلم يعصه وصدق

بالله

بالملة الحنفية اى دين الاسلام او بالمثوبة وهى الجنة فيسره اى سنهيئه لليسرى اى سنلطف
به ونوفقه حتى يكون الطاعة ايسر الامور عنده قوله واستغنى اى زهد فيما عند الله كانه مستغن
عنه فلم يتقه او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وبهذا الاعتبار اعنى كون الاستغنا
مستلزما لعدم الاتقا كان الاستغنا ضدا للاتقا فسنيسره للعسرى اى سنخذله حتى يكون
الطاعة اعسر شى عليه او هى طريق الخير بالسيوى لان عاقبتها اليسرى وطريق الشر بالعسرى
لان عاقبتها العسرى قوله وهذا التغيير اشارة الى ان التيسير للعسرى بعض المعنى قوله
وهى ان يذكر الشى بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته فان كان بين ذلك الشى والغير علاقة غير
الصحبة من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين الشبه
وحرابها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلابد ان يجعل الوقوع فى الصحبة علاقة مصححة للمجاز
فى الجملة والا فلا وجه للمعرض عنه والاقتراح السوال على الارتجال وحد مجزوم جوابا للامر
من جاد الشى حسنه اى حبطوا عزمه عند لوقوعه فى صحبته تحقيقا واما قوله تع صبغة الله اى
تطهير الله على انه مصدر موكد لقوله امنا بالله فقد وقع فى صحبة الصبغ تقديرا وذلك ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم فى ما اصفر يسمونه المعمودية ويجعلون ذلك تطهيرا لهم واذا فعل احدهم
بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فقيل للمسلمين قولوا صبغنا الله بالايمان صبغة
وطهرنا به تطهيرا لا مثل صبغكم وتطهيركم اما النصارى وجزاء صبغنا الا عند اعداد قطعا
بجعله اعتدا مشاكلة والمكر الحيلة فى ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر به فلا يطلق
على فعله تع الا بطريق المشاكلة وكذا الا يطلق لفظ النفس عليه وان اريد به الذات الا مشاكلة
وفى قوله بل يداه مبسوطتان مشاكلة مع قول اليهود يد الله مغلولة وقع قوله على ايديهم
كما ذكره لكن المحققين ان بسط اليدين كناية عن الجود التام ولما لم يمكن ههنا المعنى الاصلى كان
اما مشرعا على الكناية كما مر وح فلا مشاكلة واطلاق السيئة على جزائها مشاكلة ايضا وقد
قال هو سيئة فى اللغة حقيقة لانها من سايه بسواه قوله وهى عبارة عن الجمع بين المتشابهات
وذلك على قسمين ان يذكر معان متشابهة بالفاظها كقوله تع والشمس والقمر بحسبان وقوله
الجرى فى صفة الابل الا تصال كالقسى المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار ويب ان يذكر
معان غير متشابهة بالفاظ لها معان اخرى متشابهة كقول المعرى وحرف اى ناقة صامرة
كنون اى حوت فى الصغر والنحافة او كحرف النون فى الصغر والانحنا لحب وهو اسم فاعل من اذا بيته
اذا ضربته بالة والدال اسم فاعل من دلوت الناقة رفقت بها وسرتها سيرا رويدا ويوم
اى بقصد ذلك الدال الرا اثر الدار عنوة النقط اى غيره ما بقا طرح على الرسوم من الخط والالف

نعم الا ان يكون السرى العسرى صح النقل وعلى الثانى يعم المقصد

لان الكناية غير هذا المعنى الكنائى فلا يكون الكناية بهذه العبارة

الصح

كان مثل قوله الجرى باسلم

ان يسمى به القسم الثاني ابهام مراعاة النظر لان هذه الامور انما يكون متشابهة حقيقة اذا اريد
بالحروف حروف الهجاء وبالنحو والرا والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقطة على
الحروف قوله وهي ان تزاوج اي يوقع انت الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء
بان ترتب امرا واحدا على كل منهما كما رتب البحتري على الشرط اعني نهى الناهي لجاج الهوى
اى ازدياده ولزومه وعلى الجزاء اعني اصاخ اى المحبوب الى الواشي اى التمام الذي سمى للحد
ويوشه لجاج الهجر قوله وهو ان يلف وحد الضمير الراجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع
واحد من المحسنات المعنوية وقال بين شيئين اكتفاء بالاقل لظهور جريان اللف والنشر في
الاكثر ايضا كقوله فعل المدام ولونها ومذاقها في مقلتيه ووجنتيه وريقه والذكر قد ياتي
الاجمالي كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى والتفصيلي
قد يكون النشر فيه مرتبا مرتب اللف كما في قوله تعالى جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
وقد يكون على عكس ترتيبه كما في قوله كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا
وقدا وردفا وقد يكون مشوشا وقوله من غير تعيين صفة لمصدر تقديرهما اي اتباعا كائنا بلا
تعيين مفعول له لترك التعيين لا يقال قد تعين الضمير المجرور في لتسكنوا فيه المعود الى الليل
فلا يكون الاية من باب اللف والنشر لانا نقول هذا التعيين انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان
اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظيا اصلا قوله وهو
ان يدخل شيئين فصاعدا في نوع واحد اي في امر كلي يجمعهما وروايته الكتاب ان الشباب
بكسر الهمزة وقيل اوله علمت يا مجاشع بن مسعدة ان السمات فالهمزة مفتوحة ولما كانت
هذه الامور مفسدة عظيمة لان الشباب داع الى اتباع الهوى والفراغ هو انتفاء الموانع عن
ارتكابه والجدة اسباب يتوصل بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية في المفسدة والاية مثال
لادخال شيئين اعني المال والبنين في حكم واحد اعني زينة الحيوة الدنيا كما ان البيت مثال
لادخال ما هو اكثر في حكم واحد فالتمثيل يسر معكوس قوله فوقع بينهما تباينا كما اوقع الناس
بين نوال الغمام ونوال الامير وهما من نوع واحد بيانا انا يكون المطر ما والثاني بدره عين قوله
ثم يضيف اى ينسب الى كل واحد من الحرفين او الاحوال على التعيين ما هو له عندك وبهذا
القيد اخبار التقسيم على اللف والنشر او الاضافة على التعيين هناك فان قلت من اين
التعيين في قوله فهذا طويل وهذا قصير فان كل واحد منهما يصلح للاشارة الى كل واحد
من جزئي قوله اوساق قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان يشار به الى مشار اليه حسية
معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع ثم يضرى في قصد التعيين قوله فانه شبه الضيع

والخلق بالمسك فهذا جمع بينهما وقد جعل وجه الشبه في الاول السواد وفي الثاني الطيب فهذا
تفريق بينهما قوله وهو ان تجمع امورا كثيرة تحت حكم اي تجمع ما فوق الواحد من الامور تحت حكم
واحد يشملها ثم يقسم اي يوقع التقسيم في اجزاء تلك الامور الكثيرة بان تضيف الى كل منها
ما هو له عندك والمصطاف موضع الاقامة بالصيف والمرتبع موضع الاقامة بالربيع
قوله في كونها خالصة للمحمد ولحاد لم يرد يكون ارضهم مصطافا ومرتبعا لمجرد سكناه فيهما بل
اراد انها معا فيهما له ... الصة له فقد جمع الكل في حكم واحد وقسم في البيت الثاني
بان اضاف السبي الى المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال والاحراق الى الزرع
وعبر عن المنكوحات والاولاد بكلمة الاستحقاقها لهما او من حيث في العبارة بينهما وبين ما
جمعوا وما زرعوا قوله لهم قوم اذا حاربوا قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى غير الاعداء
ونفع الاولياء ثم جمعهما في البيت الثاني تحت حكم واحد هو السجية الغريزة التي جبل عليها
الانسان والخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والمراد بالبدع مستحدثات الاخلاق قوله
ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم ثم يفسر مفهومه لظهوره بما سبق وانشاد بقوله كما اذا قلت على
الخطاب الى ان المثال من انشاده وقد جمع فيه محيا الحبيب وبال المحب في التشبيه بالنار وفرق
بان وجه الشبه في الاول الضوء وفي الثاني الحر ثم قسم بان اضاف الى المحيا الاقبال الذي ذكره
الزلال واضاف الى البال اختلال الحال ذلك انه يلحق بهذا القبيل اي الجمع مع التفريق والتقسيم
فان قوله لا تكلم نفس اي لا تتكلم جمع لجميع الموقف في انها لا تتكلم يوم يأتي الله اي امره وقوله
فمنهم شقي وسعيد تفريق واشاع سائر منهم الا انه ليس تفريقا باعتبار جهة الادخال في
عدم التكلم فلذلك قال ذلك انه يلحق بهذا القبيل ولم يقل ومنه وقوله واما الذين شقوا
واما الذين سعدوا تقسيم او وما اضيف فيه الى الكل فرق من الشقي والسعيد ماله من عذاب النار
او نعيم الجنة والاستثناء بقوله الا ما شاء ربك يجري على ظاهره في حق اهل النار لان فساق المؤمنين
يخرجون منها واما في حق اهل الجنة فيحمل على ان لهم نعما اخرى فوق نعم اي كلقاء الله سبحانه
وتعالى ورضوانه فليسوا مقصودين ابدا على نعيمها ولدفع توهم انقطاع نعيم الجنة بالحمل الا
على ظاهره كما في الاول عقب بقوله عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع والاشكال في النظم بسبب
اختلاف الاستثنائين اذ قد نصب القرينة على حمل الثاني على خلاف ظاهره واما ما يقال من
ان الثاني ايضا يجري على ظاهره لان فساق المؤمنين الذين سعدوا بالايمان والذين يعاقبوا بالمعاصي
قد فارقوا الجنة ايام العذاب فلا يكونون مخلدين في الجنة من وقت دخول اهل الجنة فان
الخلود في ... بعض ... فليس بشيء لان خلود كل شخص في الجنة انما يتصور

الظاهر انه اشارة ... بالاجتماع الا انه يظهر ... ان لا تفصيل ... بل عنه ... النظر

وعلى التشبيه فالجمع هو انتفاء النعم بالمسيح ... يتناول السبي والقتل والاحراق

يعني ان ... ضمير راجع الى الله بتقدير مضاف اي امره كما في جاء ربك وقيل راجع الى اليوم بتقدير مضاف ... اهوله

يمكن حمل الاستثنائين ... واحدا وهو اخراج الشقي ... في الجنة والنار

بعد دخولهم فيها فلا يصح استثناء الفاسق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم
فيها وايضا جعل الفساق داخلين في الاشقيا والسعدا باعتبارين خلاف ظاهر الآية
اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة وذهب صاحب الكشاف الى ان الاستثناء
الاول كان لان اهل النار لهم عقوبات آخر كالزمهرير ولدغ الحيات والعقارب فليسوا
مقصورين على المعذبة بالنار بل ينقلون من نوع من العذاب الى نوع آخر منه قوله وهو ان
يكون للفظ استعمالان قريب وبعيد وصف الاستعمال بالقرب والبعد نظرا الى التفسير
بحسب التبادر الى الذهن سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين قوله فيذكر
بالنصب على صيغة المبني للمفعول اي يذكر ذلك اللفظ لايقاع المعنى القريب في وهم السامع
في ابتداء الحال الى ان يظهر له في المال اما بالتامل او بالقرينة المتاخرة ان المراد من اللفظ هو المعنى
البعيد كما في البيت فان الشاعر ادهم باول كلامه اركان العدى على الافراس الدهم اي
السود من قولهم فرس ادهم اي اسود مع ان المراد تقييدهم بالادهم اي القيود من الحديد وضعها
على ارجلهم كما دل عليه قوله خلعنا عليهم اي البسناهم بسبب الطعان ملابس حمرا من الدما
والمعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى هو الجلوس والاستقرار فاذا استويت
انت ومن معك على الفلك لكنه ممتنع في حقه تعالى فيظهر ان المراد اما استلاؤه عليه مجازا
كما يقال استوى عمر على العراق اي استولى عليه واما الملك على طريقة الكناية والمعنى القريب
لقوله والارض جميعا قبضته هو ان الارض مقبوضة في كفه وان السموات مطويات بيده
اليمنى ولما لم يمكن الجوارح في حقه تعالى وجب ان يحمل القبضة على الشي القليل المستحق والسهل على القدرة
القاهرة او يجعل الكلامان من باب التمثيل والتصوير مقتدرة تعالى عليهما وكونهما تحت تصرفه
كيف شا والاخير احسن في متشابهات القرآن كاليد والوجه واتيان الرب ومجيئه الى
غير ذلك مما لا يتضح معناه من هذا القبيل اي من باب الايهام لتبادر معانيها القريبة الى الفهم
مع ان المراد بها معانيها البعيدة التي لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم على المذهب
المختار عند جمهور المتاخرين او لا يعلمها الا الله وحده على راي اكثر السلف وانما قال
واكثر المتشابهات لان بعضها مما يتسابق الذهن الى معناه المراد بلا تكلف بعدمه كقوله بل
يداه مبسوطتان قوله ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم لم يفسره لانه استغنى باسمه عن تفسيره
وقوله هو البدر لاثبات لصفة مدح فلما عقبه باداة الاستثنا اوهم السامع قبل ان ينطق
بما بعدها انه يثبت له شيئا من صفات الذم فلما وليها صفة مدح اخرى تاكد ذلك المدح
بما يشبه الذم تاكدا تاما كانه اراد ان يثبت له صفة ذم فلم يجد اليه سبيلا وكلمة الا ههنا

للانقطاع بمعنى الاستدراك وسوى مستقادا له ولكن صرح فيه وقد يوكد الزم بما يشبه المدح
على قياس ما تقدم كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقد جرى مثل هذا التاكيد فيما
ليس مدحا ولا ذما كقوله تع ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم الا ما قد سلف فان تعليق
الحل لكم بما نكح اباؤكم غير ما سلف فانكحوه ان امكنكم قوله وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين اى احتمالا على سوا فلا ينافيه الابهام وعبر بعضهم كون المعنيين مختلفين غاية
الاختلاف اى كونهما متضادين حتى قال قايلهم يجب كون احدهما مدحا والآخر ذما كما روى
عن بشار انه قال خاط لى عمرو قبا ليت عينيه سوا قلت شعرا ليس يدرى امديح ام هجا
فان قوله ليت عينيه سوا يحتمل حصول العمى له اعنى تساوى العينين فى الابصار وعمى شيء لاعمى
تساويهما فى العمى قوله وللمتشابهات من القرآن مدخل فى هذا النوع باعتبار يعنى باعتبار
احتمالها معنيين مختلفين وان لم يكونا متساويين فى الاحتمال ولا متضادين بكون احدهما
مدحا والآخر ذما قوله ولا احب تسميته بالتجاهل وذلك لورود فى كلامه تعالى وبعد
قوله اذاك الحمار الوحشى الموصوف فى الابيات السابقة تشبه ناقتى ام ثور بين بالوشى اكرع
اى منقش قوايمه منقوش والوان مختلفة يقال وشت الثوب وشيا اى نقشه والكراع
مستدق الساق من الغنم والبقر وتمامه مسع الجلد عاد ناشط سبب والمنع الاسود والفادى
الذى يذهب غدوه والناشط الخارج من ارض الى اخرى نشاطا والسبب المس من ثيران
الوحش الذى انتهى اسنانه وقال دعوة اتانات اذاك ام خاصت بالجنى مرتعه ابو لسر
اسنه وهو القلب اى اذاك الثور الوحشى يشبه بالناقة ام حاصت اى ذكر من النعام اكل الربع
واحمر طنوباه او اصفر والسى الارض المستوية ابو ثلثين اى ذو ثلثين فرخا والمنقلب الراجع
فشبه ذو الرمة ناقته بالاشيا المذكورة واورد الهمزة وام فى هذه التشبيهات تجاهلا فى
اظهار التحير فى وضعها بشرة العدو وقدم الكلام فى قول الخارجية والآية المذكورة فان
قلت قد سبق فى علم المعانى بحث التجاهل وانه من سحر البلاغة فكيف تعد من الوجوه
الحسنة البديعية الخارجة عن البلاغة وكذا الحال فى الالتفات والاعتراض ايضا فانه من
باب الاطناب قطعا احيب بان اشتراك العلوم فى المسايل جايز بل واقع كما بين فى موضعه
ولا استحالة فى انه اذا قصد بالالتفات مثلا رعاية مقتضى الحال كان موجبا للكلام حسنا
داخلا فى البلاغة واذا اتى به فى مقام لا يقتضيه ولا يدفعه كان موجبا له حسنا خارجا عن
بلاغته قوله ومنه الاعتراض نبه بذكر الادراج على انه يجب ان يكون فى اثنا كلام واحد
او بين كلامين متصلين معنى كما يشعر به تسميته بالحشو ايضا وشبه بالاطلاق قوله ما بتم المعنى بدونه

على انه قد يكون كله سواء كان لها محل من الاعراب ام لا وعن جملة ايضا كالفصل اللا اعني غير
مفسدها وهو حال من صوب الربيع وهو نزول المطر فيها اعترض بها بين الفعل وفاعله
دفعا للايهام خلاف المقصود والديمة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق واقله دوام اقله ان
يدوم ثلث النهار او ثلث الليل وقوله وما عمري على بهين جملة وقعت معترضة مع الواو
بين القسم وجوابه لتاكيد تعظيم المقسم به والابيض ... اطل والاكارع جمع اكرع جمع كراع
وهو اسم لجمع الخيل والمراد ههنا جماعات الناس وقوله لا زال حمى اعتراض بين اسم ان وخبرها
للدعاء وقوله ولن تفعلوا جملة معترضة بين الشرط وجوابه للتنبيه على ان فعلهم اعني
اتيانهم بمثل القرآن غير متوقع منهم وقوله وانه لقسم عظيم جملة معترضة بين القسم وجوابه
للدلالة على عظم القسم وقوله لو تعلمون اعتراض بين الموصوف وصفته للاشعار بعدم
علمهم بعظم القسم وتحقق ما اقسم به عليه وكلمة لا في لا اقسم مزيدة ومواقع النجوم فيها
ومغاربها قوله الا ترى كيف مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء
وجلالة القدر وذلك لانه بنهب الناس كلهم لخلوده يدل على انهم يستبدون بالمنهب مالا
ومن يقتضي هجالا معتدا او الافلا معنى لتهنيتهم به وفاعل يوضح مضمر راجع الى قوله
اي يوضح لك ما ذكرته اذا قسته الى قولك اذ ليس فيه الا مدحه بالسخاء عدم رعاية فهم من
ذكر الاعجاز فيهما دون الاموال انه كان قاصدا بذلك اصلاح الناس ونظام احوالهم
لا جمع المقتنيات العاسد قوله مثل ما ذهبا فانهما متحدان في المعنى مع قلته حروف
ما وكذا عاض وغيض على ان الاولى متعد والثاني مشدد ولو قيل غيض وعض على
البناء للمفعول فيهما لكان انسب بما تقدم في الآية ولا شك ان تقليل اللفظ ولا تقليله
اذا صادقا موقعهما اوجبا حسنا في الكلام الا انهما من المحسنات الراجعة الى اللفظ
دون المعنى فذكرهما ههنا تعسف ظاهر قوله ويتفرع عليهما اي على تقليل اللفظ ولا تقليله
الايجاز والاطناب وقد سبق ان اعتبارهما بالاصالة انما هو فيما من الجمل وقد يجريان
في ما بين غيرهما ايضا ومن القسم الثاني اي الراجع الى اللفظ التجنيس وهو
تشابه الكلمتين في اللفظ والمراد بالكلمتين معنى اللفظين لجواز تركيب احد المتجانسين
كما سنذكره والمراد بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص يعرف تفصيله بتعداد انواعه
المعتبرة فمنها التام وذلك بان يتشابها في حروفها وحركات كتابة وانما يتساويان في
المعنى فالرحمن الاول في الدال والثاني بمعنى الواسعة فيها الناقص وهو ان يختلف
المتجانسان في الهيئة الحاصلة في الحركات والسكنات دون الصور ... بقيد اراد الصورة

النوعيه فان الحروف انواع منهرج بصورها النوعية فالمعنى دون الحروف وهذا ان امكان
فى تيل الحسب المعنى الاان فهمه من عبارته بعيد جدا وقيل المراد الصورة الخطية فان المتخالفين
فى الخط دون الهسد من قبيل التام كما سيجى واذا اختلفا فى الهيئة والصورة معا كقولك
حاملنا على صيغة الامر والاجابة انا فليس بتام فان اعتبر فى الناقص ان لا يكون فيه
اختلاف الصورة اصلا كما هو الظاهر من العبارة لم يكن ناقصا ايضا وان قيل المعتبر فى
الناقص اختلاف الهية دون الصورة سواء كانت مختلفة اولا كان ناقصا ثم ان
الاختلاف فى البرد بحسب اختلاف الحركة ضما وفتحا والاختلاف بين الشرك وهو حبالة
الصياد والشرك بمعنى الاشتراك انما هو بحسب اختلاف حركة السين فتحا وكسرا او اختلاف
حال الراء حركة وسكونا والاختلاف بين المفرط من الافراط والمفرط من التفريط بحسب اختلاف
حال الفاء حركة وسكونا واختلاف حال الراء تخفيفا وتشديدا الا ان الحرف المشدد لما
كان فى الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين فلذلك جعل مفرط كالشرك
والشرك متفقين فى المادة مختلفين فى الهيئة فاعلم ذلك حتى لا الحال فى عدهما
من المختلفين فى الهيئة فقط ومن هنا تعرف ان المراد ايضا بالصورة فيما تقدم هو الخط
لا النوع عنه قوله وهو ان تختلفا بزيادة حرف وذلك اما فى الاول كقولك مالى كمالى
او فى الوسط نحو جدى اى حظى اى اجتهادى وسعيى وقد عرفت ان المشدد كالمخفف فلا
اختلاف بينهما الا بزيادة الهاء او فى الاخر نحو كاس كاسب والاول اسم فاعل من كساه
مكسوه قوله التجنيس المضارع او المطوف اى سمى بهما ثبت وقيل المضارع ان تختلفا
بحرف والمطرف ان تختلفا بحرفين وتقارب المخرج معتبر فى الكل فاختلاف بحرف واحد اما
فى الاول كما دامس من دمس الظلام اذا اشتد وطامس من طمس الطريق درس ومحى
يقال بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس واما فى الوسط نحو حصن وهو ما يرمى
فى النار وحسب وهو ما يعد من المفاخر واما فى الاخر نحو كتب بمعنى قرب كثم وهو اما
بمعنى الصرف يقال كثمه من الامر اى صرفه او بمعنى سعه البطن او الشبع فالاكثم يطلق على العظيم
والشبعان ايضا ولم يعتبر هذا التقسيم فى الحرفين بل اورد مثالا من المخالفين بحرفين فى التوسط
ومعنى حسن جعلته خسيس الحظ والقرد ولد وهو ان تختلفا الامع التقارب هذه
العبارة متناول لاختلاف بحرف واحد وبحرفين الا انه لم يمثل الا للاول قوله سمى تجنيس
تصحيف وتجنيس الخط لانه قد يصحف احدهما بالاخر ويسمى تجنيس خط ايضا لتساويهما فى صورة
الخط الا ان التجنيس التصحيفى والخطى وهو ان يتشابه اللفظان فى الكتابة بوجه فى غير اللاحق

لان الظاهر ههنا ان المعنى بالمعنى الصحيح للخط كما تقدم فى تعريف
ان

نحو دامس ودرس ومحى
بالصورة
طمس الطريق والنجم ذكر امحا ايضا
نعال بيني وبينك ليل دامس

كما لم يعتبر فى الحرفين الا
التقسيم الاخير

لا ذا الباب والتاء

ايضا والغايب عن الغيب وهو الافساد قوله اذا ورد المتجانسان بحيث يكون احدهما ضميما
للآخر لصيقا به سمي ذلك التجنيس مزدوجا ومكررا ومرددا سواء كان بينهما التجنيس تام
مثل وجد وجدود وجد ولج او تجنيس لاحق مثل هنون لبون وسبا بنبا او تجنيس مذيل
مثل نعم ونعم ودسم ودسم قوله يسمى تجنيسا مشوشا وذلك لانه لما خالف كل من المتجانسين
صاحبه بحرف من متقارب في المخرج يوهم ان التجنيس لاحق وليس كذلك لعدم كون الحرفين
مجتمعين وحيث كان الحرفان الاخيران منهما اعني العين والغين متفقين في صورة الخط
احتمل انه تجنيس خطي وليس به لاختلاف الحرفين الاولين اعني اللام والراء في صورة الكتابة ثم
وقيل لو كانت عينا الكلمتين متحدتين لكان تجنيس تصحيف او لاما فيهما لكان مضارعا
وعن جاده صنعتان فلذلك سمي مشوشا قوله سمي متشابها لتشابه المتجانسين الحاس
التام في الخط وان اختلفا في التركيب والافراد فان الاول مركب اضافي اي لم يكن صاحبه
هبه والثاني مفرد اسم فاعل من ذهب وان تخالفا في الخط والتجنيس مفروقا
لافتراقهما في صورة الكتابة فان قلت كما ان قوله جام من اسم لا وخبرها كذلك
جاملنا مركب من الفعل والمفعول اجيب تارة بان يكون احد المتجانسين حركتا الاثنتين في
كون الآخر ايضا مركبا واخرى بان اسمها وخبرها لا يعدان لفظا واحدا لا حقيقة ولا
عرفا بخلاف الفعل والمفعول المتصل به مع استتار فاعل كما فيها فانهما يعدان في العرف
لفظا واحدا قوله ومما يلحق بالتجنيس اي يلحق بالتجنيس شيئان احدهما ان تجمع بين اللفظين
شبهة الاشتقاق وهي ما تشبه الاشتقاق وليس به فان قال اجوف واوي من القول والقايلين
ناقص ثلاثي من قلاه يقليه اذا ابغضه وكذا الجني منقوص يائي من جنيت والجنة مضاعف من جنه
اي ستره فليس بين اللفظين في كل واحد من المثالين رجوع الى اصل واحد في الاشتقاق الا
انه قد يتوهم ذلك في بادي الراي والثاني ان يكون اللفظان راجعين في الاشتقاق الى اصل واحد
قائم ماخوذ من قام والقيم الى اصل واحد قائم ماخوذ من قام والقيم فعل منه والريحان بمعنى النبت
المعروف او الرزق ماخوذ من الروح والراحة اولم يوجد في اللغة تركيب الرابع الياء والحاء
فالريح اصله الواو ومعنى قوله فروح وريحان رحمة وسعة رزق قوله ومن جهات الحسن غير
اسلوب الكلام في بيان الاقسام فعبر بجهات الحسن ولم يقل من القسم الثاني اذ ومنه تفننا
في العبارة واراد بالكلمتين المتكررتين ما يتحد معناها وبالمتجانسين ما يعم اقسامهما وبالمحققين
ما يعم اقسامها وبالملحقين ما يعم الملحق بسبب الاشتقاق او شبهه قوله كما اذا انعلت اورد
مثالا من عند نفسه مكررا لوقوع الكلمة الاخرى في احد موضعها المختلفة وقد سلف في عد الخامس

من رد العجز على الصدر او الاصل او حشو المصراع الثاني والرواية في سهم فيح الهاء اسمره
الناس بكذا وقد جاء اسمر بمعنى دمح وظهر قوله والاحسن في هذا النوع ان يرجع الصدر و
العجز الى التكرار اى لا يكون الكلمتان مكررتين بل اما متجانستين بهما كان هذا احسن لحصول
الافادة في صورة الاعادة قوله ومن حسنات الحسن القلب هو على قسمين قلب الكل وهو ان
يكون حروف احد اللفظين معكوس [illegible] الترتيب بتمامها في اللفظ الاخر كالفتح والحتف وقلب
البعض وهو ان ينعكس ترتيب بعض حروفه في الآخر كالعورات جمع عورة بمعنى الغفلة الصحيحة
والروعات جمع روعة وهي الخوف ومثال المقلوب المجنح اى الذى جعل كالجناحين قول الشاعر
لاح انوار الهدى من كفه في كل حال والمقلوب المستوى هو ان يكون مجموع كلمتين او اكثر في
شعر او نثر بحيث اذا عكس ترتيب حروفه حصل ذلك المجموع بعينه ففي غير الشعر نحو قولك كيل
مليك وحان اذا نأى ج وقوله تعالى ربك فكبر وفي الشعر اما في بيت كقول الحريري اس ارملا
اذا عرا وارع اذا المرء اسا فانه اذا قلبت حروفه كان الحاصل عينه واما في مصراع كقول
الاخر فلا كساك الغرس اس ارملا آسه اوسا اى اعطاه والارمل من لا يوجد له عزا اى
له ولم يك طالبا منك معروفا وارع ارعى رعاه حفظه ولا اسا من اسوت الجرح اى داويته
او من اسوت بينهم اى اصلحت وقد يجعل مقصودا من اسا او مغيرا من اسى بالكسر اذا حزن يقال
كالوجه يكونوا اذا اسقط قوله ومن حسنات الحسن الاسجاع جمع الاسجاع قصدا الى الكلمات
التي في اواخر الفقر بمنزلة القوافي في النظم ولو بدله بالسجع وتشبيه بالنفس لكان انسب كما
تقدم وتأخر عن ايراد المحسنات البديعية بالجملة المصدرية والقافية على المذهب الاصح
آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع حركة المتحرك الذى هو قبل ذلك الساكن فيدخل مع
ذلك المتحرك ايضا وقيل هي الكلمة الاخيرة من البيت وقد يطلق القافية على الروى وهو الحرف
الذى يبنى عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او بائية ولم يطلق الاسجاع على
فواصل القرآن تأدبا لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه والترصيع في اللغة ان يجعل
في احد جانبي العقد من اللآلي مثل ما في الجانب الاخر وفي الاصطلاح هو ان يكون جميع
ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثر ما فيها مساويا للالفاظ التي توافقه الاعجاز او
مقابله الاوزان والاعجاز لما يقابلها من القرينة الاخرى مثل المساواة في الوزن والتقفية
في جميع الالفاظ قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم لان حرف العطف اعني ثم في المثال الاول والواو في المثال الثاني لا مقابل
لهما في القرينة الاولى ومثال التساوى في الوزن والعجز في بعض الالفاظ وتقاربهما في بعضها

يجاح لاحرف العرض في الر في الاصل والى نهايتها في القلب ح

ومن المقلوب المستوى
مودته تدوم لكل هول
وهل كل مودته تدوم
[illegible]

انما سميت القافية قافية لانها تقفو نظم البيت اى تتبعه [illegible] ح

قوله وآتيناهم الا آخره فان اسا تقارب هدينا في الوزن والتسنيم تقارب الحسنيين في
البحر قوله واصل الحسن في جميع ذلك اى في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية ان يكون الالفاظ
توابع للمعاني وذلك بان تترك المعاني على سجيتها فيكتسى من الالفاظ ما يليق بها فيحسن اللفظ
والمعنى جميعا واذا جعلت المعاني تابعة للالفاظ بان يؤتى بالخصيب المحسنات اللفظية
ويجعل ذلك مقصودا اصليا جاءت الالفاظ متكلفة [illegible] وهب وجوه المعاني وكانت
كنقد من حيث في غمد من ذهب وقد سعف بعض المتاخرين من الكتاب والشعراء بوعايات
اللفظية البديعية حتى جبل اليه انه اذا جمع عدة منها في كلامه فقد مس في ان يقع مقصوده
منه في عميا وتوقع سامعه من ظلمة في خبط عشوا وقد تعال اشار بقوله جميع ذلك الى
جمع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية فان زيادة الاهتمام برعاية المطابقة او
المقابلة مثلا قد يذهب ماء الكلام ويوجب الخلل في الانتظام الا ان قوله ان يكون الالفاظ
توابع للمعاني يمنع الحمل على هذا المعنى وكذا يمنعه تفسيره لما ذكره اولا بقوله اعني ان لا تكون
اى الالفاظ متكلفة اى ما يتاتى مع كلفة ومشقة قوله ويورد الاصحاب ههنا اى في البديع
انواعا من المحسنات مثل كون جميع الحروف من الكلام منقوطة كقول الحريري فتنى تجنى تجنى
بتجن يفتن غب تجنى او غير منقوطة كخطبته المعروفة الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود
الالاء او كون بعضها منقوطا والبعض الآخر غير منقوطة وذلك اما ان يكون كلمة منقوطة
واخرى كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كرسالة الخيفاء الكرم ثبت الله جيش سعودك
يزين واللوم غض الدهر جفن حسودك بخشين واما بان يكون حرف منقوطا وآخر غير منقوط
كرسالة الرقطاء اخلاق سيدنا تحب وبعقوته يلب فلجف بالتحريك ان يكون احدى عينيه
العرسه داء والاخرى زرقاء والرقطة ان يكون في الشاة بقط سود وبيض ولا يخفى ان النقط
وعدمه راجع الى تحسين الخط دون اللفظ وكذا ما يعتبر من اتصال حروف الكلمات
ويسمى الموصل كما في [illegible] صحيح البيت او انفصالها ويسمى المقطع كقول الوطواط وادرك
ان زرت دار ود وداراودرا ودوا ووردا ولما اختصر المصنف الكلام في المحسنات
البديعية وفوض استخراجها اليك تابعا في ذلك لان مباحثها مستوفاة في كتب آخر
فعليك بها ان لم تقدر على استخراجها قوله واذ قد تحققت اى اذ قد علمت على وجه التحقيق
مما ذكر في المقدمة من حدى العلمين وما ضبط في الفصلين من معاقدهما ومسايلهما
ان علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب الكلام وان علم البيان هو معرفة صناعات المعاني
في [illegible] متفاوتة وتاديتها بطرق مختلفة وانما وجد لفظ العلم المضاف اليهما اشارة

لا قوة الارتباط بينهما وكون البيان شعبة من المعاني وبين غاية العلمين ههنا بقوله ليحترز
بها اي بمعرفة الخواص والصناعات لا بوضعه مقامات والاكلام حقها اي باعتبار تعقيبها
في الخواص وما يناسبها من الصناعات مع ان الغاية المذكورة في المقدمة هي الاحتراز عن
الخطأ في التطبيق والمقابلة ثم اي على ان المقصد الاصلي هو الاتيان بالصواب اعني التي
التي ذكرها والاحتراز عن الخطأ وسيلة التوجيه ولما كانت الوسيلة اظهر في بادي
الراي جعلها غاية هناك ثم ذكر ههنا ما هو الحقيقة وقيد التوجيه بحسب ما يفي به قوة
كمالها اي شدته لان ذلك هو المقدور المطلوب من تحصيل هذين العلمين قوله وعندك علم
جملة حالية ولفظ علم منون وان مقام الاستدلال منه وعلمت جواب اذا قد تحققت
والمقصود بيان انه يجب عليه ان يشرع في تكملة علم البلاغة وذلك انه من جملة مقامات
الكلام مقام الاستدلال على المطالب التصديقية المتوقفة على تصورات اطرافها المحتاجة
الى الحد فلزم صاحب علم المعاني والبيان معرفة الخواص الاستدلالية ومعرفة ايرادها
بالطرق المتفاوتة في وضوح الاستلزام والمصنف لما انتصب لافادة هذا العلم وجب عليه
ان لا ينصف بشيء هو من جملته فوجب ان يورد في كتابه علم الاستدلال المشتمل على علم الحد لانه
جزء من علم البلاغة كما صرح به فيما مر وحققه ههنا وهذا آخر ما يسر الله تعالى بمنه ولطفه
من كشف فوائد هذا العلم ونظم فرائده ونسال الله سبحانه ان ينفع به المسترشدين وان
يجعله ذخرا لنا يوم الدين وقد وقع الفراغ من تاليفه اواسط شوال
من سنة ثلاث وثمانمايه وحسبنا الله ونعم الوكيل
نعم المولى ونعم النصير
تم



